

جـــريدة اقتصـــادية مســـتقلة

يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير

سليمـــان الفـــرزلي

المجلد الثاني - العدد الخامس - شباط / فبراير ١٩٩٥

Vol. 2 No. 5 February 1995

أسعار الموزعين

Algeria......$.1.	Lebanon..LL.1000.
Austria......AS.26.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian......Fils.250.	Morocco...Dh.6.
Belgium......BF.50.	Oman......Peza.300.
Cyprus......C£.1.	Palestine......$.1.
Egypt......E£.1.	Qatar......Rials.3.
France......FF.8.	Saudi Arabia...R.3.
Germany.....DM.2.,5.	Spain......Pts.225.
Greece......DR.400.	Switzerland....SFr.3.
Iraq......$.1.	Syria......L.S.15.
Ireland......IR£.1.	Tunisia.... M.600
Italy......L.3000.	U.A.E......Dirh.3.
Jordan......Fils.200.	UK......£.1.
Kuwait.....Fils.200.	USA......$.2.

الإنتاجية المحلية
لا التنافسية الخارجية

بعض «الخبراء»، ومنهم رئيس مجلس الإعمار والإنماء الفضل شلق، يرددون كالببغاوات نظريات إقتصادية دارجة لإعطاء انطباع بانهم ليسوا خبراء فقط بل علماء وفلاسفة ومنظرون. وقد قال رئيس مجلس الإعمار في محاولة لإثبات أن خطة النهوض الحريرية تأتي في السياق الصحيح للتوجه العالمي الراهن في إطار «النظام العالمي الجديد القديم»، ما معناه ان التنافسية هي الإله الإقتصادي الجديد.

لكننا نحيل رئيس مجلس الإعمار على دراسة وضعها بول كروغمان في مجلة «شؤون خارجية» الاميركية عدد آذار /مارس - نيسان/ إبريل بعنوان: «التنافسية هوس خطر» دحض فيها قول القائلين بالألوهية الجديدة للتنافسية. وسوف نحاول ترجمتها ونشرها او ما تيسر منها في العدد المقبل اذا سمح الوقت، اسهاماً منا في إعادة إعمار ثقافة رئيس مجلس الإعمار التي أتى عليها الغرور كما يبدو. ويقول كروغمان ان الكلام عن التنافسية بياع ومثير. وضرب على ذلك مثلا كتاب ليستر تيرلو «رأس لرأس: المعركة الإقتصادية بين اليابان وأوروبا وأميركا»، وعلى غلافه عبارة تقول: «الحرب الحاسمة في هذا القرن قد بدأت وقررت أميركا أن تخسر».

لكن صاحب هذا الكلام المثير، على قول كروغمان، ما كان ليبيع نسخة واحدة من كتابه لو اعطى الصورة الحقيقية تحت العنوان التالي: «الصراع المقبل الذي يقرر نجاح أو فشل اي اقتصاد كبير يقوم على جهوده الذاتية بصرف النظر عن اداء الآخرين».

هذه تبدو عبارة مثبطة لا تهز احداً. لكنها هي الحقيقة. فالإنتاجية المحلية هي الأساس الإقتصادي المتين لأي بلد. مشكلة اميركا، كما قال كروغمان، انها بدأت تعطي الأولوية للخدمات بدل الصناعات التحويلية (تماما مثل خطة آفاق ٢٠٠٠ الحريرية - الشلقية)، وان ركود الإنتاجية في الخدمات، بالتالي، كان أهم سبب بمفرده في ركود مستويات المعيشة في الولايات المتحدة.

لكننا سوف نلخص المقطع الأخير من دراسة كروغمان لانها تنطبق على مستشاري الحريري ومنهم رئيس مجلس الإعمار وهي بعنوان «المستشارون في العراء».

يبدأ الكاتب بالسؤال: إذا كان الهوس بالتنافسية مغلوطاً ومدمراً كماتدعي دراستي، فلماذا لا تنطلق أصوات كثيرة في اعلان ذلك؟ (ولهذا تبرعت «الميزان» بأعلانها). وجوابه عن ذلك ما يلي:

اولاً، الأمل. ذلك أن حسني النية (وربما كان الشلق من بينهم) يرددون القول بالتنافسية بغية تشجيع السياسات الإقتصادية السليمة باسمها، حتى ولو كانوا يعرفون ان منافع الإنتاجية العالية لا علاقة لها البتة بالتنافسية. ان ذلك من قبيل دغدغة المشاعر الشعبية من اجل قضية خيرة. ويقول كروغمان انه هو ايضا وقع مرة في هذا الإغراء (وربما كان الشلق قد وقع في هذا الإغراء لطموح سياسي بعد تحقيق طموحاته الإقتصادية).

ثانيا، الخوف. ذلك أن القول بخطل سياسة ينادي بها معظم قادة الرأي في العالم، أمر يحتاج الى شجاعة فكرية كبيرة، لأن هؤلاء عندما ينادون بالتنافسية، كالأستاذ الشلق، يعطون الناس انطباعاً بانه متبحرون في الفكر الإقتصادي راسخون في العلم.

ومع الأسف، فإن الإقتصاديين الذين اعتقدوا ان مناداتهم بالتنافسية تخدم السياسات الإقتصادية المناسبة وقعوا ضحية افكار خاطئة. فقد حان الوقت، كما يقول كروغمان، ان يقف احد ليشير على «الإمبراطور» ان محتويات خزانته الفكرية ليست كما يظن.

فلنبدأ بقول الحقيقة: ان التنافسية هي كلمة جوفاء لا معنى لها بتطبيقها على الإقتصاد الوطني. والهوس بالتنافسية خطأ وخطر معاً. بهذه الكلمات انهى بول كروغمان دراسته التي نقترح على رئيس مجلس الإعمار ان يقرأها بتمعن اذا تعذر علينا نشرها بكاملها.

«الميزان»

تحسباً لاجتياح عراقي جديد

الكويت تقيم خزانات للنفط في موانىء إسرائيل!

■ نقلت جريدة «وول ستريت جورنال» الإقتصادية الأميركية الواسعة الإنتشار وقائع مؤتمر اقتصادي دولي للأعمال انعقد أخيرا في مدينة القدس، وحضرته لأول مرة شركات عالمية لها مصالح واسعة في العالم العربي مثل شركة «اموكو» وشركة «بكتل» وشركة «إيني» الإيطالية للنفط.

وقالت ان الدول العربية المنتجة للنفط والغاز يمكنها ان تجني منافع مالية من جراء تغير المناخ السياسي في المنطقة، مشيرة الى دراسة قدمتها شركة فرنسية للغاز (سوفريغاز) وتقدر الوفورات العربية الممكنة من نقل النفط والغاز الى اوروبا عبر إسرائيل الى البحر الأحمر والبحر المتوسط بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار في السنة. كما سمت ثلاث دول خليجية فاتحت إسرائيل باستخدام خطوط الأنابيب الإسرائيلية لنقل النفط الى أوروبا.

ونقلت «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين إسرائيليين قولهم ان الكويت، وهي احدى الدول الثلاث المذكورة انفا، قد عبرت عن رغبتها في تخزين النفط الخام الكويتي في خزانات تقام على مقربة من الموانىء الإسرائيلية كوسيلة لضمان عدم انقطاع امداداتها الى أسواق نفطها في أوروبا في حال حدوث توترات جديدة في المستقبل بينها وبين العراق.

وقالت الجريدة المذكورة ان هذه الأفكار والمقترحات والإلتفاتات التي تبديها بعض الدول في الخليج، حملت إسرائيل على تأليف لجنة مهمتها درس فكرة خلق منطقة للتجارة الحرة بالنفط والمشتقات النفطية في احد الموانىء الإسرائيلية، ورجحت ان يقع الإختيار على ميناء عسقلان على البحر المتوسط بسبب عمق مياهه. وأشارت الى انه حتى المقاومة السعودية للتعاطي الإقتصادي مع إسرائيل أخذت تخف شيئا فشيئا. وقالت ان السعودية بصفتها عضواً في مجلس إدارة خط أنابيب «سوميد» في مصر وافقت على صفقة عقدتها «سوميد» مع مصفاة النفط الجديدة في الاسكندرية على الرغم من ان شركة إسرائيلية تملك حصة في المشروع. وادعت ان احدى الشركات المتقدمة للفوز بعقد في المصفاة قد ارسلت عرضا بالفاكس من مكاتبها في الرياض الى مقر الشريك الإسرائيلي خارج تل ابيب مفاده ان السعودية لا تعارض الصفقة المذكورة (للمزيد من التفاصيل راجع الطبعة الأوروبية لجريدة «وول ستريت جورنال» بتاريخ ١٩٩٥/١/١٩).

سلطنة عمان بعد قطر والإمارات تدعو الى فك الحظر عن بغداد

الدومينو العراقي في الخليج

■ بعد التصريحات التي أطلقها أخيراً ولي عهد دبي ووزير الدفاع في دولة الإمارات الشيخ محمد بن راشد المكتوم، (راجع «الميزان» العدد الرابع، المجلد الثاني، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥) حول ضرورة المصالحة الكويتية - العراقية وفك الحظر عن العراق (راجع «بروفيل» محمد المكتوم في الصفحة الأخيرة من هذا العدد)، وبعد دعوة مماثلة في السنة الماضية أطلقها وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، دعا مسؤول عماني كبير هو الفريق أول علي بن ماجد المعمري وزير شؤون مكتب قصر السلطان قابوس بن سعيد، الى فك طوق العزلة عن العراق.

وقال الفريق المعمري: «إن ما يحصل للشعب العراقي عار عربي كبير، وعلينا ان نتحرك لمساعدة الطرف العربي بتبصيره بأخطائه وحمله على التراجع عنها».

والمعروف ان سلطنة عمان لم تحذُ حذو بقية دول مجلس التعاون الخليجي في قطع العلاقات مع بغداد اثر الإجتياح العراقي للكويت في شهر آب/ اغسطس ١٩٩٠.

وكانت الأنباء قد ذكرت ان وفدا سوريا قد زار بغداد، ردا لزيارة قام بها وفد عراقي الى دمشق، وذلك تمهيدا لدعوة الرئيس العراقي صدام حسين الى حضور القمة العربية التي يجري الإعداد لعقدها في العاصمة السورية بعد عطلة عيد الفطر في شهر آذار/ مارس المقبل.

والدول الخليجية الأعضاء في مجلس التعاون التي لم تعلن مواقفها من هذا الموضوع بعد هي المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين.

الكتاب الصغير الذي يثير الإهتمام الكبير في الولايات المتحدة

واشنطن تبحث عن أمير شاب لضمان الإستمرارية السعودية

■ أثار كتاب صغير صدر في الولايات المتحدة عن الوضع في المملكة العربية السعودية اهتمام الدوائر العليا في الدولة الأميركية وفي الشركات الكبرى. والكتاب الذي يقع في ٥٠ صفحة من النصوص و٢٥ صفحة من الملاحق فقط، وضعه سيمون هاندرسون بعنوان: «بعد الملك فهد: الخلافة في المملكة العربية السعودية»، وصدر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.


الملك فهد بن عبد العزيز

وقد وضع المؤلف أربعة من السيناريوهات المحتملة لخلافة الملك فهد، بعد العمر الطويل، مشيراً الى أن هذه الإحتمالات في ظل الوضع الراهن كلها سوف تكون قصيرة الأجل نظراً لأن كبار الأمراء المرشحين للخلافة باتوا مسنين ايضا. فالأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد عمره الأن ٧١ سنة يليه الأمير سلطان وعمره ٧٠ سنة.

وأشار هاندرسون الى أن تعاقباً قصيراً على العرش (على غرار ما جرى في الإتحاد السوفياتي بعد بريجنيف) سوف ينعكس انعكاسا سلبيا على استمرارية السياسة التاريخية التقليدية. وخلص من ذلك الى القول ان اختيار أمير أصغر سناً يحكم فترة طويلة من شأنه أن يجنب السعودية والولايات المتحدة معها هذه المشكلة. واعرب هاندرسون عن اعتقاده بأن هذا السيناريو الأخير، اي اختيار أمير من أبناء الملك عبد العزيز أصغر سناً، سوف يكون في مصلحة آل سعود بالتأكيد. ويختتم هاندرسون كتابه بحوالى عشر صفحات حول العلاقات السعودية - الأميركية، وبتوصيات معينة لصانعي السياسة الأميركية في واشنطن. أما الجملة الأخيرة في الكتاب فتقول: «ليست هناك وصفة سحرية للحفاظ على علاقة أدت خدمة جيدة لكل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، لكن هناك خطر اختلال الإستقرار في اقتصاديات الشرق الأوسط واقتصاديات الغرب واليابان في حال وقوع خطأ ما في تلك العلاقة». وسوف تحاول «الميزان» في عدد مقبل استقصاء النظرة الأوروبية الى العلاقة الأميركية - السعودية وآفاقها.

بداية رقابة عالمية على المصارف اللبنانية

■ قالت مصادر عربية في واشنطن لـ «الميزان» ان معظم المنظمات العربية والإسلامية التي فرض الرئيس الأميركي كلينتون التجميد على حساباتها المصرفية في الولايات المتحدة ليست لها حسابات في المصارف الأميركية. كذلك نفت مصادر المنظمات الواردة في اللائحة الأميركية أن تكون لها حسابات هناك.

لكن تلك المصادر أكدت لـ «الميزان» أيضاً وجود عدد كبير من أسماء الأفراد على اللائحة الأميركية، وأن هناك لوائح أخرى لم يعلن عنها عممتها الأجهزة الأميركية سرأ على دوائر معينة في عدد من البلدان الأوروبية وفي لبنان، وحصلت بموجبها على حسابات عدد من اولئك الأفراد بصورة قد تكون مخالفة للقانون العام والخاص، وفي الحالة اللبنانية والسويسرية لقانون السرية المصرفية الذي أشرنا الى خرق «صامت» له في العددين الماضيين.

وأشارت تلك المصادر الى أن الدوائر الأميركية حاولت في تلك اللوائح غير المعلنة الربط بين ما تسميه «مكافحة الإرهاب» وما تسميه «مكافحة تبييض أموال المخدرات»، بحجة أن جانبا لا يستهان به من أموال المخدرات يجد طريقه الى الارهابيين والمنظمات الارهابية.

ويبدو، كما تشير تلك المصادر أيضا، أن مشاورات قد جرت بين الأجهزة الأميركية والأجهزة الإسرائيلية قبل وضع اللوائح المذكورة وقبل اعلان القرار الإداري للرئيس الأميركي بتجميد حسابات مصرفية لبعض المنظمات والأفراد.

وكانت صحف اميركية أخيرا قد نشرت تلميحات بهذا المعنى نقلا عن خبراء اسرائيليين. وقد قال احد هؤلاء الخبراء انه يعتقد أن أموال منظمة «حماس» الفلسطينية تأتي من إيران وبعض دول الخليج، لكنها تأتي ايضا من افراد أغنياء.

وقالت المصادر المذكورة في واشنطن لـ «الميزان» ايضا ان المسؤولين في البيت الأبيض يعتقدون بأن هناك منظمات عديدة تختبىء وراء أفراد وشركات وهمية، وأن هدف اعلان الرئيس الأميركي ليس للإستهلاك المحلي، بل لمراقبة الحركة المالية في الحسابات المصرفية نتيجة للإعلان، لأن البيت الأبيض يعلم جيداً ان المنظمات التي سماها ليست لها حسابات في المصارف الأميركية. ووصفت المصادر هذه العملية بأنها «بداية رقابة عالمية على كافة الحسابات المصرفية في جميع بلدان العالم من دون إستثناء»!

صفقة السنة!

نشرت «ميريل لينش» الشركة المالية الاميركية التي تولت بيع سندات الخزينة اللبنانية بالدولار في لندن السنة الماضية (وفيها كان يعمل سابقا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة) اعلانات واسعة في الصحافة العالمية عن عملياتها المالية في العام الماضي (وهو عام لم تكن نتائجه جيدة بالنسبة الى «ميريل لينش») وصفت فيه عمليتها اللبنانية بانها «صفقة العام» (انظر الصورة).

والملفت للنظر ان الاعلان كشف عن سعر الفائدة الذي يترتب دفعه على الحكومة اللبنانية لمشتري سنداتها وهو ١٠,١٢٥٪، بينما سعر الفائدة الذي روجت له الدوائر المعنية في لبنان بدأ بنسبة ٦,٥٪ ثم رفع الى ٨,٥٪ بعد تأجيله عدة مرات. وهذا يعني أن خدمة الدين سوف تبلغ مبلغ عشرين مليونا وربع المليون من الدولارات كل ستة أشهر (وهي فترة دفع الفوائد المقررة)، اي مبلغ اربعين مليونا ونصف المليون في السنة، ولفترة الإستحقاق بكاملها (٣ سنوات) مبلغ ١٢١,٥ مليون دولار.



ازمة السكن مستفحلة وآلاف الشقق برسم البيع

رأى جان لوي اده مالك «سوفيمو» احدى الشركات العقارية الكبرى في باريس، التي تمتلك فرعا لبنانياً، ان القطاع العقاري في لبنان يمر منذ نحو ثلاث سنوات بأزمة نتيجة فائض في المباني والشقق الفخمة المعروضة بأسعار لا تتلاءم مع امكانات المشترين.

وقال إده ان كثيراً من مقاولي العقار في لبنان اقاموا مباني يتراوح سعر المتر المربع فيها ما بين ١,٥ الى ٢,٥ الف دولار «وهذه المباني لا تجد حالياً من يقبل على الشراء فيها لأنه ليس هناك من لديهم القدرة الشرائية الكافية لتملك مثل هذه الشقق والبنايات خصوصاً وأن متوسط مساحة الشقق المعروضة برسم البيع يبلغ ٤٠٠ متر مربع فما فوق وبالتالي فان اسعار الشقق المعروضة هي في حدود ٨٠٠ ألف دولار الى مليون او ١,٥ مليون دولار. ومن شأن هذه الظاهرة ان تجعل العرض بعيداً عن ملاءمة حجم الطلب الحالي بلبنان».

وشرح إده ان «مقاولي العقارات اضطروا لسوء الحظ الى الدخول في عمليات عقارية من هذا النوع لأن أسعار الأراضي في بيروت وضواحيها مرتفعة بشكل غير طبيعي. فالأراضي التي تشترى حالياً في مناطق فردان أو كورنيش بيروت او الأشرفية باهظة للغاية وتؤدي بالمقاولين العقاريين في بيروت الى رفع أسعار متر المربع للشقق من أجل جعل العمليات العقارية في هذه الأراضي مجدية».

وأضاف إده يقول: «أحد أسباب أزمة العقار يكمن أيضا في ان العرض المتوافر ارتكز على عودة اللبنانيين الأثرياء من الخارج وعلى مواطنين عرب قادرين على شراء العقارات المعروضة. والواقع ان بعض المواطنين العرب اشترى في البداية عقارات من هذا القبيل ولكنه بعد فترة توقف عن ذلك لأنه رأى انه يشتري شققاً بأسعار مرتفعة جداً وفي بيئة بقيت اوضاعها وخدماتها غير متماشية مع الأسعار المعروضة، إذ عندما يدفعون على سبيل المثال مليوني دولار سعراً لشقة في بيروت تقع في مبنى مجاور لمبنى آخر قديم وفي حالة يرثى لها احتلت فيه الشقق وامتد على شرفاته الغسيل المنشور فإنهم سيجدون ولا بد أن السعر الذي يدفعونه لهذه الشقق غير مبرر في تلك البيئة».

وقال «المشكلة سائدة اليوم في القطاعين الغربي والشرقي من بيروت على حد سواء فهناك مبان جميلة جدا تنشأ ولكنها مطوقة بمبان من درجة متدنية جداً مع كل ما يحيط بها من معطيات بيئية ومعيشية وهذا يلعب دوراً مهماً في عملية شراء الشقق في السوق العقارية». وذكر أن هناك حالياً في بيروت وضواحيها ٢٠ ألف شقة فخمة برسم البيع ما يمثل نحو ألفي مبنى سكني مشيراً الى أن الضواحي تتضمن اليرزة والحازمية والضاحية الجنوبية.

وأضاف كل هذه البيانات انشيء في السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقت مجيء حكومة الحريري وقد زادت حركة البناء في أول سنة من حكومته الا انها تباطأت الآن.

وقال ان ازمة بيع العقارات بدأت فعليا منذ سنة تقريبا ولكن الأمر الإيجابي الذي لا يجب اغفاله هو انه، وفي خضم هذه الأزمة العقارية، شيد كل البناء وكل الشقق التي بنيت بأموال أصحاب العقار وليس بالدين او التمويل المصرفي.

وشدد على أهمية هذا الجانب لأن ذلك يعني ان الأزمة العقارية لن تؤدي الى أزمة للمؤسسات المالية ولكنها ستؤدي بالمقابل الى أزمة سيولة كبيرة في السوق لأن كثيراً من مقاولي العقار الذين وظفوا أموالاً طائلة في عمليات الإستثمار العقاري يواجه أزمة حالياً لقلة عدد الشارين وهذا يؤدي حتى الى شل تدفق السيولة في السوق وتراجع الإستثمارات في قطاعات أخرى نتيجة هذه الأزمة.

وما ساهم في أزمة العقار، في رأي إده، أن مقاولي العقار أخطأوا حينما ظنوا انهم سيتمكنون من جني ربح مقداره مئة في المائة من العمليات العقارية مثلما كانت عليه الحال منذ ٢٠ سنة. فهذا غير واقعي لأن على المقاول في لبنان ان يرتضي بربح نسبته ١٥ الى ٢٠ في المائة من كلفة المشروع الأساسية، مشيراً الى انه لو كان مقاولو العقار يبيعون بأسعار تحمل أرباحاً معقولة بالنسبة الى كلفة البناء لكان بوسعهم انشاء ثلاثة مشاريع للتطوير العقاري بدلاً من مشروع واحد كل مرة.

وأضاف «ان هناك حاليا في الأشرفية، على سبيل المثال، مشروعاً ضخماً لبناء شقق فخمة يناهز عددها ٥٠ شقة يبنيها شوقي فاخوري ضمن مجمع يحوي ست طبقات تحت الأرض ومتجراً كبيراً وبرجين للشقق السكنية وهو يطلب حالياً ألفي دولار للمتر المربع رافضا كلية تخفيض سنت من هذا السعر. لكنه حتى الآن باع عدداً محدوداً وصغيراً جداً فقط من هذه الشقق. والأسعار المتداولة في الوقت الراهن في بيروت للشقق الفخمة هي بمستوى ١٨ ألف فرنك فرنسي (نحو ٣,٥ ألف دولار) للمتر المربع الواحد. علماً بأننا اذا قارنا الأسعار المقابلة في باريس لوجدنا متوسط السعر في الدائرة السادسة عشرة من باريس (أفخم أحيائها) يناهز ٢٤ ألف فرنك للمتر المربع الواحد مع العلم أن كلفة البناء في بيروت هي ٥٠٠ دولار للمتر المربع الواحد وألفا دولار في باريس أي أربع مرات أعلى كلفة من بيروت. اذن توجد مشكلة حقيقية في بيروت».

وتابع يقول: «احدى الوسائل التي ستحد من أزمة العقار في لبنان هي تعديل قانون الإيجار لأنه كان مستحيلا في الماضي استئجار شقة في لبنان لأن قوانين الإيجار كانت دائما لصالح المستأجرين وكان المالك يفضل عدم تأجيره عقاره.

ولكن ومنذ أن عدل القانون انتعشت سوق الإيجارات وبأسعار معقولة لأن بعض اصحاب العقارات اصبح يفضل تأجير الشقق من تركها فارغة ولأن القانون أصبح يسمح له باسترداد عقاره. ولكن الربح من الإيجارات لصاحب العقار يمثل خمسة الى ستة في المائة من اجمالي رأس ماله، في حين أن مستوى الفائدة على الودائع بالدولار يناهز خمسة او ستة في المائة لذا فان صاحب العقار يعتبر ان ربحه من الإيجار افضل من لا شيء. وقبل ستة اشهر او سنة تقريبا كان صعباً جداً ايجاد شقة للإيجار الا انه اصبح ممكنا الآن في بعض الأحياء في بيروت العثور على عقار سكني لإستجاره، مع العلم أن الوسيلة الأخرى لحل أزمة العقار هي خفض أسعار الشقق».

وأوضح اده ان لبنان شهد السنة الماضية تشييد نحو ثمانية الى ١٠ ملايين متر مربع للبناء حسب اجمالي رخص البناء التي أعطيت والتي حازت بيروت على نحو ١٢ في المائة منها أي نحو مليون متر مربع بناء. ولكن رخص البناء لا تعني بالضرورة ان المساحات المرخصة قد بنيت بالفعل ولكن ذلك يشير في الواقع الى ان هناك مساحات ضخمة من البناء وهذا يستثني خطط اعادة التأهيل او التجديد.

وعن سبب حركة البناء المستمر على رغم الأزمة يقول إده، إنه يعود الى ان الملكية العقارية شكلت دائما للبناني عامل ضمان لمستقبله وهذا ما يجعله يفضل توظيف ماله في العقار بدلاً من وضع المال في المصرف. وفي السنوات العشرين الأخيرة لم يظهر أي بناء لأن أصحاب الأملاك تخوفوا من احتلال الشقق.

واذا استمرت اسعار الشقق السكنية على ما هي عليه حالياً فتستمر الأزمة من دون حل لسنوات خصوصاً وأن هناك مضاربة من «سوليدير» في هذا المجال.

وسيمثل الوسط التجاري ٢٥ في المائة من مساحات البناء، وقد درست «سوليدير» ذلك بدقة وحذر وهي تريد تجنب أزمة البيع لأن المساحة السكنية ستمثل نحو ٤٥ في المائة من مجمل المساحة المخصصة للبناء في الوسط التجاري لمدة عشرين سنة، ولكن حتى سنة ٢٠٠٠ تنوي «سوليدير» بناء ٥٠٠ ألف متر مربع سكني في هذا الوسط مما يشكل منافسة مع سوق السكن في بيروت مع ميزة أضافية ان السكن في الوسط التجاري سيكون في بيئة متجانسة مع جادات واسعة وجميلة وابنية كلها بمستويات متساوية، اذن ستكون المنافسة جدية وخصوصا ان مهندسي البناء بدأوا بالفعل تنفيذ العمل في الوسط التجاري في المرافق التحتية وفي غضون ثلاث سنوات سيجهزون الوسط ببنية اساسية تشجع على السكن، وهنا ايضا ستعتمد المنافسة على أسعار الشقق وفي حال كانت الأسعار مغرية ومشجعة فستكون المنافسة حتماً أكبر.

ويضيف إده أن هناك مشكلة سياسية يتعين على السلطة اللبنانية ان تسعى الى حلها في لبنان، لضمان استقرار مواطنيها في لبنان وذلك عبر وضع خطة ليصبح المواطن صاحب مسكنه. ومن المهم بمكان ان يتمكن كل مواطن لبناني من الحصول بمساعدة من الدولة اللبنانية وعبر البرامج السكنية من تملك المنزل الذي يسكن فيه وهذا أساسي لإستقرار اللبناني في بلده وفي منطقته. ففي فرنسا والولايات المتحدة عندما تريد السلطات تنمية منطقة ما فإن أول ما تقوم به السلطات هو وضع خطة لاكتساب المواطنين فيها ملكية عقارهم السكني وهذا مطلوب بإلحاح للبنان وعلى السلطات درس سياسة سكنية ملائمة للطبقة الوسطى.

وقال: «هذا البرنامج لا يمكن تطبيقه الا في مناطق مجاورة لبيروت لأن أسعار الأراضي في بيروت خيالية ومن اجل انجاح مشروع سكني في مناطق مجاورة لبيروت المطلوب بشكل ملح طرح خطة اساسية للنقل العام».

وأضاف: «هناك على سبيل المثال في بلونة مشاريع عقارية مطروحة للبيع بـ ٣٠٠ دولار للمتر المربع وهذا سعر جيد ومغر ولكن من يريدون الشراء في بلونة سيكونون سجناء بلونة ولن يتمكنوا من الانتقال منها الى الأشرفية الا بساعتين ونصف بالسيارة ولن يتاح لهم مكان لركنها اذا نجحوا في الوصول. هذه اذن مشكلة حقيقية وعلى الدولة ان تضع خطة للنقل العام الى جانب خطة تشجيع اكتساب السكن للطبقات الوسطى في بعض المناطق حيث أسعار الأراضي والعقارات معتدلة».

وتابع يقول: «باستثناء مشروع الفي وحدة سكنية اجتماعية قيد التنفيذ حالياً ليس هناك أي خطة لا للنقل العام ولا للسماح للطبقات الوسطى التي هي القوى العاملة في البلد، بالحصول على سكن لا للإيجار ولا للشراء بحسب مستويات العرض في السوق حالياً، وهذه الطبقة لا تشكو حالياً لأنها تسكن في أبنية قديمة مع بدلات ايجار قديمة ولكن الأجيال الجديدة لهذه الطبقة لا تمتلك اي وسيلة لحل يحل مشكلة السكن.

فهناك بعض المصارف التي قامت بمبادرات لا بأس بها اذ تعهدت مع بعض مقاولي العقارات بشراء عدد محدود لكوادر وموظفي هذه المصارف ما يرفع عن المقاول العقاري العبء المالي بفضل مساهمة هذه المصارف. وتنشأ بالتالي سوق مساحتها ١٠٠ متر مربع أو اقل لذوي الدخل المتوسط».

وقال إده «ان الجمود الحالي في قطاع العقار في لبنان يمس الشقق والأراضي، معتبرا ازمة العقار في لبنان مختلفة عن ازمة العقار في الولايات المتحدة وفرنسا «فهي في لبنان مرتبطة بسياسة السكن والتشييد».

مصرف عربي للتنمية الصناعية في بيروت

■ اعلن وزير الدولة اللبناني للشؤون المالية فؤاد السنيورة ان رئيس مجموعة المستثمرين العرب يحيى عبد العزيز الدقس ابلغه «رغبة المجموعة في انشاء مصرف للتنمية الصناعية العربية يكون مركزه الرئيسي بيروت».

ورحب السنيورة بالفكرة مثمّناً الثقة الممنوحة للبنان ومستقبله الإقتصادي والمالي. وأبدى اسعداداً كاملاً لتأمين كل ما يلزم لإنشاء هذا المصرف. وكان الدقس زار السنيورة في مكتبه وعرض معه التطورات الإقتصادية والمالية في لبنان، وأعرب اثر اللقاء عن «ثقة المستثمرين العرب في استعادة لبنان دوره في العالم العربي على الصعيدين المالي والمصرفي».

من جهة أخرى عرض السنيورة مع رئيس لجنة إدارة بورصة بيروت غابي صحناوي اوضاع البورصة وسبل تفعيلها. واعتبر الأخير في تصريح أن «إنطلاقة البورصة تحتاج الى موازنة لكي تقوم بالدور المطلوب منها» لافتاً الى أن «المبلغ المطلوب هو في حدود المليون دولار اميركي لتتمكن من الإقلاع. وبمجرد اتخاذ القرار نستطيع بدء العمل في شكل طبيعي وجدي. ويتطلب ذلك وقتاً يستغرق نحو شهرين للنهوض في شكل عادي».

ونقل صحناوي عن السنيورة قوله انه سيعرض موضوع موازنة البورصة على جدول اعمال مجلس الوزراء.

على صعيد آخر، اعلنت وزارة المال في بيان اذاعته مكننة الرواتب والأجور للعاملين في الإدارات العامة وادخال المعلومات المطلوبة التي ارسلتها الإدارات العامة في ذاكرة الحاسوب. وافاد البيان ان «الوزارة باشرت اصدار جداول الرواتب والأجور».

بورصة بيروت

■ قال مصدر في مجلس الوزراء ان الحكومة اللبنانية وافقت على تخصيص نحو مليون دولار لتمويل اعادة فتح بورصة بيروت للأوراق المالية. وأوضح ان المبلغ الذي سيستخدم لاعادة فتح ثان أقدم بورصة في الشرق الأوسط» بعد توقف استمر ١١ عاما، قدره ١,٥ مليار ليرة (٩١٣ ألف دولار).

وكانت لجنة البورصة التي عينتها الحكومة في تموز (يوليو) الماضي تنتظر تخصيص مثل هذا المبلغ كي تتمكن من استئجار مقر ردهة للتعامل وتأمين التجهيزات لها.

وكان رئيس لجنة البورصة غابي صحناوي أعلن مطلع كانون الثاني (يناير) الماضي ان البورصة ستعيد فتح ابوابها خلال شهرين او ثلاثة اذا وافقت الحكومة على المبلغ الذي وعدت به وزارة المال العام الماضي.

يذكر ان بورصة بيروت التي اغلقت ابوابها عام ١٩٨٣ خلال الحرب الأهلية تأسست في الثلاثينات وجاءت زمنياً ثانية بعد بورصة الاسكندرية اقدم البورصات في الشرق الأوسط.

المانيا تهب لبنان عشرة ملايين دولار

■ قدمت الحكومة الألمانية الى لبنان منحة بنحو ١٥ مليون مارك (نحو عشرة ملايين دولار) لتنفيذ مشروع للصرف الصحي جنوبي بيروت.

وجرى التوقيع على تقديم هذه الهبة في مجلس الأنماء والإعمار الذي عهد اليه اعادة اعمار ما تهدم خلال سنوات الحرب الطويلة.

وقال بيان صدر اثر التوقيع، ان مجموع ما قدمته المانيا الى لبنان من هبات خلال العامين الماضيين بلغ حوالى ٢٥ مليون مارك (١٧ مليون دولار) خصصت لقطاعات التعليم المهني والبيئة.

ووقع عن الجانب اللبناني الفضل شلق رئيس مجلس الإنماء والإعمار وعن المانيا فولفانغ اريك السفير الألماني في لبنان.

هنري اده يحشر «السوليدير» ويكشف نوايا الحريري

■ قال الوزير السابق المهندس هنري اده للزميلة «الحياة» إن شركة «سوليدير» لاعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت تجري حاليا محادثات مع كل من صاحب مشروع فندق على خط فؤاد شهاب في الوسط وصاحب مجمع تجاري للدخول شريكاً في ثلث كلفة الأرض في المشروعين وهما من المشاريع الإستثمارية.

واعتبره اده ان ذلك يتناقض مع الهدف الأساسي لشركة «سوليدير» الذي «كان في البداية ترتيب وتنظيم منطقة الوسط التجاري نيابة عن الدولة التي لا تملك الأموال لإعادة اعمار هذه المنطقة. ثم بعد ترتيبها وتنظيمها كان الهدف إعادة توزيعها على المستثمرين بشروط تمنع المتاجرة او المضاربة بالأراضي والعقارات». وأفاد اده، الذي كان من أوائل المهندسين الذين شاركوا في وضع تصميم سابق للمشروع والذي اختلف في الرأي في شأن تعديله لاحقاً ثم عارضه،: «قمنا في البداية بتعديل قانون تملك الأجانب الذي كان يمنع الأجنبي من الدخول في شركة عقارية لبنانية وذلك لتسهيل التمويل على أساس أن شركة اعادة اعمار الوسط موقتة ووجودها هو لتنظيم المشروع ثم توزيع المدخول على اصحاب الحقوق وبعد ذلك تنتهي مهمتها وتزول».

واضاف: «أما الآن فقد غيّرت مهمتها، فهي ترفض بيع الأراضي التي تزيد مساحتها على ألف متر. والذين يريدون الشراء تشترط عليهم، كما هي الحال في المشروعين المعنيين، ومشاركتها في المشروع بنسبة الثلث، وهذا يعني ان الشركة ستتمكن من تملك الوسط كله من خلال تملك حصة في كل مشروع. اذن سوليدير الآن لا تسير حسب قانونها ومفهومها الاساسيين بالإضافة الى أنها تسمح للأجانب بأن يتملكوا في الوسط التجاري».

وشدد اده على أنه «يتبين بوضوح أن رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري يريد تملك الوسط التجاري لكي يصبح تحت سيطرته على مر السنين. وهذا أمر مخالف لمصالح أصحاب الحقوق». وأكد أن «سوليدير» بدأت هذا التوجه في الأشهر الماضية عندما اشترطت أن تتدخل شريكا في ثلث مشروع قرب البسطة، ملاحظاً أن صاحب المشروع «قد يوافقه حالياً ان تدخل سوليدير في تلك المشاركة. لكن هذا ليس شعار شركة سوليدير لإعادة اعمار الوسط التجاري».

وتحدث إده عن المشروع الأخر الذي اشترطت «سوليدير» الدخول فيه بثلث قيمته، وهو مشروع «برج الغزال» على ارض مساحتها ٣٠٠ متر مربع يريد مواطن سعودي بناء فندق ومركز تجاري عليها.

وسألت «الحياة» اده اذا كان الهدف من مشاركة «سوليدير» في مثل هذه المشاريع مراقبة تنفيذها حسب قوانين الشركة فقال: الشركة لها حق المراقبة من الرخصة الى التنفيذ. وضروري ان يكون لها هذا الحق. انما ليس لها حق الدخول في مشروع للإستثمار. ووجودها بنسبة الثلث في كل بناء في الوسط التجاري يعني السيطرة على الوسط كله. والحريري يستخدم الوسط كأداة سياسية. وبالتالي يصبح هدف الشركة مختلفاً عن الهدف الأساسي كلياً».

واختتم بالقول إنه «يتحتم على سوليدير الا تدخل في مشاريع خارجة عن النطاق الأصلي. فهدفها محدد وهو إعادة بناء الوسط التجاري وليس الإستثمار في تطوير عقاري فيه. ويمكنها القيام بأعمال للمساعدة على إعادة الاعمار»، واعتبر اده ان «المقصود مما يقوم به الحريري هو سيطرته على الوسط» التجاري لبيروت.

من جهته علّق محامي رئيس الحكومة وعضو مجلس ادارة شركة «سوليدير» باسيل يارد على ما صرح به المهندس هنري اده فقال، انه يتحدى اده ان يبرز اي عقد موقع من «سوليدير» لهذه الشركة حصة فيه.

وأفاد أن سياسة الشركة حققها مجلس إدارتها خلال اجتماع عقد في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) الماضي وتقرر خلاله بيع عقارات وتسهيل شروط التسديد بالنسبة الى العمليات الكبيرة من اجل اضفاء مرونة اكبر على تمويل المشاريع الكبرى. وشدد يارد على أنه يتحدى اده تحديد عقار واحد لـ «سوليدير» حصة فيه. وتساءل اذا كان هدف اده الإساءة الى الشركة أم أن لديه أهدافاً سياسية اخرى مبطنة. وذكر أنه وفقا لما ورد في الكتيب الذي صدر عن «سوليدير» هناك مشاريع تطويرية ستقوم بها الشركة وتشكل ما نسبته ٣٠ في المائة وتضم أبنية لذوي الدخل المعتدل، وذلك نزولاً عند رغبة المجلس النيابي، كما أن هناك مشاريع بيع عقارات.

وأوضح يارد أن هناك حاليا نحو ستة او سبعة مشاريع كلّف مهندسون درسها وأن العمل جار لبدء انشاء المقر الرئيسي لـ «سوليدير» في الوسط التجاري بعدما انجزت خرائط من جانب المهندس بيار خوري الى جانب مبنيين سكنيين لذوي الدخل المعتدل. وأشار الى أن هناك أيضا دراسة عن ترميم برج المر.

المصرفيون يتخوفون من ذيول الديون على الليرة

■ أعرب مصرفيون عن قلقهم بشأن الدين العام المتضخم للبلاد وأثاروا احتمال أن يؤثر على إستقرار العملة المحلية.

وحث فرنسوا باسيل رئيس جمعية مصارف لبنان الحكومة على بيع أصول حكومية لخفض الديون التي ارتفعت الى المثلين تقريبا في عام ١٩٩٤ بينما تجاوز العجز في الميزانية التقديرات الأصلية.

وقال باسيل ان الدولة غنية برصيدها من المؤسسات والعقارات، ويمكنها بيع جزء منها حتى تنخفض الديون بدرجة كبيرة.

وقال: ان المشروعات الخاصة المحلية والأجنبية مؤهلة جيدا للإضطلاع باصلاح وتشغيل المرافق العامة التي تقترح الدولة تجديدها في عشر سنوات بموجب خطة رئيس الوزراء رفيق الحريري (أفق ٢٠٠٠) التي تتكلف ١١,٤ مليار دولار.

واشار باسيل الى توقعات رسمية في السابق عن فوائض وشيكة في الميزانية ووصفها بأنها «غير حقيقية». وقال ان مشروعات الإعمار الحكومية سيتم تمويلها بالديون المحلية والأجنبية. وقال من دون ان يخوض في تفاصيل أنه نتيجة لذلك تأتي مسألة آثار الديون على الإستقرار النقدي.

وكان إستقرار الليرة اللبنانية من الإنجازات الرئيسية لحكومة الحريري التي تألفت منذ عامين. لكن إقتصاديين يخشون أن يسبب العجز الهائل في الميزانية والديون المتزايدة تضخما وضغوطا على الليرة.

وتقول مصادر مصرفية واقتصادية مختلفة، ان العجز في ميزانية العام الماضي الذي ذكرت توقعات في البداية انه سيبلغ ٤٢ في المائة من النفقات يقدر الآن بين ٥٣ و٥٨ في المائة. ولا توجد احصائية رسمية في هذا الشأن حتى الآن. وارتفع اجمالي الديون المحلية في الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٤ الى ٩٢٣٠ مليار ليرة لبنانية (٥,٦ مليار دولار) من ٥٨٢٢ مليار ليرة في ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٩٣، بينما قفزت الديون الخارجية الى ٧٦٥ مليون دولار من ٣٢٧ مليون دولار. وقال باسيل: ان التخصيص هو الحل لمشكلة الديون وتساؤلات أخرى يثيرها برنامج الاعمار بما في ذلك غياب الأولويات والقلق بشأن قدرة الحكومة على ادارتها وعلى الإعداد الفني للمشروعات.

وقال، انه يعتقد أن الحل الصحيح للتساؤلات المشروعة التي اشار اليها يكمن في التخصيص. وقال وهو يشير الى المرافق العامة أن الدولة يمكنها أن تخول مهمة الإصلاح والتشغيل الى القطاع الخاص من خلال صيغة متفق عليها وتحت إشراف صارم وفقاً لسياسات واضحة للأسعار وخدمات التسويق.

وقال ان القطاع الخاص في لبنان والخارج له قدرات مالية كبيرة وامكانيات بشرية ضخمة وقدرات فنية عالية ولديه الإدارة والرغبة في الإسهام بفاعلية في عملية اعمار لبنان. في هذه الأثناء قال فؤاد السنيورة وزير الدولة للشؤون المالية أنه يتعين على المصارف اللبنانية ان تطور نفسها لمواجهة المنافسة من البنوك الأجنبية التي تعمل في البلاد. وقال السنيورة للمصرفيين اللبنانيين انه يجب على قطاع المصارف الإضطلاع بدور أكبر وأن يحدث نفسه من خلال خطوة نوعية في هياكله من الناحية المالية والإدارية والتقنية والفنية.

وقال انه يريد أن يؤكد الدور المستقبلي للمصارف اللبنانية ولا سيما ان البلاد تشهد عودة المصارف الأجنبية للعمل بدرجة ملحوظة في لبنان، الأمر الذي يشكل منافسة جادة وصحية للمصارف اللبنانية.

الأمين العام للمجلس الأعلى السوري.اللبناني:

السوق المشتركة هي هدفنا

■ قبل إنعقاد الإجتماع الثاني للمجلس الأعلى السوري - اللبناني، قال أمين عام المجلس المحامي نصري الخوري للزميلة «الشرق الأوسط» ان هذا الإجتماع يتم في اطار ما نصت عليه معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان، من ضرورة عقد اجتماع سنوي للمجلس الأعلى بهدف الإطلاع على اعمال الأجهزة التي انبثقت عن المعاهدة. وفي هذا السياق عقد الإجتماع الأول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، واتخذت فيه عدة مقررات.

اما الإجتماع الجديد فسوف يتم للإطلاع على اعمال اللجان الإختصاصية ومناقشة أعمال الأمانة العامة، كما سيناقش المجلس الأعمال التي اتخذت من قبل هيئة المتابعة والتنسيق تمهيدا للمصادقة عليها واعطاء الإشارة بالمقررات الواجب تنفيذها.

وتحدث نصري الخوري عما حققه المجلس من اتفاقات فقال: ان الدورة الأولى لهيئة المتابعة والتنسيق شهدت توقيع اربعة اتفاقات تتعلق بالتعاون في المجال الإقتصادي - الإجتماعي، وانتقال الأشخاص والبضائع بين البلدين والشؤون الصحية والزراعية، ثم استكملت الإجراءات وأبرمت الإتفاقات في المجالس التشريعية، وتم تشكيل اللجان التي تمكنت من تحقيق انجازات عديدة كتوقيع اتفاق على انشاء وضع مشترك للإسمنت وبروتوكول لتبادل الأسمدة.

ويقر الخوري بأن ما انجز حتى الآن يبقى دون الطموح ولكنه يقول:

ان ما لمسه المواطن العادي وارتاح اليه هو عملية الإنتقال بين البلدين والغاء الرسوم على السيارات، بينما يلمس التاجر فائدة الإجراءات التي اتخذت على الصعيد التجاري، أي ان كل شخص يلمس ما يخصه من الإنجازات. والمعروف ان الإنجازات متعددة وفي كافة مرافق الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والملفات كثيرة ومتشعبة ولكن التنسيق مستمر، فمثلا الغيت اجازة الإستيراد وجزئت الإعتمادات المخصصة لإستيراد البضائع، مع العلم بأن الإقتصاد هو اكثر القطاعات التي تحظى بالإهتمام من بين المواضيع الأخرى، فالإتفاق الإقتصادي - الإجتماعي حدد لنفسه هدفاً واحداً هو السوق المشتركة.

وفي هذا المجال فان ما تحقق يعتبر حسب الخوري «خطوات صغيرة ولكنها ثابتة وراسخة». والسوق المشتركة «مشروع يتطلب العمل الجدي والجاد سنوات، ولا يجوز تجاوز الظروف الموضوعية التي تكرست للأسف خلال اربعين عاما. ولكن تبقى السوق المشتركة هدفنا الذي نعمل لتحقيقه».

وتحدث الخوري عن اتفاق تقاسم مياه نهر العاصي فقال، ان «بعضهم فهم الإتفاق بشكل خاطىء»، وهذا ماأثار لغطاً وبلبلة، مع ان نص الإتفاق كان واضحاً جدا وهو حصول لبنان على ٨٠ مليون متر مكعب إضافة الى حصة اكبر بكثير مما توصل اليه الطرفان قبل الحرب اللبنانية، ومع حساب كمية الآبار تصبح حصة لبنان ١٤٠ مليون متر مكعب». وقال الخوري ان هناك اتفاقات تم اقرارها في مجالات العمل والتعاون الثقافي والتعليم العالي ونهر العاصي، بالإضافة الى اتفاق سياحي، وكل هذه الإتفاقات تضع أسساً قوية يجب أن يبنى عليها للمستقبل.

وتحدث عن الإتفاقات التي سترى النور في العام الحالي، فقال: ان العام الماضي كان عام تحضير الملفات ومناقشتها، وفي السنة الحالية سنعمل على تسريع وتائر العمل بقصد الدراسة والإنجاز، ثم هناك في مفكرتنا تنسيق السياسات الزراعية وانجاز الروزنامة الزراعية الموحدة، وكذلك نعمل لتفصيل الإتفاق القضائي، وهناك اتجاه على مستوى التعليم التقني والمهني.

وأضاف: «سنركز على المشاريع المشتركة بين البلدين كالإتفاق الذي تم بين غرف التجارة والصناعة لتشكيل نوع من مجلس لرجال الأعمال لدراسة المشاريع الإقتصادية».

سلة الاخبار

مليارات الإنماء والإعمار

اعلن مسؤول في مجلس الإنماء والإعمار ان قيمة المشاريع التي لُزّمت وستلزّم خلال السنة الجارية تصل الى نحو ٣,٥ مليار دولار. واظهر احصاء اعده المجلس ان قيمة التمويل المتوافر حتى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ وصلت الى ١,٩٩٦ مليار دولار من مصادر عربية ودولية، منها ١١٠,٩٧ مليون دولار غير موزعة بعد على المشاريع.

ويبين الجدول ان المبالغ زادت بقيمة ١٨١ مليون دولار عن الإحصاء الأخير وقيمته ١,٧٨٥ مليار دولار. وتلحظ هذه الزيادة مختلف القطاعات وأبرزها قطاع الكهرباء بقيمة ٦٤٠,١٨ مليون دولار، والمطار ١١٤,٩٩ مليون دولار. وكانت القيمة ١٥ مليون دولار. وبالنسبة الى مبلغ الـ ١١٠,٩٧ مليون دولار فقد قدمت منه لجنة السوق الأوروبية ٩,٦٣ مليون دولار والبنك الأوروبي للإعمار ٩٢,٣٧ مليون وألمانيا ٣,٧٣ مليون وايطاليا ٥,٢٤ مليون.

اقرار موازنة الإستقرار!

بعد أربعة أيام متتالية من الجلسات، صدق مجلس النواب على الموازنة العامة للسنة الجديدة وبلغت ٦٢٤٧ مليارا و٤١٧ مليون ليرة لبنانية، (نحو ٣,٨ مليار دولار) ولم يوافق المجلس على قرار اتخذته لجنة المال والموازنة اثناء درسها مشروع الموازنة ويقضي بفرض الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة العمومية على مجلس الإنماء والإعمار والصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب.

وقال وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة في تحليل قدمه لهيكلية مشروع موازنة ١٩٩٥: «ان من اهم الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة الإستمرار في المحافظة على الإستقرار المالي والإقتصادي وزيادة الإنفاق على الشؤون الإجتماعية والحياتية من دون اللجوء وبشكل اساسي الى زيادة الضرائب والرسوم».

وأضاف السنيورة القول إن «أرقام مشروع موازنة ١٩٩٥ تشير وبوضوح الى مدى تأثير الأحداث الماضية على هيكلية الموازنة العامة، اذ ان النفقات والإلتزامات الثابتة تشكل العبء الأكبر على الموازنة وبالتالي تحد من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الإقتصادية، واشار الى ان النفقات الإجمالية كما قدمتها الحكومة الى مجلس النواب يمكن توزيعها تقريبيا على الشكل التالي:

- رواتب وأجور وعطاءات اجتماعية وغيرها من العطاءات لموظفي القطاع العام والمتقاعدين حوالى ٢٠٠٠ مليار ليرة (١,٢ مليار دولار).
- خدمة الدين الداخلي والخارجي حوالى ١٦١٠ مليارات ليرة (٩٧٥ مليون دولار).
- دعم مصلحة كهرباء لبنان حوالى ٢٥٠ ملياراً (١٥١ مليون دولار).
- التزامات اخرى حوالى ١٤٠ ملياراً ليرة (٨٥ مليون دولار).
- نفقات عامة لتسيير اعمال الدولة حوالى ٥٠٠ مليار (٣,٣ مليون دولار).
- نفقات انمائية واستثمارية حوالى ١٠٠٠ مليار (٦,٦ مليون دولار).

المجموع ٥٥٠٠ مليار ليرة (٣,٣ مليار دولار).

مصرف المستثمرين العرب

اعلن وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة ان رئيس مجموعة المستثمرين العرب يحيى عبد العزيز الدقس ابلغه «رغبة المجموعة في إنشاء مصرف للتنمية الصناعية العربية يكون مركزه الرئيسي بيروت».

ورحب الوزير بالفكرة مثمناً الثقة الممنوحة للبنان ومستقبله الإقتصادي والمالي. وأبدى استعداداً كاملاً لتأمين كل ما يلزم لإنشاء هذا المصرف. وكان الدقس زار السنيورة في مكتبه وعرض معه التطورات الإقتصادية والمالية في لبنان. وأعرب اثر اللقاء عن «ثقة المستثمرين العرب في استعادة لبنان دوره في العالم العربي على الصعيدين المالي والمصرفي».

زيارة نقد البحرين

اذاع مصرف لبنان ما اتفق عليه مع مؤسسة نقد البحرين بعد الزيارة التي قام بها وفد بحريني برئاسة السيد عبد الله حسن سيف تلبية لدعوة رسمية من حاكم المصرف المركزي رياض سلامة.

وأفاد البيان «تم الإتفاق بين مؤسسة نقد البحرين ومصرف لبنان على الأتي:

١ - تسهيل تأسيس مصارف في كل من البلدين، وتشجيع مؤسسة نقد البحرين لتمويل مشاريع الإنماء والإعمار واصدارات من مؤسسات القطاع الخاص اللبناني والمساهمة في مجموعة القرض المشترك.

٢ - التعاون في مجالات الأوراق المالية، تسهيل تسويق اوراق مالية مصدرة من البلدين او من مؤسسات في البلدين (قطاع خاص او قطاع عام - اسهم وسندات) وقيد او تسجيل مزدوج وتنسيق في مقاصة الأوراق المالية.

سوريا

مشاركة تركية في تعليب الأسماك والزيوت النباتية

■ قال رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة التركي يالم ايريس ان زيارة وفد رجال الأعمال الأتراك الى سوريا اسفرت عن توقيع عدد من الإتفاقات بين رجال أعمال سوريين وأتراك لإقامة مشاريع مشتركة. وأشار الى ان نائب رئيس الحكومة السورية سليم ياسين ابلغ الوفد عدم امكانية تصدير الغاز السوري الى تركيا في المرحلة الحالية.

واوضح ايريس ان شركتي «الدردنيل» و«القصبجي» اتفقتا مع رجال أعمال سوريين على إقامة مصنع تعليب للأسماك وآخر للزيوت النباتية في سوريا وفق قانون الإستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١. وقال «سيتم الإتفاق على كيفية تقديم رخصة المشروعين بعد اعداد الدراسة التفصيلية وتحديد كلفة كل منهما وقدرته الإنتاجية».

وكان الوفد التركي الذي تألف من ٩٧ رجل أعمال قد أجرى لقاءات مع كبار المسؤولين الإقتصاديين في القطاعين العام والخاص. وذكر رئيس الوفد التركي، ان حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ الآن نحو ١,٣٨ مليار دولار اميركي وأنه يميل لصالح تركيا «حيث تقتصر المبادلات على البضائع والمنتجات الغذائية، لذلك نريد معادلة الميزان التجاري عبر استيراد النفط والغاز». غير انه اشار الى ان السيد ياسين ابلغ مسؤولاً حكومياً تركياً في قطاع النفط ان الغاز «لا يكفي سوى الحاجة السورية وقد تبحث سوريا في تصديره مستقبلا عندما يرتفع الإنتاج».

وكانت مصادر سورية قد قالت «ان سورية عرضت على الجانب التركي مقايضة الغاز الذي يقدر احتياطه بنحو ٦٠٠ مليار متر مكعب، بالطاقة الكهربائية التركية اذ ان سوريا تعاني من عجز قدره نحو ٣,٢ مليار كيلوواط ساعة سنويا وتقيم لهذا الغرض عدداً من المشاريع الضخمة.

وأوضح ايريس ان زيارة الوفد التي استمرت ثلاثة ايام، وهي الأولى في تاريخ العلاقات، استهدفت «توقيع بروتوكول التعاون المشترك وإقامة مشاريع مشتركة في اطار قانون الإستثمار والتعاون لتوسيع التبادل التجاري الى بلدان العالم الثالث». وأضاف أنه «تم عقد صفقات تجارية مهمة سيكشف عنها لاحقاً». وأن تطوير العلاقات في المجال الإقتصادي سيسمح بتحسين العلاقات السياسية بين أنقرة ودمشق «حيث ستزول المشاكل الأخرى فوراً».

ويذكر أن ملفي الأمن والمياه احدثا بعض التوتر في العلاقات في العقود السابقة، لكن زيارات المسؤولين المتبادلة وتشكيل لجنة امنية وأخرى مائية أدى الى تحسين الوضع والبحث في مجالات التعاون الإقتصادي. وقالت مصادر ديبلوماسية تركية ان الوفد التقى قبل مغادرته وزير السياحة محمد أمين ابو الشامات ووزير النقل مفيد عبد الكريم، ووزير التخطيط عبد الرحيم السبيعي ووزير الصناعة احمد نظام الدين ورئيس اتحاد غرف التجارة راتب شلاح. واضافت ان نظام الدين اتفق مع رئيس الوفد التركي يالم ايريس رئيس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية في تركيا، على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادي «تبحث في سبل التعاون وإقامة مشاريع مشتركة».

وقالت مصادر سورية رسمية أن ايريس بحث مع السبيعي في «أهمية تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين في مختلف المستويات لايجاد فرص الإستثمار واقامة شركات مشتركة انتاجية وتسويقية مع التأكيد على اهمية تنفيذ الاتفاق الموقع بين البلدين، في مجال منح الدول الأخرى رعاية خاصة من الناحية الجمركية وفق اتفاق عام ١٩٧٤».

وبعد اللقاءات الرسمية عقد رجال اعمال من القطاع الخاص اجتماعات ثنائية مع نظرائهم السوريين في فندق «شيراتون» للإتفاق على اقامة مشاريع مشتركة في المجال التجاري والصناعي.

واعلن ايريس ان انعقاد اللجنة الاقتصادية السورية التركية في السنة المقبلة سيضع الارضية الحقيقية للتعاون بين الجانبين، وأشار الى وجود مصالح مشتركة لانقرة ودمشق.

الصادرات السورية في ٧ سنوات

اعلن وزير الإقتصاد السوري الدكتور محمد العمادي ان قيمة الصادرات السورية ارتفعت بنسبة ٤٠ في المائة في الأعوام السبعة الأخيرة. وذكر ان الترتيبات مع الصندوق الكويتي للتنمية انتهت لوضع تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة ٥٠ مليون دولار اميركي لتمويل المواد الأولية لمنتجات التصدير للقطاع الخاص. ودعا القطاع الخاص السوري الى العمل «كفريق واحد» من اجل دعم الصادرات السورية.

وكان العمادي يتحدث في افتتاح «ندوة التعريف ببرنامج تمويل التجارة العربية» التي عقدها اتحاد غرف التجارة السورية وصندوق النقد العربي في حضور حاكم مصرف سوريا المركزي محمد الشريف ورئيس غرف التجارة راتب الشلاح ورئيس غرفة الصناعة يحيى الهندي ومدير الصندوق العربي جاسم المناعي.

ونوه العمادي بجهود «لجنة الإستيراد والتصدير» الحكومية ودورها في «إعادة رسم سياسات الإستيراد والتصدير بما ينسجم مع حاجات استمرار وتدعيم خطط التنمية». واشار الى نية الحكومة اقامة «مصرف لتنمية الصادرات» الذي سيهدف الى «تمكين المصدرين من زيادة فعالياتهم، عبر تقديم التسهيلات المصرفية».

وزير النفط السوري يقدم في لندن اغراءات للشركات الأجنبية

استدراج خبرات بريطانية لاستخراج الغاز

■ عرض وزير النفط السوري نادر نابلسي على شركات النفط الأجنبية تسهيلات واغراءات لاجتذابها الى عمليات التنقيب عن النفط والغاز في الأراضي السورية.

جاء ذلك اثناء زيارة قام بها الوزير السوري الى بريطانيا أخيرا حيث خاطب الشركات البريطانية ومنها بريتيش بتروليوم، وبريتيش غاز، بقوله انها سوف تكون موضع ترحيب اذا ذهبت للقيام بعمليات في سوريا، وأنه مستعد للبحث معها في أي أمر أو بند يمكن أن يشكل صعوبة تواجهها هذه الشركات.

وتحرص سوريا على اجتذاب الشركات الأجنبية الى ما وصفه الوزير السوري بـ «الخطط السورية الطموحة التي تتناول التنقيب عن النفط واستخراجه».

وقال الوزير نابلسي، «ان الحفر لم يتناول في سوريا حتى الآن سوى ٤٠ في المائة من المناطق المكتشفة التي يعتقد انها تحتوي نفطاً».

وأضاف ان المناطق الصعبة تركت للمرحلة الأخيرة، لكن بالإمكان الإستفادة منها الآن بفضل أحدث ما توصلت اليه تقنية التنقيب من تقدم.

وأعرب الوزير السوري عن اعتقاده بوجود ثلاث مناطق رئيسية كبيرة في سوريا تحتوي على النفط والغاز التي لم يجر أي حفر فيها. وتقع احدى هذه المناطق شمال تدمر، في حين تقع الثانية الى شرق منطقة الغرب (جنوب اللاذقية). وتقع الثالثة جنوب سوريا لا سيما في البادية.

وعرض الوزير السوري خطط بلاده الرامية الى الاستفادة من احتياطات الغاز الطبيعي الكبيرة فيها. وذكر أن معظم الغاز المكتشف موجود في أواسط سوريا وأن هناك عددا من المشاريع التي تنتظر البدء بتنفيذها. وهناك احتمال لأن تشارك شركة «بريتيش غاز» في استخراج الغاز السوري. كما من المحتمل أن تشارك المؤسسات البريطانية في توريد الوحدات الإنتاجية والأنابيب وأن تساهم في الحفر وفي توفير التجهيزات المطلوبة لذلك.

واعترف الوزير السوري بأن بعض الشركات يقول ان الشروط التي تتضمنها العقود السورية التي تتناول التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما من باطن الأرض قاسية ويصعب قبولها، لكنه قال، «ان سوريا وقعت في الماضي على ٢٢ عقداً مع شركات أجنبية تتولى التنقيب عن النفط وأن هذه الشركات قبلت بالشروط السورية. ومع هذا أقر الوزير نابلسي بأن الظروف اختلفت الآن عما كانت عليه في الماضي، وأن شروط العقود التي تتناول الغاز والنفط في الدول التي كانت تشكل الإتحاد السوفياتي سابقا أو في الدول الأخرى ربما تكون اكثر جاذبية من الشروط السورية.

العراق

منع سفر حملة الشهادات وبيع المازوت بأرخص الأسعار

■ وضعت الحكومة العراقية ضوابط جديدة للحد من هجرة المواطنين العراقيين الى الخارج، في الوقت الذي شهد فيه المواطنون هناك موجة من الارتفاع في أسعار السلع خصوصا السكر و«معجون الطماطم» أو رب البندورة.

وأكد قادمون من العراق ان حكومة بغداد اصدرت قراراً بمنع كل من يحمل شهادة البكالوريوس وما فوق من مغادرة العراق بعد أن بدأ هؤلاء في الهجرة الى الخارج مع تدهور الأحوال المعيشية في العراق وغلاء الأسعار في صورة جنونية، وتوقف رواتب الموظفين والأكاديميين في صورة خاصة عند مستويات لا تكفي لمواجهة متطلبات الحياة الباهظة التكاليف.

ولا يزيد راتب المعلم على ثلاثة الاف دينار في الشهر اذا كان يحمل شهادة جامعية تعادل البكالوريوس، ويراوح راتب الأستاذ في الجامعة بين خمسة آلاف وسبعة آلاف دينار عراقي في بلد وصل فيه سعر البيضة الواحدة الى اكثر من ٤٥ ديناراً.

وكان تردي الأوضاع في العراق، وعدم وجود شيء في الأفق يشير الى تحسين الأحوال أدى الى هجرة الآلاف من حملة الشهادات والخبراء الأكاديميين مما نبه المسؤولين الى تدني المستوى العلمي والأكايمي وظهور خطر عودة الأمية الى صفوف العراقيين.

وكان العراق بدأ فرض قيود على خروج العراقيين عن طريق الأردن، الذي يملك الحدود الوحيدة المفتوحة رسمياً مع العراق، منذ عام ١٩٩٣ حين فرض على من يريد الخروج دفع ١٥ ألف دينار عراقي، ما لبثت ان زادت لتصبح ٤٠ ألف دينار.

وفرضت الحكومة على الأكاديميين والمهندسين والخبراء توقيع كفالة تصل قيمتها الى مليون دينار عراقي، الى جانب رسم الخروج المذكور، حتى تضمن عودة المواطنين من ذوي الخبرة الى العراق. وقد منع هؤلاء من مغادرة العراق بموجب القرار الأخير حتى مع دفع الكفالة المطلوبة.

الى ذلك منعت الحكومة العراقية المواطنين العاديين من مغادرة العراق اكثر من مرة واحدة كل ستة أشهر، اي ان على من يغادر العراق ثم يعود اليه المكوث هناك مدة لا تقل عن ستة أشهر قبل السماح له بمغادرة البلاد مرة ثانية.

وكان وزير الداخلية العراقي وطبان ابراهيم الحسن، وهو الأخ غير الشقيق للرئيس العراقي صدام حسين، ذكر في لقاء صحافي مع مجلة «الوفاق العربي» الشهرية العراقية، ان العراق بدأ فرض ضوابط للحد من تدفق المواطنين العراقيين الى الأردن. وأكد مواطنون عراقيون قدموا الى عمان أخيراً أن حركة التنقل بين العراق والأردن تأثرت بالإجراءات الأخيرة، وأن الحافلات والسيارات التي تتحرك من بغداد الى عمان لم تعد تحمل اكثر من نصف حمولتها الإعتيادية من المسافرين، ومعظمهم، من الأردنيين العائدين من العراق، أو من العراقيين الحاصلين على إقامة شرعية في الخارج، أو من المواطنين العراقيين غير المشمولين بقرارات حظر السفر الأخيرة، أو من المغادرين في مهمات رسمية أو خاصة.

وقال مواطن عراقي ان التخفيض الذي حدث على حصة المواطن من السكر أدى الى زيادة سعر الكلغ الى نحو ٥٥٠ ديناراً بعد أن كان ٤٠٠ دينار، وارتفع سعر طبق البيض الواحد، الذي يحتوي على ٣٠ بيضة من ١٣٥٠ ديناراً الى ١٦٥٠ دينارا وارتفع سعر الكلغ الواحد من اللحم من ٧٠٠ دينار الى ٩٠٠ دينار.

وذكر أن سبب الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية يعود الى انتشار اشاعات عن عجز الحكومة عن توفير ما يكفي من السيولة لتغطية استيراد السلع الغذائية التي توفرها للمواطنين بأسعار مدعومة.

من جهة ثانية، يقول ديبلوماسيون إن العراق الذي يفيض لديه النفط عن حاجته بسبب العقوبات الدولية يعرض وقود الديزل (المازوت) للبيع بأسعار بخسة لإغراء سائقي الشاحنات التركية لنقل ما يحتاجه بشدة من الطحين الدقيق والسكر.

ويبيع العراق الديزل للأتراك بأسعار تقل حتى عن أدنى سعر بالسوق المحلية وهو ٠,٢ دينار للتر الواحد. ويصل سعر الدولار حاليا الى نحو ٧٠٠ دينار عراقي في السوق السوداء والى اكثر من ٥٠٠ دينار لدى دور الصرافة المرخص لها بالعمل من الحكومة. وقال احد الديبلوماسيين انه اغراء شديد للأتراك، ونحو ٥٠٠ شاحنة تعبر الآن الحدود الى العراق يومياً.

ويسمح للسائقين القادمين من جنوب شرق تركيا المضطرب بإضافة خزانات وقود اضافية الى شاحناتهم. وقال ديبلوماسيون انه يسمح لكل منهم بحمل ما لا يزيد على ٣,٥ طن من وقود الديزل.

والعراق الذي يعد من كبار منتجي النفط ممنوع من بيع نفطه للخارج بحكم عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت عليه عندما غزت قواته الكويت في عام ١٩٩٠.

وقال الديبلوماسيون ان انقرة غير راضية عن استمرار العقوبات بسبب تأثيرها الضار على اقتصاد جنوبها الشرقي المضطرب الذي يغلب على سكانه الأكراد. وقال الديبلوماسي انه يتعين أن يكون السائق التركي من الجنوب الشرقي وليس هناك احد اقصى لعدد الشاحنات المسموح لها بالتوجه الى العراق.

الاردن

مخاطر تهدد ميناء العقبة

■ دعا خبير في الشؤون الملاحية الى دراسة المخاطر التي يمكن أن تهدد ميناء العقبة فيما لو حقق الطرف الإسرائيلي نواياه المعلنة المتعلقة بالنقل والموانىء.

وقال أن الجانب المتعلق بالشحن وعبور البضائع يتطلب دراسة شاملة لما سيطرحه الجانب الإسرائيلي في هذا المجال.

وقال خبير الشؤون الملاحية سفيان المحيسن إن المادة ١٣ من معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية تنص على ان «الطرفين الأردني والإسرائيلي سوف يستمران في التفاوض حول اتفاقيات نقل ثنائية تنظم الأمور المتعلقة بالنقل مثل عمليات انتقال الأفراد وسياراتهم، ونقاط العبور وربطها بشبكات الطرق وسكك الحديد ومشاريع مشتركة في مجال النقل وترخيص المركبات والمرور عبر الأراضي وشحن البضائع، والأرصاد الجوية، على ان ينتهي الطرفان من وضع هذه الإتفاقية خلال ستة أشهر، من تاريخ المصادقة على المعاهدة».

وأوضح ان الجانب الإسرائيلي سوف يسعى الى الحصول على اتفاقية تكفل له تنشيط قطاعات النقل والموانىء والخدمات لديه من خلال محاولة ازالة اي عقبات تعترض تحويل شحن المستوردات والصادرات الأردنية الى الموانىء الإسرائيلية وذلك كخطوة أولى في طريق استقطاب مستوردات الدول المجاورة وصادراتها، وبالتالي السيطرة على عصب اقتصاديات المنطقة، وذكّر بأن النقل يمثل شريان الإقتصاد وعصبه.

وحذر من أن استجابة المستورد والمصدر الأردني والعربي للإغراءات المادية التي سيستغلها الجانب الإسرائيلي، وخاصة ما يتعلق منها بالوفورات المحتملة في اجور الشحن، سوف تنعكس سلباً على ميناء العقبة الأردني الذي لا يزال يعاني من انخفاض عدد السفن المبحرة اليه. واحجام البضائع التي يداولها، والخسائر الكبيرة التي تكبدها نتيجة مضاعفات ازمة الخليج.

وقال أن اي تحول للإستيراد والتصدير عبر الموانىء الإسرائيلية سيزيد من اعباء ميناء العقبة الذي انفقت عليه الحكومة الأردنية مئات الملايين من الدنانير، ويعمل فيه خمسة الاف موظف وعامل، وعملت الدولة على دعمه وتطويره.

وعلى رغم عدم وجود ارقام دقيقة للإستثمارات القليلة في ميناء العقبة إلا أن بعض المصادر تقدرها بنحو ١,٢ مليار دينار.

وذكّر المحيسن بقرار كان صدر في العام ١٩٧٨ عن الحكومة الأردنية يحصر استيراد البضائع الواردة في الحاويات بميناء العقبة «لتشجيع استمرارية تردد الخطوط البحرية المنتظمة» الى الميناء الأردني.

وقال ان هذا القرار لعب دوراً مهماً في دعم ميناء العقبة على رغم محاولات الإلتفاف عليه من قبل بعض التجار الذين يستوردون بضائعهم الى الموانىء السورية او اللبنانية وينقلونها بعد ذلك في شاحنات الى الأردن.

ودعا الى تفعيل هذا القرار مشيراً الى أن ذلك لا يتعارض مع نصوص اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية. اذ أنه مطبق منذ ١٦ سنة، ولم يتوقف العمل به الا فترة لم تزد على عشرة أشهر خلال أزمة الخليج.

وقال، ان الوفر المادي الذي يتوقعونه لا يقارن بالمنافع والعوائد التي يمكن جنيها من استمرار الشحن عبر ميناء العقبة، موضحاً أن معدل الوفر المادي المتوقع في حال تحول كل الحاويات الى الموانىء الإسرائيلية لن يزيد على عشرة ملايين دولار في العام، وذلك بافتراض ان معدل الوفر للحاوية الواحدة هو ٢٠٠ دولار، وأن كل الحاويات، وعددها ٥٠ ألف حاوية، ستتجه الى إسرائيل.

واستنتج ان هذا الثمن «يعد بخساً لو قارناه بما انفقته الدولة على الميناء الأردني الوحيد لتطويره وتحديثه عبر السنين».

غزة.أريحا

ستة مليارات دولار في ثلاث سنوات

■ توقع تقرير دولي ان يتدفق رأس المال على الضفة الغربية وقطاع غزة في صورة ربما كانت مساوية للناتج القومي الإجمالي في الأعوام الأولى من الحكم الذاتي.

وربط التقرير الذي اصدره البنك الدولي تحت عنوان «السلام والإقتصاد الأردني» بين هذه النتيجة وبين تحقيق مستويات الإعتمادات المالية للمساعدات التي يجري بحثها الآن.

وقال التقرير ان التقديرات المعتمدة تصل الى نحو ملياري دولارسنويا في الأعوام الثلاثة الأولى، مشيراً الى ان هذه هي نسبة تدفق رأس المال الى الناتج القومي الإجمالي التي قال التقرير انه ربما لا يكون لها نظير في التاريخ الإقتصادي.

وأوضح أن خطة مارشال مثلت نحو ثلاثة في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقال ان الضفة الغربية وقطاع غزة اذا منحا نسبة منخفضة من رأس المال كل عام وتدفقت عليهما رؤوس الأموال فان ذلك سيؤدي الى استثمارات اقتصادية مزدهرة.

وذكر التقرير ان الإنتعاش الإقتصادي المتوقع اذا حدث، سيكون في صالح الأردن، اذ يتوقع ان ينتعش قطاع الخدمات الأردني ويزداد نشاطه في صورة كبيرة سواء في صورة مباشرة أو غير مبارة بسبب عدم مقدرة الضفة الغربية وغزة على مضاعفة ناتجها القومي الإجمالي.

وقال: ان الأردن سوف يتأثر ايجابياً بالزيادة الكبيرة في النشاط العمراني الذي يتوقع ان يتطور في صورة كبيرة في الضفة الغربية وغزة.

وقال، ان لاقتصاد الضفة وغزة «صورة غير عادية» لأن قاعدة التصنيع ضعيفة، والمصدر الأساسي للعائدات هو قطاع الخدمات وتصدير الأيدي العاملة الى اسرائيل، ومثل الأردن فان الضفة والقطاع يعتمدان على التحويلات الخارجية في صورة كبيرة.

وفيما يتعلق برأس المال الخاص بالعامل الواحد مقارنة مع الأردن فان للضفة والقطاع أجوراً تناسب في مستواها اسرائيل اكثر مما تناسب الأردن، اذ يقدر الناتج القومي الإجمالي للضفة بنحو مليوني دولار، اي ما يعادل ٤٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للأردن. يضاف اليها بين ٥٠٠ و٧٠٠ مليون دولار من قطاع غزة.

وأوضح ان النمو في الضفة الغربية وغزة بين اواسط سنوات الستين وأواسط سنوات الثمانين بلغ ما نسبته ستة في المائة سنويا بالأسعار الثابتة، وذلك على رغم الترتيبات التجارية والقيود التي كانت تفرضها سلطات الإحتلال، كما أن الصادرات الصناعية الى الأردن قيدت كثيراً.

وقال ان نحو ٤٠ في المائة من المستخدمين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة يعملون في اسرائيل ويتقاضون أجوراً تعادل اضعاف ما قد يكسبونه في الأردن.

وأشار الى «تعديلات» على ساعات العمل في إسرائيل أدت الى خفض معدل توظيف العمال القادمين من الضفة الغربية وغزة في اسرائيل بما نسبته ٢٥ في المائة. كما انخفض الناتج القومي الإجمالي بما نسبته ١٠ في المائة، وبلغت المضاعفات على الدخل الجاهز للإستعمال نحو ٢٠ في المائة خلال العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩. وذكر التعديل ان الإنتعاش الإستثماري في الضفة الغربية وغزة سيؤثر في الأردن إضافة الى تأثره ايضا بسلسلة من التطورات النقدية الناجمة عن استخدام الدينار الأردني وخدمات الأردن المصرفية في الضفة وغزة. ويشمل ذلك أيضاً تدفق الأموال المحتمل من الخارج الى الضفة وغزة كما يشمل التأثير المحتمل في أسهم وسندات غير المقيمين في النظام المصرفي الأردني.

وأشار التقرير الى أن من المهم جدا ان ينجح الأردن في احتواء مضاعفات الإزدهار الإقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة على المدى القصير لأن إدارة الإقتصاديات الكبرى في الأردن صعبة جداً.

بورصة عمان لا تستجيب لتحسن العلاقة مع الفلسطينيين

■ سيطر القلق والذهول على متعاملي سوق الأسهم الأردنية طوال الأسبوع الماضي، وزاد من حدة القلق عدم استجابة السوق لاحداث طالما انتظرها المتعاملون تمثلت في حدثين رئيسيين، اولهما تراجع الحكومة عن خطة سابقة لفرض ضرائب على الارباح الرأسمالية ومن ضمنها ارباح الأسهم بنسبة تصل الى ٣٥٪ وثانيهما توقيع اتفاقات تعاون اردنية - فلسطينية غطت كافة الجوانب بعد زيارة ناجحة لرئيس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ياسر عرفات، الى عمان والتقائه الملك حسين، وشملت الإتفاقات جوانب نقدية، وتجارية، وغيرها. وشهدت السوق تراجعا كبيرا في احجام التداول بلغت نسبتها ٤١,٢٪ وبلغ حجم التداول الأسبوعي ٤ ملايين دينار و٥,٧٢ مليون دولار مقابل تعاملات الأسبوع السابق ٦,٨ مليون دينار و٩,٧٢ مليون دولار.

كما هبط عدد الأسهم والعقود المتداولة الى مليوني سهم، و٣٠٩٦ عقداً، وسجل المعدل اليومي لحجم التداول هبوطا شديدا من ١,٤ مليون دينار الى ٠,٨ مليون دينار. وأستمرت المحافظ الكبيرة في اتخاذ موقف سلبي تجاه التطورات في السوق، وابتعدت عن بناء اي مراكز جديدة خوفاً من انخفاضات أخرى في الأسعار، رغم الإنخفاض القياسي المسجل، والذي يعتبر برأي مستثمر كبير بانه جيد للشراء.

وقلل متعاملون من اهمية الحديث عن تباطؤ اداء الشركات للسنة المالية الماضية ١٩٩٤، واكدوا انها جيدة وان كانت بعض الشركات قد حققت ارباحا اقل.

فيما عزا مصرفي كبير استمرار اتجاه هبوط الأسعار للسياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي الأردني بحدة، والمذكرات المتلاحقة للبنوك التجارية والإستثمارية والتي تنص صراحة على ضرورة التقيد بالسقوف الإئتمانية المحددة.

واكد المصدر ان المدخرات والأموال رحلت الى الودائع المصرفية التي ارتفعت بنسبة مجزية، ومرشحة لمزيد من الإرتفاع في ضوء رفع أسعار الفائدة على الدولار الأميركي عالميا، مما سيدفع البنوك الأردنية لرفع اسعار الفائدة على الودائع الدينارية والدولارية، وهو في غير صالح الإستثمار بالأوراق المالية.

كما ساهم استمرار نشاط سوق الإصدارات الأولية الجيد في سحب السيولة ولفت انظار المستثمرين على حساب السوق الثانوية الهزيلة وغير الجذابة من النواحي الإستثمارية.

ولا يخفي كبار المتعاملين تصوراتهم غير المتفائلة حيال سوق الأسهم، ويتوقع المتعاملون ان تشهد السوق ادراج المزيد من الشركات الجديدة للتداول، مما يعني زيادة عدد الأسهم المعروضة للتداول ومقابل طلب محدود ومتناقص، مما يشير لاحتمال زيادة الضغط على الأسعار على المدى المنظور.

ويزيد من تعقيدات الأمور ذلك العدد المتزايد من المنازعات التجارية الناتجة عن ركود عميق يعصف بالأسواق التجارية الأردنية، مما الحق خسائر كبيرة بقطاع عريض من التجار اثر بشكل او بآخر على مناخ الإستثمار الأردني، وفي مقدمته سوق الأوراق المالية.

وخلال الأسبوع الماضي هبط الرقم القياسي العام للأسعار لأدنى مستوياته منذ بداية العام وبلغ ١٤٢,٢ نقطة، وشهدت الأسهم اسبوعا حافلا بالخسائر، وفي نهاية التعاملات اقفلت الأسهم على خسائر مقدارها ٢,٢ نقطة بنسبة ١,٥٪ تقريبا، وحققت أسهم الخدمات والصناعة اكبر الخسائر وبنسبة ٢,٢٪ تقريبا.

واقفل السهم مرتفعا لـ ٤ شركات فقط، فيما اقفل السهم منخفضاً لـ ٦٦ شركة، وارتفع اقفال السهم لـ ٨ شركات تقريباً.

اسرائيل

عمال الصناعات الحربية يدفعون ثمن الركود

■ طالب ديفيد بروديت الذي تسلّم منصب المدير العام لوزارة المال الإسرائيلية مطلع الشهر الماضي بخفض عدد الوظائف في قطاع الصناعات الحربية الإسرائيلية الذي يعاني ركوداً ملحوظاً. وذلك بحوالى خمسة الى ستة آلاف وظيفة. علماً بأن نحو ٢٤ ألف شخص يعملون في هذا القطاع حالياً، فيما ازدادت كلفة خفض هذه القوة العاملة لتصل الى ٢,٥ مليار دولار.

وكانت الحكومة الإسرائيلية خصصت حتى الآن ١,١٦ مليار دولار لإنفاقه على برنامج يستغرق ثلاث سنوات لانعاش القطاع. وقسمت هذا المبلغ تقريبا بالتساوي على شركتي «إسرائيل ايركرافت اندستريز» وشركة «إسرائيل ميليتاري اندستريز» المتخصصتين في إنتاج الطائرات والمعدات الحربية الأخرى.

وتنظر الحكومة الإسرائيلية في طلبين إضافيين يتناول احدهما انفاق ٧٠٠ مليون دولار لانقاذ شركة «إسرائيل ميليتاري اندستريز» ويتناول الأخر انفاق ٦٥٠ مليون دولار لانقاذ مؤسسة «رافائيل» المتخصصة في أبحاث الأسلحة التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية.

وسيقع معظم عبء التسريح وإلغاء الوظائف على شركة «إسرائيل ميليتاري اندستريز» (إي.ام.إي) التي تنتج المدافع والذخيرة في ١٦ مصنعاً منتشرة في أنحاء إسرائيل. ويذكر أن عدد العاملين في هذه الشركة خفض قبل عقد من ٢٢ ألف شخص الى خمسة الاف بنهاية ١٩٩٤.. وقال ناطق باسم الشركة انه «سيتعين علينا خفض عدد العاملين في الشركة سنة ١٩٩٥ الى ثلاثة الاف شخص».

وما حصل هو ان الشركة تضررت كثيراً نتيجة تراجع الطلب المحلي والأجنبي على منتجاتها. فقبل عامين فقط كانت القوات الإسرائيلية المسلحة تطلب باستمرار ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنويا من الأسلحة من هذه الشركة. وتراجع هذا المبلغ الآن الى النصف. فيما عقدت النيّة على خفض عدد القوات المسلحة والتركيز على تسليحها بالأسلحة «الذكية».

وتراجعت إحتمالات خوض إسرائيل أي حرب برية كبيرة بعدما وقعت معاهدتي سلام مع كل من مصر والأردن، كما أن إسرائيل هي الآن في سياق التفاوض في شأن عملية سلمية مع الفلسطينيين.

وتركز إسرائيل حالياً على التحول الى الصواريخ الدفاعية المتطورة لا سيما مذ تعرضت تل ابيب لقصف بصواريخ «سكود» العراقية عام ١٩٩١.

وتصل قيمة صادرات «إي.إم.إي» حاليا الى نحو ٢٧٠ مليون دولار. ولا يوجد مجال كبير لتوسيع هذه الصادرات، فزبائن إسرائيل القدماء في العالم النامي اما يشترون اسلحة مخفوضة الثمن مما كان يسمى الإتحاد السوفياتي والدول التي كانت تدور في فلكه، او انهم يواصلون استخدام ما لديهم من أسلحة قديمة، يضاف الى هذا ان هؤلاء الزبائن بدأوا ينتجون ما يحتاجون اليه من أسلحة، لا سيما غير المتطورة منها التي كانت تزودهم اياها الشركة الإسرائيلية، علماً بأن اليد العاملة في دول هؤلاء الزبائن ذات كلفة متدنية، بالإضافة الى أن هذه الدول تستطيع بيع حلفائها الإقليميين أسلحة بسهولة ولا تلتزم الا القليل من القيود والمحاذير السياسية.

وتفتقر «إي.إم.إي» الى ما تتميز به شركة «إسرائيل ايركرافت اندستريز» (إي.أي.إي) من مرونة في منتجاتها وتقسيمها. كما أن خطة انعاش الشركة الأخيرة المفترض فيها ان تستمر من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ سائرة قدماً وتحقق نجاحاً.

يذكر ان «إي.أي.إي» خفضت قبل عامين عدد العاملين فيها من ١٧ ألف شخص الى ١٣٥٠٠ عامل بنهاية العام الماضي. لكن الشركة تأمل أن يقتصر الخفض الجديد لعدد العاملين فيها على بضع مئات منهم فقط. وخلال العام الماضي وصلت قيمة مبيعات الشركة الى ١,٤ مليار دولار شكلت الصادرات منها نحو ٨٠ في المائة.

يذكر أن العمال المسرحين في السابق تلقوا تعويضات نسبتها ٢٨٠ في المائة من الراتب الشهري مقابل كل سنة عن سنوات الخدمة في الشركة. كما يذكر ان هذاالرقم المرتفع يعكس تدني متوسط الرواتب الإسرائيلية. وترغب الحكومة الإسرائيلية الآن في خفض النسبة المشار اليها الى ١٨٠ في المئة فقط.

السعودية

خطة خمسية جديدة كلفتها ٧٥٠ مليار دولار

■ قالت مصادر اقتصادية سعودية ان برنامجاً اقتصادياً أعده كبار خبراء المال والإقتصاد في السعودية بدأ تنفيذه منذ مطلع الشهر الماضي ويستمر العمل به على مدى خمس سنوات (١٩٩٥ - ٢٠٠٠). ووصفت المصادر البرنامج بأنه معد لمواجهة الظروف الإقتصادية المستقبلية المحتملة في عالم متغير وأنه ينطلق في أهدافه من خلال خطة التنمية الخمسية السادسة ويركز في شكل رئيسي على قطاعي الأمن والدفاع وتبني سياسة مالية متوازنة.

واعتبرت انه يمكن الرد في صورة مبسطة على المخاوف غير المدروسة في شأن مستقبل الإقتصاد السعودي بأن نسبة خاطرة في الإقتصاد السعودي في الوقت الراهن متدنية لاعتبار رئيس الوحيد وهو ان السعودية دولة منتجة لمادة أساسية هي النفط.

وقدرت المصادر نفسها الحركة المتوقعة للإقتصاد السعودي في السنوات الخمس المقبلة، استناداً الى توقعات خبراء المال السعوديين، بنحو ٧٥٠ مليار دولار. ويتوقع ان تشهد خطة التنمية السادسة انفاقا حكوميا في سنوات الخمس المقبلة يتجاوز ٢٥٠ مليار دولار. واعتبرت ان وجود هذا الرقم لدى الخبراء الماليين يؤكد انّ البرنامج الإقتصادي سيعمل في السنتين المقبلتين على تحقيق هدفين هما:

- زيادة حجم الانفاق الحكومي وتحسين مستوى الخدمات.
- خفض كلفة الخدمات المقدمة الى المواطن السعودي.

وفي الوقت نفسه ستضاف الى القطاع الخاص قدرات وإستثمارات جديدة تقدر بنحو ٥٠٠ مليار دولار نتيجة انتقال ملكية بعض قطاعات الخدمات الحكومية الى ادارة القطاع الخاص اضافة الى التطوير الذاتي المتوقع للقطاع الخاص خلال الفترة نفسها.

ويبني البرنامج على اساس سياسة مالية تسمح بوجود تكافؤ بين مستوى النفقات ومصدر دخل الحكومة الإجمالي عن طريق زيادة دخل الحكومة وخفض النفقات وتوفير احتياط مع التأكد من أن تلك الطرق والأساليب لن تتسبب في اي تأثيرات اجتماعية بحيث لا يؤثر خفض النفقات في نوعية الخدمات، بالإضافة الى تطوير القوانين والأنظمة التي تتعلق بمصادر الدخل غير النفطية وتشجيع المشاريع الكبيرة في مجال الزراعة التي تعتمد على مصادر المياه المتجددة.

وأشارت المصادر الى أن رؤوس الأموال المخصصة ستكون جزءاً من نشاطات الحكومة مع الإستمرار في منح القطاع الخاص الفرص ليأخذ على عاتقه بعض مهمات الحكومة. وفي المقابل لن تشارك الحكومة في أي نشاط اقتصادي يمس القطاع الخاص وذلك عن طريق الخطوات الآتية:

- اعطاء القطاع الخاص فرص التشغيل والإدارة والصيانة وتجديد التسهيلات التي توفرها الحكومة بأسعار مخفوضة مع زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل للمواطنين.
- منح القطاع الخاص فرصة المساهمة في التملك للصناعات الأساسية الرئيسية التي تقام وتزوده برأس مال من الحكومة وذلك عن طريق طرح سندات مالية مناسبة في السوق لهذه الصناعات.
- تعديل بعض الأنظمة الإدارية حتى يتمكن القطاع الخاص من العمل بمزيد من المرونة والحرية.
- حض المصارف السعودية على منح المزيد من القروض لإنشاء مشاريع منتجة اكثر منها مستوردة.
- الإستمرار في تشجيع انشاء الشركات المساهمة لتنمية المشاريع الكبيرة.
- الإستمرار في تنمية سوق الأسهم تحت اشراف مؤسسة النقد العربي السعودي لتجنب الأخطار المحتملة.
- صيانة المشاريع عن طريق تقسيم عقود المشاريع الى جزئين لتمكين الشركات السعودية من المساهمة في التنفيذ والزام الشركات الأجنبية بعقود داخلية مع شركات المقاولات السعودية.

وأفادت المصادر انه في مجال استثمارات الحكومة الجديدة سيتم التحرك من خلال المنعطفات الآتية:

- التوسع (أفقياً وعمودياً) في الصناعات البتروكيمياوية وانتاج الغاز ومشتقات النفط عن طريق القطاع الخاص او الشركات التي لها سمات تجارية مشتركة.
- زياد استيعاب طاقة المنتجات النفطية المكررة من خلال قيود وروابط اقتصادية محتملة ومعقولة.

وذكرت المصادر ان البرنامج الجديد سيعمل على تأهيل الطلاب بعد المرحلة الإعدادية لتعليم تقني عال، بينما يتم تأهيل الطلاب بعد المرحلة الثانوية للإلتحاق بمؤسسات تقنية متخصصة ومؤسسات عسكرية، مع انتهاج سياسة ارشادية في الجامعات وتطوير المناهج والبرامج واعطاء الأهمية لفروع الإختصاص التي تتضمن الثقافة التقنية والتدريب المهني. ويقترح البرنامج ادخال بعض المبادىء الأساسية العسكرية الى مناهج المدارس الثانوية. ويركز في شكل اساسي في مجال العمل على الإستمرار في تعيين المواطنين السعوديين في الدوائر الحكومية واعطاء الدعم للخدمات المقدمة الى المواطنين الباحثين عن عمل وزيادة مشاركة المرأة في قوى العمل بما يتناسب مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وتشجيع القطاعين العام والخاص على التدريب الوظيفي.

وفي مجال تطوير المجتمع السعودي يوصي البرنامج التنموي الجديد بأهمية ادخال الخدمة العسكرية الإلزامية وتأمين الرعاية الصحية الكافية للأمهات والأطفال والإهتمام بالمعاقين وتقديم البرامج المحلية لإعادة تأهيلهم واعطاء المزيد من الإهتمام الى البرامج الإجتماعية المحلية التي تعتمد على مساهمات المواطنين.

البحرين

تسهيلات عقارية للخليجيين

■ اقر مجلس الوزراء البحريني تعديلات جديدة على قانون تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العقارات في البحرين والتي تنص على السماح لمواطني دول المجلس (باستثناء الكويتيين والسعوديين الذين يعاملون معاملة المواطن البحريني في تملك العقار) بتملك عقارين أرضا او بناء في المناطق السكنية بمساحة لا تتجاوز ثلاثة الاف متر مربع. ويحق لهم ايضا تملك اكثر من ذلك عددا او مساحة بموافقة الجهة المختصة.

وجاءت هذه التعديلات تطبيقا لقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي اتخذها في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في الرياض في كانون الأول (ديسمبر) الماضي في شأن تنظيم تملك مواطني دول المجلس للعقارات فيما بينها.

وتزامنت هذه التعديلات مع انحسار معدلات نمو التداول في هذا القطاع الذي حقق حتى نهاية عام ١٩٩٣ نمواً نسبته ٢٦ في المائة مقارنة بـ ١٨ في المائة عام ١٩٩٢ .

ويعتقد عدد من المتعاملين في سوق العقار بأن الكساد الحالي في السوق سببه ارتفاع الفائدة على الودائع المصرفية مما جعلها اكثر اغراء وضمانات الاستثمار العقاري وظهور بدائل امتصت بعض السيولة المحلية، كصناديق الإستثمارات وزيادات رؤوس أموال بعض الشركات والبنوك المحلية التي استهدفت ايضا جانباً من السيولة المحلية.

وبلغ مجموع قيمة العقارات التي تم تداولها خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٩٤ حوالى ١١٣ مليونا و٧٨٨ ألف دينار مقارنة مع ١١٧ مليونا و٨٩٦ ألف دينار تم تداولها خلال الفترة نفسها من العام ١٩٩٣ في حين بلغ مجموع قيمة العقارات المتداولة ١٤٨ مليوناً و٧٩٩ ألف دينار خلال العام ١٩٩٢ .

وشهدت عمليات البيع والشراء خلال شهري اب (اغسطس) وايلول (سبتمبر) الماضي تراجعا ملحوظا اذ بلغت قيمة التداول في العقارات خلالها ثمانية ملايين و٦٢٠ ألف دينار و٦ ملايين و٨٦٨ ألف دينار على التوالي مقارنة مع عشرة ملايين و٤٠٧ آلاف دينار و١١ مليوناً و٥٩٨ ألف دينار تم تداولها خلال الشهرين نفسيهما من العام ١٩٩٣ وارتفعت قيمة التداول الى ١١ مليوناً و٢٣٥ ألف دينار خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٤ مقارنة مع عشرة ملايين و٥٦٤ ألف دينار خلال الشهر نفسه من العام ١٩٩٣ .

ويرد عدد من الوسطاء والدلالين في بيع وشراء وتأجير العقارات هذا التراجع الى ما شهدته هذه السوق من حال تشبع في الأسعار والحجم المعروض من شقق ومجمعات سكنية وعمارات رافقه ارتفاع كبير في الأسعار. ويقول هؤلاء بأن الكثيرين من المستثمرين يعتقدون ان الأسعار الحالية للعقارات «مرتفعة نوعا ما» اذا قورنت بعائد الإستثمار المتوقع عليها. كما ان بعضهم لاحظ تراجع الطلب على تأجير الشقق مما جعله يتردد في الإستثمار في شراء العقارات الجديدة.

وبدأت سوق العقارات أخيرا في التحرك الا ان العرض اكبر في بعض الحالات من الطلب. والجدير بالذكر بأن البحرين سمحت لمواطني المملكة العربية السعودية والكويت بتملك الأراضي والعقارات منذ عام ١٩٦٨ وازدهرت تعاملاتهم العقارية في البحرين في سنين الطفرة في أسعار النفط في منتصف السبعينات.

ويعتقد خبراء سوق العقارات ان التعديلات الجديدة على قانون تملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للعقارات يمكن أن تعيد نمو هذا القطاع كما حصل بعد صدور قانون السماح للخليجيين التعامل العقاري في البحرين وذلك عام ١٩٧٦ .

الكويت

المطالبة بنظام ضريبي بعد انخفاض الاحتياطي

■ تقدر قيمة الاحتياطات المالية للكويت في الداخل والخارج بنحو ٦٢ مليار دولار في حين يقدر حجم الديون الحكومية الواجبة السداد بنحو ٢٧ مليار دولار، مما يعني ان لدى الحكومة الكويتية ٢٥ مليار دولار، اضافة الى احتياط ضخم من النفط (٩٧ مليار برميل) اذا اخذ في الإعتبار عدد المواطنين الذي لا يزيد على ٦٠٠ ألف شخص في أفضل الحالات.

وذكر تقرير للسفارة الأميركية ان قيمة الإستثمارات الكويتية في الخارج تتراوح على الأرجح بين ٣٥ و٢٩ مليار دولار انخفاضا مما يتراوح بين ٨٠ و١٠٠ مليار دولار قبل حرب الخليج.

وجاء في التقرير الذي حصلت عليه وكالة «رويتر» يتراوح «التقدير المعقول حالياً لقيمة الأصول العاملة في صندوق احتياط الاجيال القادمة بين ٣٥ و٣٩ مليار دولار».

وتشير تقارير نشرت في الصحف الكويتية الى ان المجلس الأعلى للتخطيط (جهاز حكومي) قدر في تموز (يوليو) الماضي قيمة استثمارات الصندوق بواقع ١٠,٨ مليار دينار (٣٦,١ مليار دولار).

ويملك صندوق الأجيال القادمة استثمارات رئيسية في دول غربية وآسيوية ويهدف الى تمويل موازنة البلاد عندما ينضب النفط بعد قرن تقريبا من الآن. ويحصل الصندوق على عشرة في المائة من عائدات الدولة.

وكانت قيمة إستثمارات الصندوق تقدر بما يتراوح بين ٨٠ مليار و١٠٠ مليار دولار قبل الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وتقلصت موجودات الصندوق بسبب لجوء الكويت الى تسييل الكثير من أصول الصندوق لسداد تكاليف حرب الخليج وعملية إصلاح ابار النفط.

ويقول المجلس الأعلى للتخطيط ان صندوقاً آخر هو «صندوق الإحتياط العام للدولة» اوصل حجم استثماراته الى سبعة مليارات دينار (٢٣ مليار دولار).

معظم هذه الإستثمارات عبارة عن أصول يصعب لها نسبيا ومنها أسهم الحكومة في شركات عامة مؤسسة البترول الكويتية والخطوط الجوية الكويتية والودائع طويلة الأجل واستثمارات في دول عربية واستثمارات لدى مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي.

ويقول اقتصاديون ان الدين الكويتي العام بما فيه الالتزامات الأجنبية والمحلية يتراوح بين سبعة مليارات وثمانية مليارات دينار (٢٣ و٢٧ مليار دولار).

على صعيد آخر حث اقتصاديون في الكويت الحكومة الكويتية على الإسراع بتبني نظام ضريبي يهدف الى تعزيز وانعاش القطاعات الإقتصادية المنتجة وتوفير موارد مالية بديلة مع مراعاة ان يتضمن هذا النظام مبدأ اعادة توزيع الدخل وضمان مستوى معيشي مناسب للفئات الإجتماعية المتدنية الدخل.

وشدد هؤلاء الإقتصاديون، الذين ناقشوا التنمية وسوق العمل في الكويت على مدى ثلاثة ايام في مؤتمر نظمته جمعية الخريجين الكويتية، على ضرورة التحول الى نمط من التنمية يعتمد على تعزيز النشاطات الإنتاجية وايجاد بدائل للإعتماد الكامل على الموارد النفطية، والحد من هيمنة الدولة على الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وقصر دورها على تنظيم الإقتصاد الوطني من خلال التشريعات والسياسة المالية والنقدية التي ينبغي ان توفر المناخ والبيئة المناسبين لقيام قطاع خاص منتج وقادر على المنافسة والمساهمة في خلق فرص للعرض المتنامي لقوة العمل الوطني.

وحول التركيبة السكانية في الكويت تدارس المؤتمرون بقلق عدم تمشي الإتجاهات في سوق العمل مع الأهداف المعلنة بتخفيض العمالة الوافدة، ووضع اجراءات تحد من استقدامها.

وركز المؤتمرون على ارتفاع معدلات العمالة الوافدة غير المؤهلة، وفقدان سوق العمل لكثير من الكفاءات المؤهلة تأهيلا عاليا من الوافدين، مشددين على ضرورة قلب المعادلة وتبني السياسات اللازمة للحد من تزايد العمالة الوافدة الهامشية غير المؤهلة، وايجاد حوافز لجذب العمالة الوافدة المؤهلة والماهرة.

وانتقد المؤتمرون في توصياتهم التي خرجوا بها اهداف واتجاهات السياسة السكانية الحالية، وبالذات استمرار الاختلالات الواضحة في التركيبة السكانية واستمرار تدني نسبة الكويتيين في مجمل السكان مشددين على ضرورة تبني مفاهيم وأجراءات تأخذ في الاعتبار الحجم الأمثل للسكان.

مجلس التعاون

تخفيض تعرفة التلفونات واعتماد البريد الممتاز

■ قرر وزراء الإتصال في دول الخليج خفض قيمة المكالمات الهاتفية بين دولهم وذلك اثناء اجتماع عقدوه على هامش مؤتمر الشرق الأوسط للإتصالات «ميكوم - ٩٥» الذي افتتحه مع معرض الشرق الأوسط للإذاعة والتلفزيون في المنامة رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة.

حضر الإفتتاح وزراء المواصلات والبريد والبرق والهاتف في دول مجلس التعاون والشيخ فاهم القاسمي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وكبار المسؤولين وأعضاء مجلس الشورى ورجال السلك الديبلوماسي.

وشاركت في المعرض نحو ٣٠٠ شركة و٢١ دولة منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا، حيث عرضت اخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال الإتصالات وأنظمة البث الإذاعي والتلفزيوني.

واختتم وزراء المواصلات ووزراء البريد والبرق والهاتف في دول مجلس التعاون اجتماعهم الثامن برئاسة وزير المواصلات البحريني رئيس الإجتماع الشيخ علي بن خليفة آل خليفة وحضور الأمين العام لمجلس التعاون والأمين العام المساعد لمجلس التعاون الدكتور عبد الله القويز الذي قال، ان الوزراء ناقشوا في اجتماعهم توحيد التعرفة البريدية وأن لجنة كلفت بدرس توحيد التعرفة على أن تأخذ في الإعتبار تفاوت تكاليف النقل والشحن والعملة وأسعار الصرف.

وأضاف ان الوزراء اقروا ايضا اتفاق البريد الممتاز الذي سيطبق في نقل البريد الممتاز بين دول مجلس التعاون.

وتم الإتفاق ايضا على ان تتقاسم الدولة المرسلة والدولة المستقبلة ايرادات المكالمات الهاتفية بعدما كان النظام المتبع في السابق ينص على ان الدولة المرسلة هي التي تحتفظ بالإيراد ولكن بعض الدول تضررت من هذا الإجراء.

واتفق الوزراء ايضا على الإنضمام الى «منظمة التفاهم» وهي منظمة دولية تعنى بتوزيع الإتصالات بين دول العالم وأن يكون هناك عضو يمثل دول مجلس التعاون في مجلس إدارتها وأن يتم اختياره بالتناوب بين دول المجلس.

وقرر المجتمعون الإستفادة من مشروع الكابل البحري الخليجي الذي سيقام بين دولة الكويت ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وأن يكون المشروع مكملاً للخط الذي تقيمه المملكة العربية السعودية في اراضيها.

اليمن منطقة حرة في عدن ومرسوم لتنظيم التخصيص

■ أعلنت الهيئة العامة للمناطق الحرة اليمنية مناقصة انشاء مرفأين رئيسيين في منطقة رأس عباس بالبريقة (عدن الصغرى) وانشاء محطة حاويات مجهزة بمختلف المتطلبات لخدمة المرفأين وكذلك انجاز كافة الخدمات والمنشآت المرتبطة بأعمال وتشغيل ميناء حر في المنطقة.

ودعت الهيئة في إعلان الشركات المتخصصة الراغبة في إنشاء المشاريع المذكورة الى التقدم بعروضها خلال شهر لاختيار العرض الفائز منها.

واعتبر مراقبون ان هذا الإعلان يعد أول خطوة عملية تشير الى بدء العمل في تجهيز منطقة حرة في محافظة عدن الى جانب الخطوة التي سبق الاعلان عنها والمتعلقة بتخصيص اجزاء من مطار عدن لخدمة مشروعات المنطقة الحرة في المحافظة، على اعتبار ان جميع المراحل السابقة بشأن المنطقة الحرة كانت عبارة عن تحضيرات اولية اعترضتها صعوبات كثيرة ابرزها عدم توفر وحدة القرار السياسي في البلاد، وعدم وضوح الرؤية في ما يتعلق بالإقدام على إقامة منطقة حرة لا بد أن يتوفر لها الإستقلال المالي والإداري وبقية الشروط المطلوبة لنجاحها.

من جهة أخرى طالب إقتصاديون يمنيون بالتأني في تنفيذ برنامج التخصيص الذي اقرته الحكومة، وقالت انها ستبدأ فيه قريبا.

ودعا الإقتصاديون الى عدم المضي قدما في البرنامج قبل التأكد من مراعاة الأوضاع العامة في البلاد والظروف المعيشية للعاملين في المؤسسات العامة التي سيشملها البرنامج، وضمان حقوقهم، وتقييم الموجودات وأصول هذه المؤسسات بشكل دقيق.

وقال الدكتور احمد علي الهمداني (وزير سابق) في تصريحات صحافية، إنه يجب التأكد من الغرض من التخصيص والا يكون لمجرد «مجاراة الموضة» والظاهرة المنتشرة حاليا في دول المنظومة الإشتراكية والدول النامية والدول الصناعية والكبرى، بحيث تم التفريق بين المؤسسات الرابحة الإنتاجية والتي تقدم خدمات ضرورية تستدعي أن تتحمل الدولة مسؤوليتها، والمؤسسات غير الرابحة التي لا تحقق فائدة للمجتمع اكثر من مجرد اعالة عدد من الموظفين والعمال.

ونبه الدكتور الهمداني الى أهمية التحري عن المؤسسات التي عليها قروض خارجية بالعملات الصعبة والتأكد من ضمان تسديد هذه القروض بأن يدفع المساهم الجديد او المشتري بالعملة الصعبة وليس بالعملة المحلية حتى لا تضطر الدولة لتسديد الإلتزامات فيما بعد.

وقال مسؤول كبير في وزارة الصناعة ان التوجه الجديد للحكومة في مسألة التخصيص جاء أولا ليعفي الدولة من اعباء تتحملها الموازنة العامة وليحقق أداء تشغيل أفضل للمؤسسات العامة الإنتاجية والصناعية والخدمية التي عملت بشكل غير اقتصادي في السنوات الماضية ويتطلب الأمر اعادة تصحيح اوضاعها.

ولم يستبعد حسن علي التائب، مدير عام المؤسسات والشركات المختلطة بوزارة الصناعة، أن تكون مشكلة الإدارة احد أسباب قصور أداء المؤسسات العامة الى جانب معوقات أخرى، لكنه أعرب عن اعتقاده بوجود عوامل أخرى كالنظرة السائدة للمال العام وقضية الربحية الإجتماعية التي كانت متغلبة على الربحية الإقتصادية.

وقال انه «لو توفرت إدارة ناجحة لجميع المؤسسات العامة - كما حدث لبعضها - لما كانت هناك مشاكل، ونحن نبحث الآن أوضاع المؤسسات غير الناجحة التي اصبحت عبئا على الدولة ولا تتحقق الفائدة المرجوة منها».

وفي الوقت نفسه اعاد مجلس النواب (البرلمان) اليمني موضوع الطلب الحكومي بشأن تفويض تعديل نسبة الكلفة في الإتفاقية النفطية المبرمة مع شركة توتال الفرنسية.

وكان البرلمان اليمني قد بدأ مناقشة تقرير لجنته الإقتصادية التي درست طلب الحكومة بتعديل نسبة الكلفة واجراء بعض التعديلات الطفيفة في الإتفاقية الموقعة مع الشركة الفرنسية من اجل تشجيع الشركة على تطوير واستغلال حقول النفط وانتاجه في القطاع رقم ١٠ (منطقة شرق شبوه).

وقدمت اللجنة اقتراحاتها وتوصياتها حول الموضوع... لكن الجدل الذي دار داخل المجلس وبعض الإستفسارات والملاحظات التي طرحت، ووصفها مصدر برلماني بأنها كانت متخبطة، دفع الحكومة الى طلب احالة الموضوع مجددا الى اللجنة البرلمانية التي سيكون عليها اعداد تقرير كامل ومفصل عن الإتفاقية يجيب عن جميع الأسئلة التي يمكن ان تطرح في البرلمان.

ومن جهة أخرى، وصف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروات المعدنية الإجراءات التي تقرر اتباعها في موضوع مشروع انتاج واستغلال الغاز من منطقة مأرب بأنها «طبيعية وتم الإتفاق عليها لازالة اللبس وعدم التناسق الذي حدث في المرحلة السابقة».

وقال المصدر - الذي طلب عدم ذكر اسمه - ان «عرض المشروع في المرة السابقة لم يكن دقيقاً او متأنياً ولم يشمل جميع التفاصيل التي كان يجب ان يتضمنها، وهو الأمر الذي ادى الى تقديم عروض غير متناسقة من قبل الشركتين اللتين تنافستا حينها وهو ما وصفه احد الخبراء بأنه مقارنة بين تفاحة وبرتقالة».

وأكد المصدر انه هذه المرة، وبعد تحديد الأسس والمعايير الصحيحة، ستتم المقارنة بين العروض القديمة والجديدة وسيتخذ القرار الذي يحقق المصلحة المشتركة لليمن وللشركة التي سيكون عرضها افضل.

وقالت مصادر اقتصادية في صنعاء، انه من المتوقع ان يؤدي برنامج التخصيص الذي يستهدف انعاش الاقتصاد الضعيف لليمن الفقير الى اتخاذ اجراء لن يلقى ترحيباً شعبياً بالإستغناء عن العمال.

وقال وزير التخطيط عبد القادر باجمال انه تم الإتفاق على بيع كل الشركات الحكومية وأنه يجري البحث في كل وسائل نقل الموجودات الى القطاع الخاص.

وابلغ صحيفة «اليمن تايمز» الأسبوعية ان التخصيص سيشمل مجالات التجارة والمصارف والنقل ومصائد السمك والسياحة والزراعة والصناعة والتعمير.

وذكر أن برنامج التخصيص يشمل شركتي الطيران اليمنيتين ومصرفين رئيسيين ومصانع الإسمنت والمنسوجات ومصانع خلط الخرسانة وتعليب السمك ومقالع الحجارة والفنادق وصالات السينما والمزارع.

وأضاف، ان صنعاء تنوي الإبقاء على «نصيب ادنى معين» في بعض المؤسسات لتمويل حاجات الحكومة من الاسمنت على سبيل المثال ومنتجات وخدمات أخرى من دون المشاركة في الإدارة أو التأثير في السياسة او صنع القرار.

ولم يذكر باجمال متى سيبدأ برنامج التخصيص. وقال خبراء انه من غير الواضح اذا كانت العملية ستقتصر على اليمنيين ام انها ستكون مفتوحة امام المستثمرين العرب والأجانب ايضاً. واصدر الرئيس اليمني مرسوماً لتنظيم التخصيص وهو اجراء ينادي به منذ فترة طويلة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اطار الإصلاحات الإقتصادية.

عُمان الإستعانة بضريبة الدخل لإكمال المشاريع

■ قال رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان يعقوب بن حمد الحارثي، ان هبوط اسعار النفط أثر على الإنفاق الحكومي عموماً وعلى توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات التي تخدم النشاط الإقتصادي والتجاري الأمر الذي اقتضى اعادة النظر في بعض الإعفاءات ومنها ضريبة الدخل.

واضاف الشيخ يعقوب الحارثي: في عام ١٩٧١ صدر قانون ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات وتمتعت الشركات والمؤسسات العمانية المملوكة لعمانيين بالاعفاء من تطبيقه حتى بداية العام ١٩٩٤، مشيراً الى ان القطاع الخاص العماني يدرك بحسه الوطني الدور الذي يجب ان يقوم به خلال هذه المرحلة وان الضريبة على الشركات ما هي الا جزء صغير من واجب كبير تجاه بلادهم لكي تستمر عوامل التقدم والازدهار ونحافظ على ما حققته نهضتنا المباركة من انجازات ومكاسب.

ولكن لماذا جاء تطبيق هذه الضريبة بعد اعفاء الشركات المملوكة للعمانيين منها لمدة ٢٣ عاماً؟

يرد الشيخ يعقوب الحارثي قائلا: لقد انتهجت حكومة السلطان قابوس بن سعيد منذ بداية النهضة سياسة اقتصادية واضحة تعتمد على اليات السوق وتشجيع المبادرات الفردية في جو من المنافسة الحرة بعيداً عن الإحتكار. ولضمان جعل الأسواق تخدم الإنسان بدلا من أن يخدم الإنسان الأسواق ولإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة الفعالة في هذه الأسواق فقد قامت طيلة سنوات النهضة (٢٤ عاماً) بالإعتماد بشكل رئيسي على إيرادات النفط المتواضعة مقارنة مع الدول الخليجية الأخرى وباتخاذ مجموعة الأهداف لتحقيق التنمية في السلطنة.

ويكمل حديثه قائلا: لقد خصصت الإستثمارات اللازمة للتعليم والصحة والتدريب بهدف تطوير وتأهيل الموارد البشرية الوطنية وبناء المرافق الأساسية اللازمة من طرق وموانيء وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية لتدعيم الإنطلاقة الإقتصادية وكذلك انتهاج سياسة اقتصادية ثابتة وواضحة تضمن بشكل خاص استقراراً في الأسعار المحلية وسعر الريال العماني مقابل العملات الأجنبية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص من خلال منح القروض الحكومية الميسرة والقروض التي توفرها البنوك المتخصصة والإعفاءات الضريبية وانشاء المناطق الصناعية الحديثة، وايجاد مجموعة متكاملة من القوانين واللوائح لضمان حقوق كافة الأطراف المشاركة في الأسواق.

وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان: أن الأوان لأن يشارك القطاع الخاص في تحمل المسؤولية لان الإستمرار في مسيرة التنمية لا يمكن أن يأتي من خلال الإيرادات النفطية فقط وذلك لأن النفط مورد قابل للنضوب ولا يمكن للحكومة الاعتماد على إيراداته بشكل دائم، وايضا هذه الإيرادات معرضة لتقلبات حادة بسبب التقلبات المستمرة لسوق النفط وهناك ايضا سبب مهم وهو ان هذه الإيرادات لم تعد تكفي لتغطية متطلبات الإنفاق العام الجاري والإستثماري. ولهذه الأسباب فانه قد حان الوقت ان يساهم الجميع في تلك المتطلبات، فالحكومة عليها توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع من تعليم وصحة وغيرها من المرافق الأساسية من خلال الضرائب والإيرادات اضافة الى توفير المناخ الملائم والمستقر لفعاليات السوق.

ويضيف قائلا: ان رأي غرفة تجارة وصناعة عمان في قانون ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات انها ليس لها اعتراض عليه فهو قانون مرن جدا ويخدم القطاع الخاص فسوف ينظم حسابات هذه الشركات ويؤدي الى الرقابة على دفاترها وهذا اولا في مصلحة اصحاب الشركات والمؤسسات.

وعن وجود اعتراضات على القانون من بعض رجال الاعمال قال: لا اعتقد ان هناك اعتراضا من رجال الأعمال على القانون، فالقانون لن يحد من النشاط التجاري فالشركات التجارية وبشكل عام معفاة من الضرائب في حدود ٣٠ ألف ريال عماني وما يزيد عن ذلك الى ١٧٠ ألف ريال عماني يدفع ضريبة دخل نسبتها ٥ في المائة وما يزيد عن ذلك يسدد ما نسبته ٧,٥ في المائة وأعتقد ان هذه النسبة معقولة ومنطقية وغير مجهدة للشركات.

وقال: ان الضرائب في الدول الأخرى تصاعدية وتصل الى ٨٠ في المائة في بعض هذه الدول اما الضرائب في السلطنة فهي مرنة ومعقولة ورحيمة بالتجار.

واضاف: ان طبيعة البشر في كثير من الأحيان تفضل ان تأخذ ولا تعطي وقانون الضرائب مناسب وجاء بعد فترة اعفاء طويلة للقطاع الخاص وعملية تطبيق قانون الضريبة لا علاقة لها بالركود او الإزدهار. وقال: ان الجهاز الذي انشيء لجباية هذه الضريبة لن تغطيه تكلفة هذه الضرائب لانني لا اعتقد ان المبالغ التي سيتم تحصيلها من الضرائب ستكون كبيرة في الوقت الحاضر على الأقل لأن نسبة الشركات التي لن تخضع للضريبة كبيرة وهي التي يبلغ دخلها اقل من ٣٠ الف ريال عماني. فهذه الشركات تمثل حوالي ٧٥ في المائة من المنشآت التجارية والصناعية.

وأوضح أن الشركات والمؤسسات المملوكة بالكامل للمواطنين العمانيين ظلّت معفاة من ضريبة الدخل فترة طويلة وان استراتيجية الدولة الان تعني مشاركة كافة القطاعات الإقتصادية في البلاد في تحمل المسؤولية والإسهام في مسيرة التنمية.. وقد جاء المرسوم السلطاني رقم ٩٣/٨٠ لينهي هذا الإعفاء ويقضي بتطبيق الضريبة على المؤسسات والشركات المملوكة للعمانيين.

وتعد سنة ١٩٩٤ هي السنة الضريبية الأولى التي سيسدد عنها رجال الأعمال الضريبة على دخولهم.. وقد صدر اول قانون للضريبة في سلطنة عمان بالمرسوم السلطاني الصادر في ٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧١ وقد طبق هذاالقانون على الشركات الأجنبية والمختلطة ثم جاء المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢١ فنص في المادة الثانية منه باعفاء الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات اعتبارا من حزيران (يونيو) ١٩٧٥ وكذلك أعفى المرسوم في مادته الثالثة الشركات التي يكون غرضها الأساسي الصناعة والزراعة وصيد الاسماك من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات من تاريخ تأسيسها. وفي المادة الرابعة من المرسوم جاء: «يجوز ان تعفى الشركات التي تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني والتي يزيد رأسمالها المدفوع عن مائة ألف ريال عماني من ضريبة الدخل وذلك بقرار من وزير التجارة والصناعة لمدة خمس سنوات من تاريخ تأسيسها ويجوز تمديد فترة الإعفاء على الا تتجاوز خمس سنوات أخرى».

نحو فضاء عربي موحد للعلم و التكنولوجيا

انتماء العرب الى امة واحدة فرصة تاريخية للنهوض

بقلم: الشاذلي القليبي

للشاذلي القليبي، الامين العام السابق لجامعة الدول العربية، مداخلات نيرة في الشان العربي العام، وان كان في مرحلة توليه امانة الجامعة لم يفلح كثيرا في وضعها موضع التطبيق لاسباب خارجة عن ارادته. و مع ذلك فان التضامن العربي في عهد امانته للجامعة، كان افضل حالاً مما هو عليه الآن. و تنشر "الميزان" هنا دراسة خص بها مجلة "الحوادث" اللبنانية، تتعلق برؤيته لمتطلبات المستقبل العربي.



في مطلع كتاب الحيوان، نجد فقرة جديرة بالتأمل، في كل العصور، يقول فيها الجاحظ «جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسباً، وبين الصدق سبباً، وحبب اليك التثبت، وزين في عينك الإنصاف، وأذاقك حلاوة التقوى، وأشعر قلبك عز الحق، وأودع صدرك برد اليقين، وطرد عنك ذل اليأس، وعرفك ما في الباطل من الذلة وما في الجهل من القلة».

وأهمية هذه الفقرة أنها تجمع جملة من المعاني الجوهرية بالنسبة الى حياة الأفراد ومصائر الأمم، ويمكن أن نتبين فيها محاور ثلاثة لا مندوحة عنها لأمة تريد درء التخلف عنها والأخذ بأسباب العزة والإزدهار.

المحور الأول يشتمل على معانٍ تتصل بقيمة المعرفة ووظيفة الثقافة في حياة البشر.

والمحور الثاني يتعلق بجملة من القيم لا تستقيم بدونها حضارة. وهي السعي الى الصدق وإقامة العدل والإنصاف ونبذ اليأس، والأنفة من الذل، والتوق الى العز.

أما المحور الثالث فيتجاوز كل هذه المعاني الى ما يكسبها نبلها وشرفها، أعني ما ينبغي أن يتسامى اليه البشر وبدونه يكونون كالأنعام يأكلون، ويتمتعون، بل هم أضل سبيلاً، لأنهم لا يفقهون مالهم، ولا يتخذون زاداً لمعادهم.

بوحي من هذه المعاني المحورية الثلاثة، سنتناول بالتحليل والتمحيص ما تصبو إليه شعوبنا العربية من تنمية شاملة، اداتها الأساسية هي المعرفة والثقافة. لكن لا معنى للثقافة إن لم تقترن برقي حضاري أصيل. والحضارة لا تكتمل إلا بوعي روحي ونظام أخلاقي يتوخى الوسط ويتجنب الشط.

وإنما تحقيق هذه المعاني وهذه القيم هو الذي يمثل الرهان التاريخي الذي على شعوبنا أن تكسبه في زمن من دهرها قصير، حتى لا تذهب ريحها، وتندثر حضارتها، وتصبح من قبيل المتطفلين على مائدة الحضارة الإنسانية.

ونبدأ بألح الضرورات لحياة الشعوب في هذا العصر، أعني التنمية وهي فكرة حديثة، ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. أما قبلها، فقد كانت الشعوب المولي عليها تعيش حسب تقاليدها المتوارثة، وان كانت ترنو باعجاب الى أساليب عيش المستعمر. وتروم تقليده. ظناً منها - كما جاء في مقدمة ابن خلدون - ان كل ما يتصف به القوي المنتصر هو من مقومات قوته وأسباب سؤدده فيحسن احتذاؤه في كل ذلك.

وكانت العبارات التي يستخدمها المستعمر، لوصف أحوال الشعوب المغلوبة على أمرها، جارحة لكبريائها. إذ كانت توصف بالمتأخرة وتنسب الى الإنحطاط. ويدعي المستعمر انه جاء من أجل تمدينها ورفع الجهل عنها.

لكن بعد ١٩٤٥، أصلحت الدول الغربية من قاموسها المتعلق بالعالم المتخلف، فسمته بالعالم الثالث، واستعملت في شأنه عبارات جديدة، مثل النقص في التطور، والحاجة الى تنمية امكاناته، ومن هنا انطلقت كلمة «التنمية» بمفاهيمها الحالية.

ولما كان العالم، بعد الحرب الأخيرة، منقسماً الى معسكرين، فالنماذج الإنمائية كانت على صنفين: صنف عرف بالإشتراكية، ووسيلته التخطيط المركزي، والصنف الثاني مصدره الدول الرأسمالية. ويهدف الى تطوير إقتصادات الدول المتخلفة، بتلقينها أساليب الإقتصاد الملقب بالحر، وما هو بالحر إلا بنسبة معينة حسب مشيئة ومصالح الدول الكبرى المعنية.

وفي كلا الحالين فقد كان النمط الإنمائي، عندنا في الوطن العربي، مستورداً من الخارج، غير نابع من اجتهادات ذاتية، ولا متأصل في التقاليد الوطنية وقيم حضارتنا العربية الإسلامية.

والى استيراد النماذج الإنمائية الجاهزة مرد الكثير من المصاعب - والمصائب - التي منيت بها جهود التنمية في البلاد المتخلفة عامة، وفي الكثير من الأقطار العربية خاصة.

وهي قضية «ثقافية» بالأساس وانعكاساتها وخيمة على المجتمع إذ هي تمس بالشخصية الوطنية، وبالقيم والتقاليد التي منها ينطلق المجتمع في كل تصرفاته ومواقفه.

واعتقادنا انه في مقدور كل شعب ذي حضارة أصيلة أن يستنبط أنماطاً إنمائية اكثر تلاؤما مع تراثه وتقاليد مجتمعه وهو ما توفق إليه شعب اليابان، اذ استطاع الأخذ بناصية العلم والتكنولوجيا حتى بلغ من القوة الإقتصادية ما يجعله اليوم منافساً خطراً لأكبر الدول الغربية. ولكن في الوقت نفسه، تمكن من الحفاظ على مقومات حضارته الأصلية، وجنب شعبه المسخ الذي وقعت فيه شعوب كثيرة انتهجت مناهج انمائية دخيلة عليها.

والذي اهتدت اليه اليابان، كان العرب في صدر الإسلام قد وفقوا اليه. اذ اخذوا من الحضارات القديمة ما يلائم ثقافتهم وأوضاعهم، وصهروا كل ذلك ضمن مجموع تقاليدهم وعاداتهم، واجتهدوا في ذلك اجتهادات موفقة.

لذلك نرى أن دور «الإجتهاد» اساسي في عملية التنمية وهي القضية الثقافية الأولى التي تعترض سبيل التنمية.

أما القضية الثقافية الثانية، في هذا المضمار، فتتعلق بكيفية اعداد اجيالنا الصاعدة، أو بعبارة أدق، بنوعية الثقافة التي سنلقنهم إياها، ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمعهم قادرين على أن يوظفوا كامل جهودهم للنهوض به. لقد كانت ثقافتهم العربية، في عصور الإزدهار، ثقافة شاملة لمختلف العلوم، الدينية منها واللغوية والطبيعية والرياضية. وانما في عهد الضعف والتقهقر، انفصلت العلوم المسماة بالقديم - أي المقتبسة من اليونان خاصة - عن سائر العلوم، لأن المجتمع الإسلامي كان في تدهور وتقلصت حاجته الى العلوم التي تمكن من السيطرة على محيطه الطبيعي. وبتقلص الحاجة تقلصت الآلة.

أما اليوم، فحاجتنا الى تطوير مجتمعاتنا تحتم علينا الأخذ بالعلوم التي تكسبها القدرة على تسديد حاجتها المتنامية. ولذلك لا مفر لنا من الأخذ بالعلوم المسماة اليوم «بالعلوم الصحيحة»، وبأنواع التكنولوجيا، لأنها من أهم أسباب قوة الغرب - الذي كان بدأ انطلاقته اعتمادا على ما وصل اليه العلماء العرب، في المشرق والمغرب - وخصوصاً في الأندلس.

لذلك كان أول واجباتنا، بعد الإستقلال، ان نبدأ بإعداد الأجيال القادرة على النهل من العلوم الغربية، وعلى تعلم الطرائق التقنية التي منها القوة الصناعية.

لكن هذه مرحلة أولية، لا بد من تجاوزها الى المشاركة الفعلية في الجهود الدولية المتعلقة بالبحث العلمي والإبتكار التكنولوجي، حتى لا تبقى مجتمعاتنا عالة على المساعدات الخارجية في تطوير شؤونها، ورهينة دول اجنبية في تسديد حاجاتها الحيوية.

هذا الإعتبار الأول الذي من أجله يتعين علينا بلوغ مرتبة المشاركة الحقيقية في الجهد العلمي والتكنولوجي العالمي.

لكن الإعتبار الإضافي الذي من اجله يحسن بنا ان نشارك في تحمل مسؤولية الإجتهاد العلمي والتكنولوجي، ان تلك المشاركة تمكن علماءنا ومخترعينا من حرية التصرف، للملائمة بين التقنيات المستحدثة في مختلف مرافق الحياة الفردية والإجتماعية، وبين أوضاع مجتمعاتنا وعاداتها وتقاليدها. وبذلك نتوقى المسخ الحضاري الذي يضر بالإنتاجية وينال من الهوية الوطنية.

ولذلك نعيد ونؤكد أن العملية الإنمائية عملية ثقافية لاعتبارين متلازمين.

فمن جهة، لا بد من إعداد الإنسان للإضطلاع بوظيفته الإنمائية، ومن جهة أخرى، لا بد من اجتهاد يهدف الى تطويع التكنولوجيا للمقتضيات الثقافية والحضارية - لا العكس.

والعلماء العرب الجديرون بهاتين الصفتين - صفة العلم وصفة العروبة - هم الذين يضيفون الى تمكنهم من العلم إلماماً واسعاً بثقافة ولغة قومهم.

وهنا نلقي على أنفسنا السؤال الأول:

هل في استطاعة كل قطر من أقطارنا العربية ان يبلغ هذين الهدفين المشار اليهما انفا، أعني المشاركة الحقيقية في حركة البحث العلمي والإبداع التكنولوجي من جهة، والحفاظ، من جهة أخرى، على مقومات الشخصية الوطنية؟

الإجابة، لا بد من بعض التأمل.

ان البحث العلمي يتطلب اليوم - وغداً أكثر فأكثر - من الإعتمادات المالية مقادير باهظة، ومن العلماء والفنيين أعداداً متزايدة، وهو ما تنوء به طاقة دولة واحدة من دولنا، مهما بلغت من قوة المال او العلم.

ثم إن البحث العلمي يتطلب أيضاً محيطاً علمياً متناسقاً ومتفاعلاً ومتكاملاً، بدونه لا ينطلق الى كل أبعاده. ولا يكتسب كامل جدواه، وليس هذا متوفراً، في الوقت الحاضر، عالمياً، إلا في الولايات المتحدة وقلة من دول أوروبا الغربية، وهذه نفسها تشكو من ضيق الموارد المالية وقلة عدد الفنيين، بالقياس بما هو متوفر في الساحة الأميركية، وما هو صعب المنال في دولة أوروبية متقدمة لهو أصعب منالاً في اقطار لا تزال في مرحلتها الأولى من النمو، مثل اقطارنا العربية التي غالبا ما يعوزها المال او الخبرة، أو كلاهما معاً.

هذا في خصوص البحث العلمي.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فهي اليوم تعتبر من الأسرار الإقتصادية التي تستأثر بها الدول المصنعة. ولا تسمح إلا بنقل البسائط منها، أو ما يتعلق بصناعات زهدت فيها، أما حفاظا على نقاوة محيطها الطبيعي وإما لارتقائها الى ما هو الطف عملاً واكثر نفعاً. هذا على انواع خاصة تعتبر من توابع الأمن القومي، لتعلقها بأسلحة متطورة جداً، ولا تستحسن الدول الكبرى ان تمتلكها دول من العالم الثالث.

واحتكار أنواع مهمة من التكنولوجيا من طرف مبتدعيها في الغرب ينعكس سلبياً على الدول النامية سواء كانت الأسباب اقتصادية، او عسكرية.

فإن كانت الأسباب اقتصادية، فالإحتكار يجعل دول الجنوب دوماً في حاجة الى معونة دول الشمال، ويقلل من فرص التعاون بين دول نامية، وبالتالي يقلص حظوظ التنمية فيها هذا مع إضافة عبء المديونية الخارجية التي تثقل كاهل اغلبية الدول في العالم الثالث. وأصبحت اليوم عاملاً معطلاً لنموها، اذ هي تدفع، لتسديد ديونها أكثر مما تتلقى من معونات إنمائية - وذلك بشهادة «شاهد من أهلها» ذي خبرة مشهود بها وهو الوزير الأول الفرنسي بيار بيرغوفوا.

بسبب هذه المعطيات الحالكة، فإنه من الطبيعي أن يدب الى النفوس بعض التشاؤم.

لكن هل ينبغي أن تيأس شعوبنا العربية من أن يكون لها، يوماً ما، جيل قادر على المشاركة في البحث العلمي وفي الإبداع التكنولوجي؟

الجواب نستوحيه «ما هو جار اليوم في أوروبا الغربية».

فألمانيا - قبل توحيد الشطرين - كانت أقوى شعب أوروبي على الإطلاق، في مختلف الميادين، ولا سيما في المجال الحيوي الذي يهمنا هنا، والذي منه تنطلق القوة الصناعية، أعني البحث العلمي والإبداع التكنولوجي وهذا عائد، لا شك، الى جملة من العوامل التاريخية والثقافية والإجتماعية، ولكن يعود أيضا الى الحجم الديمغرافي في مرحلة أولى. ثم الى الطاقة المالية، في مرحلة تالية.

هذان العاملان نفسهما، نجدهما - منضافين الى عوامل أخرى - في الولايات المتحدة التي تتجاوز كل دول العالم، بعدد علمائها ومبدعيها المتفرغين للبحث والإختراع، وكذلك بقدرتها على تخصيص مبالغ ضخمة لتمويل هذين القطاعين.

فلم اذن يختلف الأمر بالنسبة الى الأقطار العربية؟

أعلم أن القياس ليس بحجة كافية، وأن الفروق بين الأقطار الأوروبية والعربية كثيرة، وأحياناً شاسعة. لكن رغم ذلك، نرى أنه في إمكان اقطارنا التوصل الى تركيز نهضة علمية بالمعنى الصحيح، ان هي أقدمت على ضم جهودها في هذا المضمار، وتوخت في ذلك التنظيم المحكم، واتخذت كل التدابير التي تمكن من تذليل العقبات.

وبذلك تكون دولنا قد هيأت للتنمية المرحلة الضرورية الأولى، والتي بدونها لا تنطلق التنمية وهي انشاء فضاء عربي موحد للعلم والتكنولوجيا، تنسق فيه طاقات دولنا العلمية والفنية.

وهنا نصل الى المرحلة التي هي مدار كل الجهود، ونلقي على أنفسنا السؤال الثاني، وهو:

إعتماداً على الفضاء العلمي والتكنولوجي الموحد، هل تقدر كل دولة من دولنا، بمفردها، على تحقيق تنميتها المنشودة؟

الجواب، بكل وضوح، واستناداً الى خبراء الإقتصاد، من عرب وأجانب، هو لا.

وذلك لحقيقة اقتصادية دامغة، وهي أن السوق الداخلية لأي دولة من دولنا، أقل سعة من أن تستوعب ما سيمكن انتاجه، فلا بد من ضمان أسواق إضافية.

ولما كان المشكل نفسه بالنسبة الى كل دولة عربية، فالحل، هنا ايضا، هو ضم الأسواق العربية بعضها الى بعض، لتكوين فضاء إقتصادي موحد، يكون سنداً للتنمية العربية الشاملة.

وان توفرت الإرادة السياسية، وساندها تنظيم محكم ومتطور، فان دولنا ستكتسب من ذلك وزناً اقتصادياً على المستوى الدولي يضطر كل القوى الإقتصادية في العالم الى التعامل معها بشروط متطورة بحسب تنامي القوة العربية وثبوت مصداقيتها.

أعلم أن الكثير ممن يقرأون هذا الحديث سيقولون، همساً أو علانية، أن الواقع العربي مخالف للواقع الأوروبي، وأن العقبات السياسية والثقافية - والأمنية كذلك - التي طالما حالت، في الماضي، دون تحقيق السوق العربية المشتركة لا تزال قائمة، بل هي في تفاقم.

لا بد، هنا، من التوقف، لنلقي على انفسنا السؤال الثالث، السؤال الحيوي، السؤال الحاسم في كل هذه القضايا التي نحن بصددها، هل نحن أمة؟

وماذا تعني عبارة الأمة العربية؟ وما معني الأمة، عامة؟

كلنا يعرف نظرية المؤرخ الفرنسي جول ميشليه القائلة بأن الأمة تقوم على جملة من الروابط التي بها يكون الإنتماء.

أما نحن العرب، فنركز دوماً على روابط اللغة والثقافة والتاريخ. وبعضنا يضيف الدين، وبعضنا يكتفي بالحضارة، تفادياً للتمييز بين المسلمين والمسيحيين.

لكن الجدل في حقيقة الإنتماء الى أمة عربية قديم، وكلنا يذكر أن بعض قادة الفكر الحديث عندنا ذهبوا، خلال الثلاثينات، مذاهب شتى في هذه القضية.

ثم ان كيفية تعامل شعوبنا ودولنا مع مفهوم الأمة - جعجعة خطابية دائمة، ولا اكتراث في الواقع بأي عمل - يدعو ايضا الى ان نتساءل ما دامت تلك الروابط - التي نفخر بها ونكثر من الإشادة بها - قائمة، فلماذا لا تتصرف شعوبنا ودولنا بمقتضاها؟

وهنا لا بد من الإشارة الى أننا أهملنا من بين الروابط التي تقوم عليها الأمة، عاملين لا يقلان أهمية عن التي ذكرناها انفاً، وهما:

- العيش فوق وحدة ترابية متماسكة.
- ووجود إرادة جماعية متجهة الى العيش معاً.

أما العيش على وحدة ترابية متماسكة، فواضح أن هذا العامل غير متوفر بالنسبة الى المنتمين الى العروبة، إذ الوطن العربي مترامي الأطراف، يشتمل على أقطار متعددة ومتباعدة، ولا شك أن ذلك من شأنه أن يضعف عاطفة الإنتماء، إذ يمكن أن يتساءل العماني عما يربط بين بلده وبين القطر التونسي، مثلاً، في الشؤون الإقتصادية والمصالح الخارجية، وحتى في الكثير من الأمور الإجتماعية.

لكن الذي كان شرطاً من شروط الإنتماء، في عهود ماضية، لم يعد اليوم شرطاً لازماً. بعد توفر المواصلات بأنواعها وتزايد سرعة النقل، بصورة مذهلة، إذ ما كان يتطلب الشهور العديدة أصبح يطوى اليوم في ساعات قليلة. وكذلك فان وسائل الإتصال الإعلامي، وفي مقدمتها التلفزة، أصبحت من أقوى الروابط الثقافية والإجتماعية بين مختلف الشعوب.

ومما يدعو الى الأسف أن وسائل المواصلات الحديثة ووسائط الإتصال الإعلامية لم يقع الإستفادة منها في العالم العربي، بالقدر الذي يدعم اللحمة ويعوض عن بعد الشقة. ونحن، لا شك، مقصرون في استخدام ما كان يمكن ان يقوم مقام تماسك الأرض الواحدة يعيش عليها كل العرب.

أما إرادة شعوبنا العيش معاً، فانها لم تجد مجالاً للظهور، إذ كل شعب عربي يعيش، منذ دهور، ضمن وحدة وطنية منفصلة، وفي ظل حكم سياسي متميز.

لكن هذه الإرادة الجماعية ليست من المعطيات الطبيعية، بل هي من صنع الإنسان والتاريخ وتنشأ بطول الممارسة.

وهنا يمكن أن نلقي السؤال الرابع:

فيما يتعلق بالشعوب العربية، كيف يمكن إنشاء هذه الإرادة الجماعية - على قول من ينكر وجودها؟ أو كيف يمكن تغذيتها حتى تقوى وتعطي ثمارها الطبيعية - على قول من يؤكد وجودها؟

الجواب هو، من دون تردد: بالتعاون المنظم، المجدي، الذي يقيم الدليل على جدواه، كل يوم، وتظهر منافعه في كل مجال، ويحسن من ظروف حياة كل شعب من شعوبنا، من دون استثناء.

والحق يقال: ان هذا التعاون لم تعطه الظروف حظه، فلم يظهر للرأي العام العربي، بالمظهر المقنع، وذلك لأسباب تاريخية، يمكن التذكير بها على عجل.

من أهم هذه الأسباب أن دولنا، فور إنشائها منظمة لتطوير التعاون بينها، انشغلت بقضية فلسطين - واساءت الإهتمام بها، وبقيت بسببها ٣٧ سنة في مثل النوبة العصبية المتواصلة، دون أن تقدر على تدبير امرها، للخروج من المأزق، حتى سنة ١٩٨٢، حيث وافقت قمة فاس على اعتبار القانون الدولي قاعدة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

ولكن جاء هذا التحول بعد فوات الوقت المناسب لاستغلاله دولياً. إذ أن إسرائيل استحوذت بعد على كامل فلسطين، واحتلت معها مناطق مهمة من أقطار مجاورة.

واليوم، وبعد جهود مضنية من كل دولنا، فان التفاوض أصبح من أجل استرجاع تلك المناطق مع الإكتفاء بأجزاء من فلسطين كانت بحوزتنا قبل ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتفاوض لا يعني بالضرورة الحصول على كامل المطالب، لا سيما والقاعدة المستند اليها هي قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي ينص في روايته المعتمدة رسميا، على ارجاع «اراض» اغتصبت بالقوة، لا على ارجاع «الأراضي» التي اغتصبت بالقوة.

ومما زاد فترة السبع والثلاثين سنة جدباً في خدمة القضية، أن بعض دولنا كان يرى أن الطريق الوحيد لبناء قوة عربية تمكن من مواجهة اسرائيل، انما هي توحيد الدول العربية، الأمر الذي أثار حساسيات، وشكوكاً في النوايا، وأضعف التضامن العربي، من حيث كان الهدف هو تعزيزه.

وانعكست الخلافات المتزايدة على العلاقات الخارجية، فالملقبون بالثوريين الوا المعسكر الشرقي املا في مساعدته الإقتصادية والعسكرية، بينما والى الآخرون المعسكر الغربي، للغرض نفسه - وتفاقمت الخلافات لاحتدام الصراع بين المعسكرين، وتزايد الإنحياز الغربي لإسرائيل، رغم ما ترتكبه من اعتداءات على الشعب الفلسطيني، وعلى عدد من الدول العربية، وأمعن السوفيات في مجاملة أصدقائهم العرب. لكن من دون أن يحركوا ساكناً.

وتغذت الخلافات بكل مشكل يطرأ على الساحتين العربية والدولية، فكان كل فريق يستخدم لصالحه القضايا المطروحة، ويصدع في شأنها بآراء، تنسجم مع ما له من اهتمامات ظرفية. او خطط بعيدة المدى. وكل فريق يطالب الآخر بالإنسجام معه في الموقف، ويندد بكل ما لا يتفق وآراءه.

ولا شك أنه دخلت على المصالح العربية خلافات عقائدية، وحسابات ومقاصد أجنبية، زادت الوئام عسراً، والتضامن بعداً. وبطبيعة الحال فقد كانت القضية الفلسطينية في طليعة المشاكل التي اختلفت في شأنها الآراء. وتصادمت المصالح. ومن أفدح نتائج هذه الخلافات أنها شغلت دولنا عن لب القضية، ثم انعكست على قيادات الفصائل، بينما المصلحة العليا كانت تفرض أن يبقى رجال الثورة خارج كل النزاعات العربية وأن لا يخوضوا، قبل تحرير الأرض، في موضوع النظام الذي ستكون عليه فلسطين المستقلة، وأن يعمل الجميع لكسب الصداقات، في المعسكرين الشرقي والغربي على السواء.

ولا شك أن أكبر عامل من عوامل الضعف في التعاون العربي يعود الى قيام دولة اسرائيل، وما يعنيه من تهديد للأمن العربي بينما كان يجب ان يكون وجود إسرائيل وكل ممارساتها العدوانية، حافزاً للم الشمل العربي وحمل دولنا على تنسيق جهودها وإحكام تعاونها، لضمان أمنها ومصير شعوبها.

ثم ان اختلاف الإجتهادات العربية تجاه «القضية المقدسة»، وما واكب ذلك من أجواء مشحونة بالتوتر، أدى الى قراءات خاطئة للأوضاع الدولية وقويت القناعة لدى البعض بأنه من الممكن الإطاحة بدولة إسرائيل، والحال ان المعسكرين متفقان على حماية وجودها، وأنه من الواضح أن الولايات المتحدة هي أكبر ضمانة لتفوق الدولة العبرية عسكريا على سائر الدول العربية مجتمعة.

وقويت القناعة لدى بعض آخر بأنه لا مناص من التعامل مع وجود إسرائيل واتخاذ سبيل الى ذلك. لكن لم يصبروا على بناء الوفاق العربي الذي بدونه تذهب الجهود سدى.

ولا شك أن رفضنا الشرعية الدولية - لما تقوم عليه فعلاً من ظلم فادح - وتمسكنا بالشرعية القومية، او الأخلاقية، قد مكنا إسرائيل من ممارسة العدوان اليومي، بدعوى حماية أمنها وهي لغة كان يصغي اليها المجتمع الدولي بكل تعاطف، من دون أن ينتبه الى أن إسرائيل هي أيضا رافضة للشرعية الدولية، وعاقدة العزم على الإستيلاء على كامل فلسطين.

ولما كانت دولنا في حاجة متزايدة الى السلاح والخبرة العسكرية، فقد اضطرت الى الإستيراد من دول كبرى بأثمان باهظة وبشروط مشددة. لكن كل ذلك حصل من دون أن تتوصل الى حماية أمنها، فضلاً عن استرجاع الحق السليب.

وإنما الإعتقاد أن القوة العسكرية يمكن بناؤها بشراء السلاح واقتراض الخبرات هو الذي أدى الى ما وقعنا فيه. فلا الحق العربي استرجع، ولا أمن دولنا ضمن، ولا التنمية أعطيت حقها.

وليس مستغرباً أن لم تكن الدول الكبرى راغبة حقاً في استتباب الأمن في منطقتنا - وهل تغير الأمر اليوم؟ اعتقادا منها أن التعامل مع دول متفرقة، يسيطر عليها الهاجس الأمني، أكثر نفعاً لها، وأضمن لدوام الحاجة اليها.

وبانهيار الإتحاد السوفياتي، فان الخشية اليوم، في أوروبا والعالم الثالث، أن يكون دور الولايات المتحدة متجاوزا لطاقاتها الحقيقية، وأن يقلل لديها من وضوح الرؤية وسداد الرأي في الملمات.

ويخشى بعض المحللين العرب أن يكون العهد الجديد عهد هيمنة أميركية كاملة على منطقتنا. غير أنه يمكن النظر الى الوضع من زاوية أخرى أقل تشاؤما: فبزوال الإتحاد السوفياتي زالت الثنائية السياسية والعسكرية التي كانت توتر العلاقات الدولية وتعفن المشاكل أحيانا كثيرا. واليوم، بظهور أقطاب اقتصادية مهمة في العالم مثل المجموعة الأوروبية، ومجموعة أميركا الشمالية واليابان، ستحل، محل المنافسة السياسية، منافسة إقتصادية متعددة الأطراف، واذا ما نظمت دولنا شؤونها على النحو الذي ذكرنا، فانها ستصبح من القوة الإقتصادية بحيث لا غنى عن التعامل معها لأي من التكتلات الكبرى. وبذلك يكون تنظيم القوى العربية اقتصاديا قد أكسب دولنا رهان التنمية وأولاها أيضاً مركزاً دولياً مرموقاً.

هذا أهم - أو من أهم - العوامل التي جعلت التعاون العربي غير مجد، وغير مرغوب فيه بصدق، وجعلت الكثيرين يتخذونه هزؤاً.

لكن، ان يكون التعاون العربي دوماً قاصراً، غير راشد، وخاسراً غير مجد، ليس حتما من أحتام القدر. جدوى التعاون العربي متوقفة على الإرادة العربية، وعلى توفير الشروط الضرورية لقيامه ونجاحه، وعلى حسن التنظيم لمسالكه. وما كنا بصدده، عن شروط الإنطلاقة العربية في مجالات البحث العلمي والإبداع التقني. والتنمية الإقتصادية. لا فقط يؤيد إمكان تعاون عربي مجد، بل يقيم الدليل على أنه هو الحل الوحيد، أمام دولنا لتحقيق النهضة الصحيحة والشاملة.

وانتماء شعوبنا الى أمة واحدة ليس من قبيل الإنفعالات العاطفية، ولا هو جري وراء مثاليات سانجة.

إن انتماءنا الى أمة عربية فرصة تاريخية للنهوض من الكبوة، وضمان الأمن لدولنا، والكرامة لشعوبنا. هي فرصة تاريخية قل أن تظفر بمثلها شعوب أخرى، ونكون قد فرطنا في مكسب عظيم، إن نحن زهدنا فيه، او استهنا بما تنطوي عليه من امكانات القوة والإزدهار.

ولرفع ما يقع فيه البعض من التباس، نؤكد أن انتماء الى أمة واحدة لا يعني البتة ضرورة اندماج دولنا في دولة واحدة، لا سيما ان اتجاه التطور في العالم اليوم انما هو نحو جدلية مزدوجة تهدف الى ترابط الدول في شؤون معينة، والى تعميق اللامركزية في سائر الشؤون - اي في الحكم السياسي والإدارة الإقتصادية والتنظيمات الإجتماعية والثقافية.

لكن، ليكون التعاون مجدياً بين كل دولنا فيؤدي الى انشاء ارادة العيش الجماعية التي كنا نتحدث عنها، لا بد من توفر شرط بدونه تذهب الجهود سدى، وهو أن تسود علاقات دولنا ثقة متبادلة، ثقة تبنى على نوعية التعامل الثنائي بينها، ثقة تنبع من مضمون النوايا التي تضمرها كل دولة من دولنا لجاراتها وسائر شقيقاتها.

والحق يجب أن يقال بصراحة لم تكن الثقة دوماً بين دولنا بالمقدار الذي تفرضه الأخوة، وبالشكل الذي يجعل التعامل بينها يتطور نحو بناء الإنتماء الى أمة واحدة.

ويعود هذا الوضع الى ما كنا تعرضنا له من مشاكل وكذلك الى ما يطرأ بين الأجوار من توتر قد يستفحل فيفضي الى مشاحنات، وقطع علاقات، وقد يتفاقم فيؤدي الى صدام مباشر، مثل ما يحصل، هنا أو هناك، بأشكال متفاوتة الخطورة. وقد يصبح الشجار من الخطورة بحيث يتطور الى حرب حقيقية، مثل ما وقع، في أوائل الستينات بين الجزائر والمغرب، أو يؤول مثل ما

حصل في ضائقة مشؤومة - الى اجتياح دولة صغيرة من طرف جارة لها كبيرة، كنا نكن لجهودها الإنمائية كل اعجاب، ونعلق عليها اًمالاً جساماً في تعزيز العمل العربي المشترك، وفي بناء التضامن بين الدول الأعضاء في الجامعة، دولة ساهمت مساهمة فعالة في بلورة الخطوط الرئيسية التي قام عليها بروتوكول اعدته لجنة وزارية لضبط فروض العلاقات العربية وبيان المحرمات التي لا يمكن اتيانها من أية دولة عضو في الجامعة. مهما كانت الإعتبارات، لأن الأخوة العربية أعلى من كل اعتبار، ولأن التضامن بين أعضاء الأسرة العربية هو أغلى ما تملكه أمتنا، لبناء كيانها، وفي نضالها من أجل كرامتها.

بعد كل الذي حصل والذي أدمى قلوب العرب جميعاً، مرتين لنكبة الكويت، أولا، وما قاساه شعب الكويت الشقيق من ويلات، ثم لنكبة البصرة وبغداد. ثانية، مع ما ترمز اليه البصرة وبغداد من مجدنا المشترك، بعد كل هذه المحن، هل نستسلم الى اليأس، هل يحق لنا أن ننفض ايدينا من أي عمل يهدف الى تقوية اللحمة القومية؟ هل ندير ظهورنا لكل ما من شأنه أن يعزز انتماء اجيالنا الصاعدة الى أمة لها حضارة، ولها تاريخ، ولها طموح.

النكبات مآسٍ انسانية، لا تنقضي بانتهاء الأحداث التي سببتها، ومن الصعب ان يطويها النسيان، ثم أن الذين يعانون هذه المآسي، هم منغمسون في خضمها ومحقون في تصورهم انها قوضت كل شيء من حولهم، وفي أنفسهم، وقطعت كل الروابط وعصفت بكل العواطف.

ولا ينبغي أن يغيب عنها ان كلا من الشعب العراقي والشعب الكويتي عاش ظروفاً قاسية، وأن كليهما ذاق مرارة العدوان وحرقة العجز عن رده. هذا اضافة الى ان اخوانهم العرب عانوا من وخز الضمير، اولا لضعفهم عن القيام بالواجب في الوقت المناسب، وثانيا لاضطرارهم الى الإستعانة بالأجانب.

ولنا ان نتساءل:

- هل كان في العدوان على الشعب الكويتي ادنى حل لمشاكل العراق، انذاك؟

ولنا ان نتساءل كذلك:

- هل محق الشعب العراقي من طرف اكبر قوة في العالم بالشكل الذي حصل كان ضروريا لتحرير الكويت؟ وهل في تجويع الشعب العراقي اي دخل في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بدولة العراق؟

لكن علينا ايضا ان نتساءل:

- هل نسمح للمأساة أن تطمس مصير أمتنا، وأن تنال من القيم التي عليها تقوم حضارتنا؟

اذا ما نظرنا في تاريخ أمتنا - وفي تاريخ أغلب الأمم - فاننا نجد سلسلة من النكبات ومن الويلات ومن المآسي غير ان ذلك لم يمنع امتنا - ولا سائر الأمم القوية - من النهوض من الكبوة، وتجاوز المحن والشدائد، ولم يمنعها من بناء مستقبل جديد.

الذي نأمله ونرجوه، بل الذي نثق به، بل الذي يتحتم في هذه الفترة العصيبة والحاسمة لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي ولتثبيت مكانتنا ضمن المجتمع الدولي الجديد، الذي يتحتم علينا هو أن نغلب العفو، وأن نتطهر من الأحقاد ومرارتها، وأن نكظم الجراح، على عمقها، وأن نقدم القيم الثابتة على المشاعر الجامحة، مهما كنا محقين فيها، وأن نعطي الأولوية لما فيه عز الأمة، وأن كان سبيلنا اليه محفوفاً بالأشواك، مليئاً بالآلام والأحزان. وعز الأمة لا يكون الا ببناء الثقة بين دولها، وتوطيد المودة بين شعوبها.

بذلك، وبذلك فقط يتسنى للشعوب العربية ان تؤلف وحدة حضارية متماسكة القوى، متحدة الإرادة، فلا تؤول الى مجموعة شعوب متنافرة الإتجاهات، متصارعة الأهداف

وبذلك تكون أمتنا حقيقة، لا مجرد شعار.

وأصل الأن الى خاتمة هذا الحديث، فقد بينا شروط الإنطلاقة الإنمائية في الوطن العربي، وهي قيام فضاءات موحدة، للبحث العلمي، والإبتكار التكنولوجي والنشاط الإقتصادي. ورأينا كيف أن هذه الفضاءات الثلاثة تؤكد جدوى الإنتماء الى أمة واحدة، خلافاً لما قد توحي به تجارب مرة، ومآس اليمة.

فاذا ما تمت الإنطلاقة الإنمائية، واستند الإنتماء القومي الى حقائق ملموسة، فان شعوبنا سوف تجد القوة على استئناف مسيرتنا الحضارية التي كانت توقفت منذ قرون.

ولا تكون أمة جديرة بهذا الإسم، حتى تبلغ من نموها المبلغ الذي يمكن ابناءها من السيطرة على حاضرهم، ومن استشراف المستقبل، والسعي الجاد لنحت نصيبهم منه، بالعقل النير والخيال المبدع وعندئذ يكتسب كل شعب من شعوبنا سنداً حضارياً يجعله في مأمن من غائلات التاريخ، ويثبت جذوره في تربة كريمة صلبة، لما تعصف الأنواء، وما أكثرها في حياة الشعوب.

ولا يكون الأمر كذلك، إلا اذا توفق أبناء هذه الأمة الى تنظيم شؤونهم تنظيماً يضمن التكافل بين الشعوب، والتضامن بين الأجيال، ولا يكون ذلك إلا نتيجة التوادد والإحترام المتبادل بين كل دولنا، وارساء المجتمع العربي على العدل والإنصاف والمساواة - وكلها من قيم حضارتنا العربية الإسلامية، وحضارتنا ثرية بمثل هذه الإيحاءات الكريمة، التي ترفع الانسان الى اعالي القيم.

لكن، ليتسنى لحضارتنا ان تستعيد اشعاعها في العالم، لا بد ان يكتمل اجتهاد ابنائها بصحيح الفقه لدينهم، وما جاء به ليتمم «مكارم الأخلاق»، ولا تكون حضارتنا على هذا النحو من الإشراق، حتى ينظر أبناؤها، كل أبنائها، الى الإسلام نظرات متآلفة، غير متنافرة وحتى يجتمعوا على كلمة سواء بينهم وهذا يستلزم حركية فكرية واريحية أخلاقية وسماحة سلوكية، هي لب الإسلام، كما نهج له القرآن والسنة، واجتهاد اولي الفضل والعزم.

وانما بذلك ندحض عن ديننا الحنيف ما يوجه اليه من تهم هو منها براء. من أن الإسلام دين جمود، بينما القرآن يدعو الى التدبر وأعمال العقل في كل أمر.

ومن أن الإسلام دين شطط، والحال ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخير بين أمرين الا اختار ايسرهما، ما لم يكن اثما.

ومن ان الإسلام دين تزمت يتمسك بالشكليات ويهمل اللب الروحاني، بينما القرآن والسنة يحلان النية المحل الأول في تقييم أعمال الشر.

ومن ان الإسلام دين عنف بينما القرآن يؤكد ان الا إكراه في الدين، ومن أن الإسلام معطل للحركة العلمية، بينما الأحاديث النبوية تشدد على ضرورة طلب العلم - ولو في الصين. ومن أن الإسلام يعرض عن شؤون الدنيا، بينما هو يدعو المؤمن الى العمل لدنياه كأنه يعيش أبداً.

هذه حقيقة الإسلام التي ينبغي ان يعمل بمقتضاها كل المسلمين ولن يفلحوا في تغيير صورة الإسلام لدى الأمم بمجرد الكلام والحجة، لكن بتغيير ما بأنفسهم، وما بما مجتمعاتهم، حتى تكون صورة الإسلام مشرقة بإشراق صورة المجتمع الإسلامي.

هذا هو الرهان الأعظم الذي على أمتنا كسبه، لأن ما يهم الإسلام يعنيها ايضا بالدرجة الأولى. ولأنها بذلك تستشعر عن الحق، وتنبذ عن أبنائها ذل اليأس. وما في الباطل من الذلة. وما في الجهل من القلة، ولأنها، بالسعي لما هو افضل، وبالإجتهاد في أمور الدنيا والدين، تكون، بحق «خير أمة أخرجت للناس».

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

الرأسمالية والديموقراطية

■ خلال النصف الثاني من هذا القرن، ارتبط في الذهن العام العالمي بسبب انتشار وسائل الإعلام، ان الرأسمالية كحالة إقتصادية مرتبطة حكماً بالديموقراطية كحالة سياسية، أو حتى مرادفة لها. وبالتالي ترادفت الإشتراكية مع الديكتاتورية أو النظم الإستبدادية. أنت رأسمالي فأنت ديموقراطي. وأنت إشتراكي فأنت استبدادي. أو هكذا فهم الأمر عموماً بالتبسيط.

لكن المفكر الديموقراطي الأول في العالم الفرنسي الكسيس دو توكفيل، الذي كان أول من اعمل الفكر بعمق في النظام الأميركي، في كتابه الشهير «الديموقراطية في اميركا» كان يرى في جوانب من الرأسمالية خطراً كبيراً على الديموقراطية وعلى الأوطان، بحيث يبدو هذا الصنف من الرأسماليين غير ديموقراطيين وغير وطنيين. وأنا أكتب هذا رداً على بعض الذين انتقدوا خواطري في العدد السابق.

يقول دو توكفيل في ذلك:

«أريد أن أتصور تحت أي معالم جديدة سيظهر الإستبداد في العالم. إنني أرى جمهوراً لا حصر له من الناس المتساوين والمتشابهين يلتفتون بدأب الى البحث عن المسرات والمباهج الوضيعة والنابية، يملأون بها نفوسهم. كل واحد منهم لوحده هو كالغريب بالنسبة الى مصائر الآخرين. أولاده وأصدقاؤه الشخصيون فقط يشكلون بالنسبة اليه الجنس البشري بأكمله. أما بالنسبة الى بقية مواطنيه فهو بينهم لكنه لا يراهم. يلامسهم لكنه لا يحس بهم. إنه يعيش فقط في نفسه ولنفسه، وحتى إذا كانت له عائلة، فانه يمكن القول أنه لم يعد لديه وطن».

لقد قال دو توكفيل ذلك وهو يلمح في الوضع الأميركي منذ النصف الأول من القرن الماضي الأمراض التي تعصف اليوم بالمجتمع الأميركي وتنتقل بالعدوى الى جميع الدول الديموقراطية في العالم، بفعل التفسير غير الإجتماعي للرأسمالية، مما ادى الى استفحال المركنتيلية التجارية في كل أمر، والى الفردية القائمة على الأنانية المفرطة على القاعدة اللبنانية القائلة «من بعد حصاني ما يطلع حشيش». أي أن على كل انسان أن يتدبر أمره بنفسه. وبأي طريقة كان على شريعة الغاب، حتى ولو أنزل ضرراً بالآخرين.

هذا عن الخطر الرأسمالي على الديموقراطية. أما عن الخطر «الإشتراكي» كما تصوره دو توكفيل قبل الإشتراكية فقد قال:

«ترتفع فوق هؤلاء الناس سلطة وصاية هائلة، تأخذ على عاتقها وحدها ضمان مباهجهم وترعى مصائرهم. انها سلطة مطلقة وتفصيلية ومنتظمة وبعيدة النظر ومعتدلة. وهي تشبه سلطة الأبوة لو كانت مثلها تبغي اعداد الناس للنضوج. إلا انها على العكس منها تسعى فقط الى تثبيتهم في الطفولة».

هذه الإشتراكية كما وصفها توكفيل هي الشقيق التوأم للديموقراطية المادية التي تسمى بالرأسمالية. كلتاهما في أسر من الرتابة والضجر، فتهربان الى أي جديد وغير منتظر على أنه الفرح الأعظم.

أما أمراض الرأسمالية الأميركية الراهنة وما يسمى بالحضارة الغربية عموماً، فيمكن فهمها من كتاب جديد بعنوان «ثورة النخب وخيانة الديموقراطية» لمؤلفه كريستوفر لاش صاحب كتاب «ثقافة النرجسية».

ويحدد لاش في كتابه ما يسميه «الطبقات المفكرة» بأنها تضم أولئك الذين يسيطرون على الحركة العالمية لدفق الأموال والمعلومات، والذين يترأسون الجمعيات الخيرية والمعاهد العلمية، ويديرون مؤسسات الإنتاج الثقافي، وبالتالي يحددون سياق المناقشات العامة. هذه النخب منفصلة عن عموم الناس لأن الرابط معهم وهو الطبقات الوسطى أخذ في التلاشي.

ويقول لاش الذي توفي في السنة الماضية بعد انجاز كتابه عن أميركا الحالية:

«هناك أدلة متزايدة على انتشار اللامبالاة والفساد وعدم الكفاءة، وعلى انهيار الإنتاجية الأميركية والسعي وراء الربح في المضاربات، وعلى تدهور البنية المادية التحتية للبلاد، وانتشار الجرائم في المدن التي ينتشر فيها البؤس، وعلى نمو مخيف ومشين في الفارق بين الغنى والفقر. وهو أمر ممجوج أخلاقياً ومتفجر سياسياً. إن هذه التطورات التي لم يعد ممكنا تجاهلها أو اخفاؤها، تعيد اليوم إعادة فتح النقاش التاريخي حول الديموقراطية».

«الزميل» عصام فارس

■ قيل لنا ان المقعد الأرثوذكسي الشاغر في حكومة رفيق الحريري ينتظر رجل الأعمال المعروف عصام فارس، وان عصام فارس ينتظر الضوء الأخضر، ولهذا كانت برقيته اللتاعة الى الرئيس حافظ الأسد أخيراً بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لوفاة نجله المرحوم باسل، تغمده الله في فسيح جنانه.

لكن البعض يقول أيضا انه من غير الممكن توزير عصام فارس إلا اذا عقد أهل الحل والربط العزم على تشكيل حكومة جديدة يحظر حظراً باتا على دخولها إلا لمن يملك خمسين مليوناً من الدولارات الأميركية الخضراء، حتى تأخذ الأمور نصابها الحقيقي، فلا يبقى الوزراء الطفرانون عبئاً على الرئيس الحريري.

ولهذا نحيل عصام فارس على ما قاله الصحافي المصري محمد حسنين هيكل بعد مقابلة خاصة مع الرئيس الأسد في دمشق استغرقت ست ساعات وأربعين دقيقة (راجع «الأهرام» ١٩٩٥/١/٢٤). فقد قال هيكل ان الصحافي يمكن أن يكون أهم من خمسين وزيراً مع ان العالم العربي ما زال يقلل من دور الصحافي.

وهذا صحيح مائة في المائة لأنك تستطيع أن تجد في بلد كلبنان أكثر من مائة ألف شخص يصلحون لأن يكونوا وزراء جيدين لكنك لا تستطيع أن تجد خمسة فقط يمكن أن يكونوا صحافيين مرموقين من عيار محمد حسنين هيكل.

ولذلك، نقترح على الأستاذ عصام فارس أن ينضم الينا زميلاً صحافياً فيصبح أهم من خمسين وزيراً على قول هيكل!

«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر» يرحبون به فارساً من فرسانهم متى قرر أن يكون أهم من خمسين وزيراً.

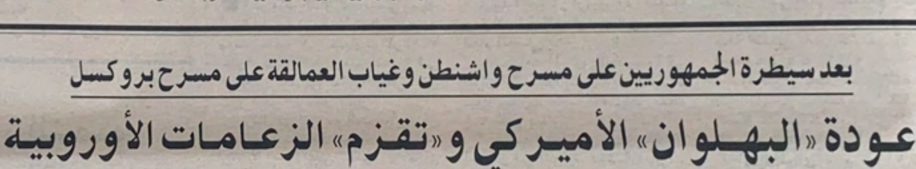
التطبيع بالأعمال

■ وعلى ذكر الأستاذ هيكل، فقد قال في التصريح الذي نقلته «الأهرام» عن «المصور»، (سقى الله هاتيك الأيام التي كانت فيها «الأهرام» كلها ملعب هيكل) ان إسرائيل في مؤتمر الدار البيضاء، تجاوزت الحكومات العربية وبدأت تقيم علاقات مباشرة مع رجال الأعمال العرب. واعتبر هيكل ان هذا أخطر ما يمكن، وأنه مكمن خطورة ما جرى في الدار البيضاء.

وعندما يقرأ أحدنا هذا الكلام يشعر لأول وهلة وكأن الأستاذ هيكل فوجيء بالأمر، أو أنه يشكل صدمة غير منتظرة لمجرد ان الفكرة مستهجنة وغير مستحبة.

وفي اعتقادي، أنّنا نحن الصحافيين، (عدا انتظارنا انضمام رجل الأعمال عصام فارس الى صفوفنا)، فينا جميعا عرق من السذاجة. بعضنا يعود فيه هذا العرق الى الإصالة، وبعضنا يعود فيه الى الجهل.

ونحمد الله أن عرق الأستاذ هيكل غير عائد الى الجهل!



بعد سيطرة الجمهوريين على مسرح واشنطن وغياب العمالقة على مسرح بروكسل

عودة «البهلوان» الأميركي و«تقزم» الزعامات الأوروبية





■ أطلق رسام مجلة «الأيكونوميست» الإقتصادية البريطانية لريشته العنان في تصوير واقع رئاسة بيل كلينتون في واشنطن، بعد الفوز الساحق للجمهوريين في الكونغرس الأميركي لأول مرة منذ اكثر من اربعين عاماً، مزيناً بها تحقيقاً وافياً بعنوان «عودة البهلوان». وكذلك الأمر بالنسبة الى تحقيق عن أوروبا بعنوان «الزعماء المتضائلون في أوروبا»، حول تقزم الزعامات الأوروبية وخاصة في فرنسا وألمانيا وايطاليا والمفوضية الأوروبية.

وردا على تساؤل حول ما اذا كان بامكان كلينتون أن يعيد الكرة فينجح في ترشيح نفسه لدورة رئاسية ثانية قالت «الإيكونوميست»:

«من الممكن ان يكون كلينتون قد تأخر. فالتيار الجمهوري قوي وجارف، والرئيس كلينتون نفسه أصبح مضعضعاً جداً. فالسنتان الأوليان من رئاسته اقنعتا العديد من الناخبين بأن كلينتون ليس هو الرجل الذي قال انه هو في حملته الإنتخابية وعاد اليوم ليقول انه هو، انهم يعتقدون انه نخبوي وركيك وليبرالي مؤمن بتوسيع دور الحكومة. وبكلام آخر، انه كل شيء، ما عدا كونه أداة للتغيير».

وحول تقزم الزعامات الأوروبية أشارت «الإيكونوميست» الى ان ذلك يأتي في وقت يترنح فيه الرئيس الأميركي، وتعيش الصين حالة من القلق الى جانب سرير موت دينغ سياو بينغ، والنظام السياسي في اليابان يدور كالروليت التي تقف كل فترة على رئيس جديد للوزراء. باختصار، هناك حالة شلل عالمية في دوائر صنع القرارات انتقلت الى أوروبا أيضاً.

ولاية فرانسوا ميتران في فرنسا انتهت، والمتنافسون على مقعده ليس بالحجم ذاته، والمستشار الألماني هيلموت كول اصبح ضعيفا بحكم عودته المتكررة الى السلطة فأخذ يتضاءل مع مرور الوقت. والفوضى الضاربة في النظام السياسي الإيطالي وتقزم زعاماتها يأتيان في وقت سيء بالنسبة الى أوروبا حيث يمكن أن تواجه مداً من اللجوء من شمال أفريقيا اذا انتصر الإسلاميون هناك. وفي موسكو أكدت حرب الشاشان المخاوف من عدم وضوح حالة السلطة في روسيا، أهي في يد الرئيس يلتسين أم في يد غيره؟ حالة أوروبا أصعب من غيرها لأن الأوروبيين لا يعرفون بعد أي أوروبا سوف تولد وعلى أي أيد وفي اي اتجاه. أهي فيدرالية بسياسة موحدة، أم مجرد تجمع لدول مستقلة كل منها له اتجاه وسياسة؟ هل تتوسع أوروبا لتشمل أوروبا الشرقية وعلى اي أساس؟ والى غير ذلك من الأسئلة التي لن تجد جوابا عنها في المدى المنظور على الأقل.

أنظر الرسوم الكاريكاتورية المرفقة والمعبرة عن واقع الحال.



الجزائر: تسريع الإندماج مع الأسواق الدولية

■ تسعى الجزائر لتكريس خيار اعادة هيكلة المؤسسات العامة في السنة الجارية على نحو يساعد على سرعة الاندماج في السوق الإقتصادية الدولية. وتعمل الحكومة على منح مزيد من حرية القرار للمؤسسات العامة لكي تخفف من اعباء التسيير المركزي وتعالج الملفات الإقتصادية الكبرى.

واعتبر وزير اعادة الهيكلة الإقتصادية مراد بن اشنهو في تصريحات نشرت في الجزائر أن الدولة لا يمكن ان تحل محل صناع القرار في المؤسسات العامة والذين يتعين عليهم مجابهة الأوضاع الجديدة والتهيؤ للمنافسة الدولية اعتمادا على خطط خاصة بكل مؤسسة.

وقال :ان هذه الطريقة ترفض السلبية وتعكس القناعة بأن القطاع يملك وسائل النهوض إذا ما استثمرت امكاناته الكامنة استثمارا جيداً. وشدّد على ان قانون التكيف مع التطورات او الزوال والإندثار ينطبق على القطاع العام «الذي لا يمكن أن يكون هدفاً في ذاته وإلا فسيذوب نهائيا».

ويرمي مشروع اعادة هيكلة القطاع العام الجزائري الى زيادة الإنتاجية ووقف النزيف الذي ينجم عنه تراكم الديون المترتبة على المؤسسات الخاسرة. وفي هذا الإطار شجعت الحكومة المؤسسات العامة على وضع خطط داخلية لتنشيط الإنتاج واعادة الهيكلة والتقليل من انفاق العملة الصعبة في شراء المواد الأولية والخدمات الضرورية للإنتاج.

ويعتبر الجزائريون خيار تحرير الإقتصاد المحلي والإندماج في السوق الدولية خياراً لا رجعة فيه «وليس سياسة ظرفية او خياراً وقتياً». ويقولون ان ارتباط جهاز الإنتاج بعقود طويلة الأجل للتزود بالمواد الأولية ونصف المصنعة المحلية وكذلك تأثر نوعيات المنتوجات بالسوق الداخلية فقط جعلانه غير مواكب للتطورات وعاجزاً عن التكيف مع التحولات الإقتصادية في العالم.

ورأى الوزير ابن اشنهو ان «الحماية المفرطة للإنتاج المحلي ادت الى حال من الإحتكار ساعدت في دورها على اثراء المستفيدين من اختلال الأداء الإقتصادي وتعطل قانون السوق والذين لم يكونوا بالضرورة من المنتجين».

لكن المسؤولين الجزائريين لا يميلون الى الغاء الحماية كلياً ويشددون بالمقابل على ضرورة معاودة توزيع المسؤولية بين الدولة التي تسهر على تطبيق القوانين ذات الطابع العام والمنتجين الوطنيين الذين يتكيف انتاجهم مع ضرورة الدفاع عن سوقهم الطبيعية وهي السوق الداخلية. ويعتبرون انه اذا لم يترابط جهد الدولة الشمولي مع جهود المؤسسات ووحدات الإنتاج فسيتسبب ذلك باضرار جسيمة للإقتصاد المحلي ككل. وهنا يأتي دور خطط اعادة الهيكلة الداخلية في كل مؤسسة والتي تقوم على فكرة، ان نجاح اي مؤسسة اقتصادية لا يتوقف على المناخ الخارجي بقدر ما يتوقف على القدرة الذاتية للمؤسسة على التكيف مع المناخ الخارجي.

ويعتقد الوزير ابن اشنهو ان خطة اعادة الهيكلة تتيح لكل مؤسسة اكتشاف مواطن الضعف ونقاط القوة في أدائها وادخال الإصلاحات الضرورية على جهازها الإنتاجي لتحسين المردود والغاء النفقات الزائدة وتطوير مردودية رأس المال وتحسين موقعها في السوق.

وقال: ان العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، أي القطاع العام، يملك المقومات التي تتيح له استعادة مكانته على الأمد المتوسط في الإقتصاد العالمي والإنتقال من موقع الدفاع الى موقع الهجوم.

واضاف، «إلا أن التحدي الأكبر الذي يواجهنا نتيجة لسياسة اعادة الهيكلة هو قدرة جهازنا الإنتاجي على الإنفتاح على المنافسة الخارجية وتكييف نوعية التسيير المحلي مع المقاييس الدولية التي يلتزمها منافسونا».

من جهة أخرى قدرت مصادر جزائرية حجم القروض التي حصلت عليها الجزائر من القطاع الخاص الفرنسي بضمانات من «شركة تأمين التجارة الخارجية» الفرنسية (كوفاس) عام ١٩٩٤ بنحو ستة مليارات فرنك فرنسي. واعتبر مراقبون استمرار فرنسا بتقديم دعم اقتصادي للحكومة الجزائرية على رغم المخاطر التي تجابهها المؤسسات الفرنسية في الجزائر «موقفاً سياسياً لافتاً كون بلدان أخرى تجابه فيها المؤسسات الفرنسية مخاطر أقل لاتحصل على مثل هذا المستوى من الدعم». الى ذلك حصلت الجزائر عام ١٩٩٤ على قروض من الخزانة الفرنسية قدرت بنحو مليار فرنك وترمي هذه القروض لتنشيط المبادلات التجارية بين البلدين. وشكلت منتوجات الطاقة (النفط والغاز) ٩٧ في المائة من صادرات الجزائر الى فرنسا والتي قدرت بنحو ٧,٨ مليار فرنك في عام ١٩٩٣، الا انها تراجعت بنسبة ٢٢ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٢.

وزادت صادرات فرنسا الى الجزائر عام ١٩٩٣ والتي قدرت بنحو ١٢ مليار فرنك على حجم الصادرات عام ١٩٩٢ بنسبة واحد في المائة فقط.

وتقدر الواردات الجزائرية من فرنسا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٤ بنحو ١٠,٦ مليار فرنك، فيما قدرت صادرات الجزائر خلال الفترة نفسها الى فرنسا بنحو ٦,٧ مليار فرنك. وتعتبر فرنسا المزود الأول للجزائر والزبون الثاني، فيما تعتبر الجزائر الزبون ١٢ لفرنسا وتأتي في المرتبة ٢٣ من مزوديها.

إلا أن الجزائر تعتبر احد الشركاء الرئيسيين لفرنسا خارج الإتحاد الأوروبي والدول الكبرى خصوصا في قطاع الطاقة، إذ تستورد منها نحو ٣٣ في المائة من مخزونها من الغاز الطبيعي والذي تكفي احتياطاته الحالية لسد حاجات فرنسا لمدة سنة كاملة. لكن الإستثمارات الفرنسية في الجزائر لم تتطور بالحجم الذي تطورت به المبادلات التجارية بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة. اذ اضطرت الشركات الفرنسية، بعد موجة الإغتيالات التي طاولت الرعايا الفرنسيين خلال السنة الماضية، الى وقف نشاطها واجلاء رعاياها من الجزائر.

المغرب: محصول الحبوب يعزّز النمو

■ توقع وزير المالية المغربي مراد الشريف ان يتراوح النمو الإقتصادي هذا العام حول ١١ في المائة بفضل اكبر محصول حبوب تحقق حتى الآن. وقال شريف، وهو يقدم ميزانية عام ١٩٩٥ للبرلمان ان النمو الإقتصادي العام المقبل لن يقل عن ٢,٥ في المائة اذا كان المحصول متوسطاً وسيبلغ ما يصل الى ٤,٥ في المائة اذا كان المحصول فوق المتوسط.

وقال ان النمو المرتفع في عام ١٩٩٤ يرجع بصفة اساسية الى موسم زراعي ممتاز ولأن قطاعي الصناعة والخدمات سجلا نمواً بلغ ٣,٥ في المائة.

وساعدت مياه أمطار الشتاء الوفيرة التي أنهت عامين من الجفاف محصول الحبوب في ان يبلغ ٩,٦ مليون طن في الموسم الذي انتهى في حزيران/يونيو. وكانت الأمطار في فصل الخريف هذا العام متوسطة بالكاد، لكن من المأمول ان يسقط المزيد من الأمطار في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر واذار/مارس التي تنضج فيها محاصيل القمح والشعير.

وقال شريف، إن معدل التضخم سيكون اقل من خمسة في المائة هذا العام، وتوقع معدلاً نسبته اربعة في المائة في العام المقبل. وقال ان ميزانية عام ١٩٩٥ تهدف الى الإحتفاظ بعجز الخزانة منخفضاً عند ٢,٥ في المائة من اجمالي الناتج المحلي والعجز الحالي عند اثنين في المائة من اجمالي الناتج المحلي.

وتحقق النمو المرتفع هذا العام رغم مصاعب الميزانية التي نجمت بصفة أساسية عن زيادة في متوسط سعر واردات النفط من ١٤ دولارا الى ١٦ دولارا والزيادة الكبيرة في سعر المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية.

وقال شريف، ان المناخ العالمي الملائم نسبياً سيدعم الصادرات المغربية وينتج فائضا في النشاط الإقتصادي ونمو الإستثمارات الأجنبية، وأضاف أن معدل الإستثمارات الأجنبية التي ينتظر ان تبلغ ٧٠٠ مليون دولار لن يغطي عجز ميزان المعاملات الجارية فحسب، وانما سيدعم بدرجة كبيرة احتياطيات العملات الأجنبية الى معدل يساوي ستة اشهر من واردات السلع والخدمات.

وقال ان الحكومة لا تعتزم التراجع عن قرارها بإنهاء اعادة جدولة الديون الأجنبية. وتقدر الديون الأجنبية حاليا بمقدار ٢١ مليار دولار. لكن خدمات الديون لا تزال تمثل اكبر بند نفقات في الميزانية حيث تبلغ ٢٧,٦٧ مليار درهم (٣,١٤ مليار دولار) بزيادة طفيفة في عام ١٩٩٤ تمثل نحو ربع اجمالي ميزانية عام ١٩٩٥.

ويبلغ العجز المستهدف في الميزانية ٣,٦ مليار درهم (٤٠٤ ملايين دولار) بالمقارنة مع العجز النظري في ميزانية هذا العام الذي يبلغ ٥,٢٨ مليار درهم (٥٩٣ مليون دولار) الأمر الذي يمثل انخفاضا قدره ٣٢ في المائة. ويبلغ اجمالي النفقات في الميزانية ١٠٩,٨ مليار درهم (١٢,٣٣ مليار دولار) في العام المقبل وهو ما يقل قليلا عن عام ١٩٩٤ عندما انتعش الإقتصاد والإستثمار بعد الجفاف. والبنود الرئيسية الأخرى هي الدفاع وتبلغ ١٠,١٣ مليار درهم (١,٤ مليار دولار) من دون تغيير تقريبا، والتعليم الذي يبلغ ١٤,٧ مليار درهم (١,٦٥ مليار دولار) بعد أن كان ١٣ مليار درهم.

ولا يتوقع حدوث تغييرات كبيرة في الضرائب المباشرة، لكن إيراد الضرائب غير المباشرة وقيمة الضريبة المضافة والرسوم الجمركية ستنخفض بنسبة ٢٦ في المائة الى ٣٠,٧٤ مليار درهم (٣,٤٥ مليار دولار) ويرجع الإنخفاض بدرجة كبيرة الى قرار الحكومة في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) لخفض الرسوم الجمركية على الواردات الى خمسة في المائة على ٥٠٠ سلعة معظمها من السلع الإستهلاكية التي لا تصنع في المغرب في محاولة لمكافحة التهريب الذي يقول مسؤولون انه يكلف الدولة مبالغ طائلة من الإيرادات المفقودة.

تونس: المستوى المرتفع للمديونية «لا يبعث على القلق»

■ قدّر وزير المال التونسي نوري الزرقاطي القيمة الإجمالية لديون تونس بنحو ٧,٧ مليار دينار (٧,٨ مليار دولار) اي ما نسبته ٥٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي الذي يقدر بنحو ١٧ مليار دينار.

وقال في لقاء مع الصحافيين، ان مستوى المديونية التونسية «مرتفع لكنه لا يبعث على القلق». واكد أن نسبة ١٨ في المائة من إيرادات العملة الصعبة سنة ١٩٩٥ ستخصص لتسديد الديون الخارجية مقابل ١٩ في المائة سنة ١٩٩٤.

واعتبر الزرقاطي ان الإقتصاد التونسي «في صحة جيدة على رغم تحرير المستوردات». واستدل على ذلك بقيمة الموجودات من العملة الصعبة التي قدرها بنحو ١,٤ مليار دينار مقابل ٧٥٠ مليون دينار فقط العام الماضي.

وأوضح أن موازنة الدولة الجديدة التي ستعرض قريبا على مجلس النواب تتركز على ثلاثة محاور رئيسية هي: تطوير التعليم خصوصا التدريب والتأهيل المهني وتعزيز التضامن الوطني وتنمية القطاع الصناعي خصوصا الصناعات الغذائية. وأفاد أن القانون المالي الجديد يتضمن اجراءات لتعزيز القدرة التنافسية لقطاعي الصناعة والزراعة.

ونفذت تونس في الأعوام الأخيرة اصلاحات اقتصادية عدلت بنية القطاعات الإنتاجية والخدماتية واستكملتها أخيرا بادخال تعديلات تحررية على الجهازين المصرفي والمالي بالإضافة الى اصلاح النظام الضريبي.

وتعكس موازنة الدولة الجديدة الحرص المتزايد على الحد من النفقات العامة التي تقدر قيمتها بنحو ٦,٥ مليار دينار اي بزيادة نسبتها نحو ١٢ في المئة قياسا الى موازنة العام الماضي.

وتساهم الموارد الضريبية في الموازنة الجديدة بنحو اربعة مليارات دينار وقدرت حصة الإقتراض بنحو ١,٥ مليار دينار.

وتوقع الزرقاطي ان لا يتجاوز العجز في الموازنة نسبة ١,٥ في المائة (٢٧٦ مليون دينار) في مقابل ٣٢٠ مليون دينار في الموازنة الحالية.

من جهة أخرى استطاعت تونس ان تحقق نمواً نسبته ٤ في المائة السنة الجارية على رغم تراجع المحاصيل الزراعية وتناقص الصادرات من النفط المحلي.

ورأى وزير التخطيط والتنمية المحلية مصطفى النابلي في تصريحات أدلى بها أخيرا ان تونس وضعت قدماً ثابتة في عصر ما بعد النفط، في إشارة الى التراجع الكبير المسجل في إنتاج النفط المحلي، وتشير توقعات الخبراء الى ان الزيادة المرتقبة في انتاج الغاز الطبيعي لن تعوض عن تناقص انتاج النفط.

وسجل القطاع الزراعي تراجعا نسبته نحو ٧ في المائة اذ قدرت المحاصيل بنسبة ٦,٥ مليون قنطار وكان متوسط الإنتاج المتوقع ١٦ مليون قنطار. وحقق القطاع الصناعي نمواً نسبته ٧,٧ في المئة والقطاع السياحي نمواً نسبته ١٤ في المائة السنة الجارية مما أتاح تعديل الكفة وتحقيق نسبة نمو عامة قدرت بنحو ٤ في المائة.

وتقدر الإستثمارات المنجزة السنة الجارية بنحو ٤,٢ مليار دينار. وكانت خطة التنمية الثامنة تتوقع استثمارات قيمتها ٤,٥ مليار دينار لسنة ١٩٩٤.

وقدر الوزير النابلي عدد فرص العمل التي امكن تحقيقها السنة الجارية بستين الف فرصة وتوقعت خطة التنمية تأمين اكثر من ٦٢ الف فرصة عمل سنة ١٩٩٤.

وتوقع ان تصل نسبة التضخم الى اقل من خمسة في المائة. وأن تصل نسبة العجز في الميزان التجاري الى ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الخام اي ما قيمته ٧٤٠ مليون دينار وأن تزيد الصادرات من السلع والخدمات سنة ١٩٩٤ بنسبة ١١ في المائة، وأن تزيد المستوردات بنسبة ٨,١ في المائة.

وقدر الوزير النابلي نسبة النمو المتوقعة السنة المقبلة بنحو ٦,٣ في المائة اعتمادا على تحقيق نمو في القطاع الزراعي نسبته اكثر من ٩ في المائة ونمو مماثل في القطاع السياحي نسبته ٧ في المائة وقدرت نسبة النمو المتوقعة في القطاع الصناعي بأقل من خمسة في المائة.

وسترصد تونس استثمارات قيمتها ٤,٧ مليار دينار السنة المقبلة اي بزيادة نسبتها ١١ في المائة قياساً الى قيمة الإستثمارات السنة الجارية على رغم التراجع المتوقع في إستثمارات قطاع النفط التي ستنخفض بنحو ستة ملايين دينار وقطاع الكهرباء التي ستنخفض بأكثر من ٢١ مليون دينار.

ويتوقع ان يبلغ العجز في الميزان التجاري ٦٧٠ مليون دينار أي ٣,٨ في المئة من الناتج المحلي الخام. وسيستأثر قطاع الخدمات بالقسم الأكبر من الإستثمارات المقررة للسنة المقبلة (٢,٢ مليار دولار)، يليه القطاع الزراعي والصناعي والنقل الذي يخصص قسم من استثماراته لشراء طائرتي نقل جديدتين واقتناء سفينة لنقل السلع، ويأتي القطاع السياحي في المرتبة الأخيرة.

مصر: الغزو المتوقع لن يقع!

■ ذكرت دراسة للمجالس القومية المتخصصة في مصر ان المنتجات الإسرائيلية لن تستطيع غزو الأسواق المصرية بالشكل الذي يتوقعه الإسرائيليون او الذي يتخوف منه بعض المنتجين المصريين.

واشارت الدراسة الى ان المنتجات الإسرائيلية لن تجد السوق المصرية «أرضا خلاء» تستطيع ان تفعل فيها ما تشاء لأن السوق المصرية، بعد بداية الإصلاح الإقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، سوف تكون سوقا صعبة على منتجات إسرائيل التي سيتعين عليها ان تتنافس في هذه السوق مع منتجات اجنبية اخرى أكثر جودة ولذا لا يوجد ما يفيد ان السلع الإسرائيلية اكثر تنافسية من سلع الدول المتقدمة مثل اليابان والمانيا واميركا والدول الأوروبية الأخرى.

ويمثل الإقتصاد الإسرائيلي ضعفي حجم الإقتصاد المصري من حيث رقم الدخل القومي لكنه يبقى مع ذلك اقتصاد دولة نامية لم تكتمل لديها بعد القدرات التصنيعية والتسويقية والتمويلية الموجودة لدى الدول المتقدمة، فضلا عن أن عدد السلع التي يتمتع بها الإنتاج الإسرائيلي بمزايا نسبية محدود للغاية.

وتتمثل مصلحة إسرائيل، كما تذكر الدراسة المصرية، في ان تعطي الأولوية لتصدير هذه السلع آليا للأسواق الأوروبية والأميركية المتقدمة حتى تستطيع ان تجد الموارد المالية اللازمة لاستيراد حاجاتها من تلك الدول.

وأما بالنسبة لصادرات اسرائيل الزراعية، فإنه مع التسليم بأن إسرائيل تتفوق في بعض نواحي التكنولوجيا التطبيقية والتسويقية في قطاع الزراعة، فان ذلك لا يمثل تهديدا يذكر لأن الإنتاج الزراعي المصري قادر في مجموعه على منافسة السلع الإسرائيلية.

وتقول دراسة المجالس القومية ان موضوع انتقال رؤوس الأموال وامتلاك عوامل الإنتاج في مصر هو ايضا مبالغ فيه لأن رؤوس الأموال أصبحت ذات جنسية عالمية واذا شاءت اسرائيل ان تدخل رؤوس اموالها تحت اعلام دول أخرى فإن ذلك متيسر في الوقت الحاضر، على ان رؤوس الأموال لا تنتقل الا اذا توقعت عائدا مجزيا افضل مما يمكن تحقيقه في البلد الأصلي، أو في غيره من دول العالم الأخرى، وهذا لا يتوافر الا في حدود ضيقة، فضلاً عن ان رؤوس الأموال التي تنتقل الى بلد ما، تصبح خاضعة لسيادة البلد المستقبل لرأس المال.

وعلى رغم ذلك حذرت دراسة المجالس القومية من اغفال مخاطر تحول مصر الى سوق للصناعة الإسرائيلية. فمن الشواهد الملحوظة ان الندية غير متوافرة حاليا بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالصناعة. فانتاج الفرد في إسرائيل اضعاف انتاج الفرد في مصر وكذلك التصدير، كما ان العالمية هي سمة الصناعة الإسرائيلية وبخاصة أنها مرتبطة بالصناعة الغربية ارتباط الشريك وليس التابع.

غير انه يمكن التقليل من اثار ذلك اذا احسن العمل والتخطيط وصدرت التشريعات اللازمة لتحفيز الإستثمار الصناعي، وتحديد دور قطاع الأعمال العام مع استخدام موارد التخصيص في إقامة المشاريع الجديدة العملاقة.

واقترحت الدراسة نقاطا عدة لتحسين النشاط السياحي مثل تبسيط اجراءات العبور على الحدود المصرية في طابا ورفح ورفع كفاءة المنشآت في تلك المنافذ وتحويل مطار رأس النقب الى مطار دولي خصوصاً انه يملك امكانات ذلك حالياً ويحتاج فقط الى انشاء مبنى ركاب على مستوى دولي، يسمح بالحركة المباشرة الى مصر وسائر المنطقة من دون عوائق ادارية سيما أن المطار يشرف على السعودية والأردن وإسرائيل.

وتجري محادثات بين الأردن واسرائيل لاقامة مطار مشترك بين العقبة وايلات، ولذا فان الإسراع باخراج المشروع المصري الى حيز الوجود ضرورة مهمة، وكذلك الإسراع بتدبير التمويل اللازم لإقامة ميناء بحري في جنوب طابا عند مرسى مقبلة (١٩ كيلومترا جنوب طابا) ليكون مرسى دوليا لليخوت السياحية وليس للنقل، مع السماح بحرية الحركة لليخوت السياحية من دون تعقيد، وتحقيق الرقابة الفعالة، والإسراع ايضا باقامة ميناء اليخوت السياحية عند مدخل القناة في بورسعيد ضمن شبكة الموانئ السياحية المزمع إقامتها، مع تبسيط اجراءات مرور هذه اليخوت في القناة واعفائها من الرسوم او خفض الرسوم بشكل ملموس مما يعمل على جذب هذه اليخوت لمصر.

وأكدت الدراسة ضرورة اعطاء اهمية خاصة وعناية اكبر لمنظمة السياحة لشرق حوض البحر المتوسط الذي لعبت مصر فيه دوراً لإقامتها، وتم التوقيع عليها في لندن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ بالإشتراك مع اسرائيل وتركيا.

ازمة المكسيك اعادت الأسواق الناشئة الى الصفر

■ لم تجد نفعا الصيحات المتكررة التي اطلقتها اخيرا مجموعة الأسواق الناشئة والقائلة «نحن لسنا بالمكسيك» بل ذهبت ادراج الرياح. ففي مختلف انحاء العالم، من اوروبا الى اسيا واميركا اللاتينية، تحولت الأسواق الناشئة الى «اسواق ضامرة» في اعين المستثمرين المذعورين.

لقد تعرضت الأسواق الناشئة الى شتى اصناف الأضرار بسبب خطايا التكنوقراط في المكسيك من جهة واثام المستثمرين انفسهم، من جهة أخرى. ففي خضم مساعيهم المحمومة نحو تحقيق اقصى العوائد المكنة، توجه المستثمرون، وخصوصا الأميركيين منهم، في السنوات الأخيرة الى اسواق اجنبية غالبا ما افتقروا الى فهم اليات حركتها بشكل جيد، ولكن عندما تعثرت البورصة المكسيكية، التي تعتبر النموذج الأمثل في بلدان العالم النامي، وذلك بعد ثلاثة اسابيع من اندلاع ازمة العملة المكسيكية (البيزو)، بدا وكأن جميع الأسواق الأخرى سائرة نحو الإنهيار ضمن عملية فقدان جماعي للأعصاب في كل مكان.

والواقع أن موجات الهلع قد ظهرت حتى في البلدان المتقدمة التي ظن المستثمرون انها تشبه نوعا ما المكسيك. فقد تعرضت أسواق المال في ايطاليا والسويد وأسبانيا الى خسائر باهظة. لكن بلدان أميركا اللاتينية كانت الاكثر تضرراً. فعلى الرغم من أن وزير المالية البرازيلي بيدر مالان كان محقاً عندما وصف المقارنات بين بلده والمكسيك باعتبارها «سطحية وساذجة»، فإن الأسواق تجاهلته تماما. وقد سارع وزير الإقتصاد الارجنتيني دومينغو كافالو الى الذهاب مرتين الى نيويورك بهدف تطمين المستثمرين هناك بأن «ما حدث في المكسيك لا يمكن ان يتكرر في الأرجنتين»، الا انه لم يلق اذاناً صاغية.

وتقول مجلة «النيوزويك» الاميركية، «لم يجد المستثمرون في الأسواق الناشئة وقتاً للتفكير، فقد كانوا يتدافعون نحو الخروج، كانوا في الواقع يبحثون عن اي بادرة قد توحي بالضعف المالي او باحتمال حدوث تقلبات حادة في العملة او شحة في السيولة. وبسبب ذلك لاقت الأسواق المتعاقبة نفس المصير الذي واجهته الأسواق الضعيفة. ففي هونغ كونغ حيث تعرض الدولار المحلي الى الهبوط عمد المتعاملون الى اعادة النظر في حساباتهم هناك».

أدى تسارع الأحداث وخطورتها الى اثارة تساؤلات جدية عن حقيقة وضرورة الأسواق الناشئة وعما اذا كان الإتجاه العالمي نحو فتح الاسواق المالية قد وصل الى نهاية مظلمة، وعما اذا اصبح الإقتصاد العالمي متاحا امام الجميع من دون وجود جهة تسيره. باختصار، هل الأزمة كانت ردة فعل مبالغا فيها، ام انها لا تعدو ان تكون مجرد نذير الى جميع البلدان التي فشلت حتى الآن في ادارة اقتصادها بمهارة وحذق؟.

وترى مجلة «النيوزويك» ان كلا العاملين ساهما في اندلاع الازمة. وتذكر في هذا الصدد ان الأسواق المالية، بالرغم من فوراتها العارمة، ما تزال تعتبر افضل الأدوات على المدى البعيد في الوصول الى انجح السياسات الإقتصادية. ولكن خلافا للإعتقاد السائد منذ الثمانينات، فان الأسواق المالية الحرة لا تسير دوماً بشكل امثل. فهي اشبه ما تكون بالديموقراطية التي وصفها تشرشل عندما قال: انها نظام سيء... مشكلته هي انه افضل بكثير من سواه. فالأسواق، رغم فوائدها المعروفة، تبقى دوما عرضة الى التقلبات الحادة والى سوء فهم حقيقة الأوضاع والمبالغة في ردة الفعل. وكنتيجة لذلك فان العديد من المستثمرين سيتعرضون في خضم الأزمة الحالية الى اضرار بالغة ستدفعهم حتما الى الخروج من الأسواق الناشئة نحو استثمارات تنطوي على قدر اكبر من الأمان تتمثل بالدرجة الأولى في السندات ذات العوائد العالية في البلدان الصناعية المتقدمة.

ويتفق العديد من المحللين على ان المكسيك تستحق ما حصل لها وذلك بعد ان اصبحت تعتمد بشكل مدمن على التدفقات قصيرة الاجل من رؤوس اموال المستثمرين في سوق الأسهم. ولكن بسبب ظاهرة عدوى الأسواق، فقد تنتهي اقتصادات نامية تتمتع بأوضاع أفضل الى نهايات أسوأ بكثير مما هي عليه في حقيقة الأمر. وقد ينجم عن ذلك تسريحات غير ضرورية للآلاف من العاملين. فعلى سبيل المثال، ما الداعي لأن تتعرض البرازيل التي تتمتع باحتياط قيمته ٤٣ مليار دولار وبفائض تجاري صحي الى هذه الأزمة القاسية التي ظهرت بهبوط نسبته ٣٣ في المائة في قيمة بورصتها؟ وهل تستحق ايطاليا مزيدا من الهبوط في عملتها؟ وما يقال عن اقتصادات أميركا اللاتينية يمكن ان يقال ايضا عن شرق اسيا التي، بعد ان تعرضت اغلب اسواقها في العام الماضي الى الهبوط، تتمتع الأن بمستويات عالية من الادخار وبموازين تجارية افضل.

يرى بعض الخبراء الماليين الدوليين ان بالامكان تحسين مستويات الأداء في الأسواق الناشئة. ويذكرون ان الحاجة الأن قد اصبحت ماسة الى ايصال معلومات افضل وبطريقة اسرع الى من يمتلكون القوة في الإقتصادات العالمية سواء صناديق الإستثمار او جهات الإستثمار المباشر.

ويقترح البعض في نيويورك وواشنطن ان يجري أنضمام المستثمرين في مجموعات رسمية يمكن لها أن تقوم بالأدوار الإستشارية والتعليمية التي يقوم بها الأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويذكر في هذا الصدد ان مثل تلك المجموعات قد تكون مفيدة خصوصا في الأسواق الكبيرة الناشئة مثل المكسيك.

ويذكر المحللون ان اهم ما افصحت عنه الأحداث، مثلما فعلت احداث ازمة العملات الأوروبية في عام ١٩٩٢، هو ان قدرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول السبع الكبار على مواجهة الازمات المالية الكبرى قد تضاءلت امام قوى رأس المال الخاص. ويعلق المحللون على ذلك بالقول ان الكيانات التي دعا اليها وساهم في خلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمتمثلة في اسواق المال الجديدة وفي الإقتصادات المفتوحة، قد همشت دور المؤسستين الماليتين الدوليتين بل وقاربت من الغائه. ومثلما يؤكد احد كبار المساعدين للرئيس المكسيكي ارنيستو زيديلو فان «صغار المستثمرين الأميركيين اصبحوا الأن هم المتحكمون بمسار الإقتصاد العالمي».

والمعروف ان اغلب هؤلاء المستثمرين هم الآن بشكل صناديق استثمار مشتركة او صناديق تقاعد. ويذكر ديفيد بل، كبير الإقتصاديين لدى مؤسسة «كيمبير» للسمسرة، أن الأزمة المالية الحالية هي «أول أزمة تشهدها صناديق الإستثمار المشتركة على المستوى الدولي خلال القرن العشرين». فمن بين اجمالي تدفقات رأسمالية قيمتها ٢٢٥ مليار دولار ذهبت في العام الماضي الى البلدان النامية، كانت قيمة رأس المال الخاص ١٧٠ مليار دولار، او نحو ثلاثة ارباع ذلك الإجمالي. اما قيمة المساعدات الرسمية من هذا الإجمالي فلم تتجاوز ٥٥ مليار دولار. وذلك حسب الأرقام الصادرة عن البنك الدولي. والجدير بالذكر ان اجمالي التدفقات حتى وقت قريب نسبيا (عام ١٩٨٩) لم يتعد ٨٠ مليار دولار كانت مساهمة رأس المال الخاص فيه نحو ٤٠ مليار دولار. اذ يذكر مسعود احمد، رئيس قسم الإقتصاد الدولي لدى البنك الدولي، «ان الجزء الأكبر من النمو في تدفق الأموال الى البلدان النامية قد نجم عن الأموال الخاصة».

وتؤكد «النيوزويك» على ان ما ساهم في تفاقم الأزمة المالية الأخيرة هو جهل المستثمرين بالأوضاع الحقيقية في المكسيك، وخصوصا مقدار ما بذرته من احتياطها الأجنبي، وبالإختلافات التي تميز الأسواق الناشئة الأخرى عن المكسيك. يقول احد المحللين ان «السبب الاساسي لجهل المستثمرين بحقيقة اوضاع المكسيك يرجع الى غياب المعلومات الدقيقة حول التغيرات اليومية والأسبوعية في الحساب الجاري وفي قيمة الاحتياط الأجنبي».

ويذكر المحلل ان الهلع شمل حتى اكثر المستثمرين رصانة واتزانا. اذ يقول «عليّ ان اعترف بأنني لم اتوقع ان ارى الهجوم يمتد ليشتمل على الدولار في هونغ كونغ».

وقد دفع غياب بنك للمعلومات وهي التي تعاون المستثمرين في التوصل الى حقيقة الأوضاع في الأسواق الناشئة بالإقتصادي الفرنسي، مارك اوزان، الذي شكل لجنة مهمتها استقطاب مموليين ومستثمرين الى مجموعة أطلق عليها اسم «مجموعة المستثمرين العالمية» ستمثل هيئة جديدة تمثل صناديق الإستثمار. ويقول اوزان ان هذه المجموعة «ستكون اول وسيط بين الحكومة والأسواق» تشتمل على الصناديق المشتركة وصناديق التقاعد وشركات التامين وممثلين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك ووكالات التنمية.

نسبة التغيير في أداء الأسواق الناشئة				
الدول	من ١٩٩٤/١/١ الى ١٩٩٤/١٢/٢٠	من ١٩٩٤/١٢/٢٠ الى ١٩٩٥/١/٦	من ١٩٩٥/١/٦ الى ١٩٩٥/١/١٣	من ١٩٩٢/١/١ الى ١٩٩٥/١/١٣
اميركا اللاتينية	‎-١٦,٦	‎-١١,٧	.	‎-١٥,١
الأرجنتين	٦٤,٥	١٤,٢	‎-٤,٩	٨٧,٤
البرازيل	٤٩,١	‎-٤,٥	.	١٠٧,٤
تشيلي	١٣,٦	١٤,٤	.	١٤٠,٢
كولمبيا	‎-١٨,٦	‎-٣٦,٠	‎-٢,٥	‎-١٩,١
المكسيك	٦٤,٠	‎-١٢,٩	‎-١٠,١	٦٣٩,٧
بيرو	٤,٧	٠,٠	٠,٢	‎-١٤,٠
اوروبا	٣,٩	٠,٠	١,٨	غير متوفرة
اليونان	٤,٣	‎-٠,١	٢,٢	١٨,٥
المجر	غير متوفرة	٠,١	٦,٦	غير متوفرة
البرتغال	٥١,٠	‎-٠,٦	٠,٠	١٧,٥
روسيا	٤٤,٠	‎-٧,٧	‎-١٠,١	٥٣,٩
تركيا	١٢,٦	‎-٤,٦	‎-٠,٤	٣,٠
اسيا	‎-٧,٥	٥,٣	‎-٦,١	٢,٢
الصين	١٤,٦	١,٧	‎-٤,٣	٧١,٣
الهند	٣٢,٣	١٢,٤	.	٢٦,٤
باكستان	٣١,٢	‎-٦,٠	‎-١,٨	٧٣,٤
تايوان	٢٣,٢	٥,٧	‎-١٢,٨	٢١,٣
كوريا الجنوبية	‎-١٩,٧	١,٨	‎-٦,٨	٩٢,٢
جنوب شرق اسيا	‎-١٤,١	١,٣	‎-١٢,٨	١٤٤,٥
هونغ كونغ	‎-٩,٩	٢,٨	‎-٤,٨	٤٢,٤
اندونيسيا	‎-٧,٢	٣,٢	‎-٩,٤	١٢٨,٦
ماليزيا	‎-٤٣,٥	٠,١	‎-٣,٢	٥٣,٣
الفليبين	١٦,٠	١,٤	‎-٤,٨	١٩,٧



العجز التجاري الأميركي في قمته والآتي أعظم

■ حذرت وزارة التجارة الأميركية من أن الولايات المتحدة تتجه بسرعة نحو اكبر عجز تجاري في البلاد في الوقت الذي ادى فيه الإقتصاد القوي الى ارتفاع الواردات والى مستوى قياسي للشهر السابع على التوالي في تشرين الثاني (نوفمبر).

وزاد العجز التجاري الشهري على نحو غير متوقع بنسبة ٤,٣ في المائة عن تشرين الأول (اكتوبر) الى ١٠,٥ مليار دولار رغم ارتفاع الصادرات ايضا بمستوى قياسي. لكن توقع محللون ان ينكمش العجز بين الصادرات والواردات الى ٩,٦ مليار دولار.

وعلى اساس اداء الإقتصاد في الأحد عشر شهرا الأولى من العام الماضي قدرت وزارة التجارة ان العجز في تجارة السلع في عام ١٩٩٤ بأكمله سيصل الى ١٥٢,٥ مليار دولار وسيفوق العجز القياسي السابق الذي سجل في عام ١٩٨٧ .

وقال محللون ومسؤولو ادارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون ان زيادة العجز يثبت حيوية الإقتصاد وتوقعوا حدوث تحسن في العام الحالي في الوقت الذي يضيف فيه الشركاء التجاريون في الخارج، «بعضاً من قوة الدفع».

وقال ديفيد جونز محلل الإقتصاد في مؤسسة «اوبري لانستون» في نيويورك: «لا بد ان يتحسن العجز العام بحلول النصف الثاني من العام (الحالي) في ضوء استئناف النمو في أوروبا ومن المحتمل ايضا في اليابان».

وما زال الوضع في اليابان غامضا بعد الزلزال المدمر الذي سيتطلب عمليات اعادة بناء ضخمة وكذلك الحال بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين الاخرين مثل المكسيك التي تحاول اشاعة الإستقرار في اقتصادها بعد خفض قيمة البيزو بنحو ٤٠ في المائة منذ منتصف الشهر الماضي مما سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع المكسيكية في الأسواق الأميركية. وقال ايفريت ايرليتش وكيل وزارة التجارة الأميركية: «هناك مشكلة بالطبع حول ما سوف يحدث في المكسيك واليابان وهما مصدران رئيسيان للغموض الذي نشهده الآن بشكل يومي».

ولا يشمل الميزان التجاري الشهري سلعاً مثل السيارات واجهزة التلفزيون لكنه يتضمن خدمات مثل السفر والسياحة والتي تؤدي بشكل منتظم الى فائض يعوض جزئيا العجز الكبير المستمر في تجارة السلع المنظورة.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) قفز العجز في تجارة السلع المنظورة من ١٥,٠٥ مليار دولار في تشرين الأول (اكتوبر) الى ١٥,٥٦ مليار دولار وارتفع فائض الخدمات من ٤,٩٥ مليار دولار في تشرين الأول (اكتوبر) الى ٥,٠٣ مليار دولار.

وتستأثر اليابان بأكبر حصة في عجز التجارة الأميركي. وهبط العجز الأميركي في المبادلات التجارية الثنائية مع اليابان في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بنسبة ٧ في المائة الى ٦,٢ مليار دولار ولكن في الأحد عشر شهرا الأولى من العام الماضي وصل عجز التجارة مع اليابان الى اكثر من ٦٠ مليار دولار متجاوزا المستوى القياسي للعام السابق كله والذي بلغ ٥٩,٤ مليار دولار.

ويزيد رقم العجز مع اليابان في الأشهر الأحد عشر الأولى من ١٩٩٤ عن نصف اجمالي عجز تجارة السلع في نفس الفترة من العام الماضي البالغ ١٥٣,٧ مليار دولار.

وتسهم تجارة السيارات بنحو ثلثي مجمل عجز التجارة الأميركي مع اليابان وتشكل مصدرا مستمراً للخلاف بين البلدين حول تحرير التجارة. وحذر وولتر مونديل سفير الولايات المتحدة في اليابان في الشهر الحالي من أن اليابان ستواجه «عواقب وخيمة» اذا لم توافق شركات صناعة السيارات اليابانية على شراء مزيد من اجزاء السيارات الأميركية.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي زاد العجز الأميركي مع المكسيك الى اربعة امثال رقم الشهر السابق من ٨٩ مليون دولار الى ٣٧٨ مليون دولار مما يصعب من قدرة إدارة كلينتون على حشد تأييد الكونغرس للحصول على ضمانات اميركية لقيمة البيزو المتداعية.

وقال ايرليتش: «هناك جانب ايجابي في الصورة التجارية والقوة الدافعة الآن وراء عجز التجارة الأميركي يكمن في مستويات الإستثمار المرتفعة جداً».

لكن هبط عجز التجارة مع الصين بنسبة ١٧ في المائة من ٣,٤٨ مليار دولار في تشرين الأول (اكتوبر) الى ٢,٨٩ مليار دولار في تشرين الثاني (نوفمبر) بينما عجز التجارة مع أوروبا الغربية ارتفع من ١,٥ مليار دولار في تشرين الأول (اكتوبر) الى ١,٩٦ مليار دولار في الشهر التالي.

وتشير ارقام وزارة التجارة الى ارتفاع اجمالي الواردات بنحو ٢,٥ في المائة الى ٧١,٧ مليار دولار في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي فيما ارتفعت مشتريات السلع والمواد المصنعة الأجنبية بنحو ٦١١ مليون دولار عن رقم الشهر السابق وزادت واردات السلع الرأسمالية بنحو ٤٠٤ ملايين دولار أخرى.

كما ارتفعت قيمة واردات المنتجات النفطية من ٤,٠٣ مليار دولار في تشرين الثاني (اكتوبر) الى ٤,٣٦ مليار دولار في تشرين الثاني (نوفمبر) بسبب ارتفاع سعر برميل النفط الخام المستورد من ١٤,٨٣ دولار الى ١٥,٣١ دولار. وارتفع اجمالي الصادرات بمعدل قياسي بلغ ٢,٢ في المائة الى ٦١,٢ مليار دولار.

وارتفعت صادرات الطائرات التجارية في تشرين الثاني (نوفمبر) بنحو ٤٥٠ مليون دولار الى ١,٥٨ مليار دولار.

المجلد الثاني - العدد الخامس - شباط / فبراير ١٩٩٥ Vol. 2 No. 5 February 1995. 12

هبوط الأسعار ساعد على النهوض الإقتصادي في الغرب

النفط سيبقى رخيصاً لكن الهزات النفطية غير مستبعدة

■ أجرى مراسل جريدة «وول ستريت جورنال» في جنيف حديثاً مع الخبير النفطي ليو درولاس الذي رأس قسم البحوث في «مركز دراسات الطاقة العالمية» في لندن، وهو المركز الذي أسسه الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي السابق. وفي هذا الحديث تناول الخبير المذكور عدداً من المواضيع النفطية التي تشغل المنتجين والمستهلكين. وفي ما يلي نص أسئلة المراسل بوشان بحري وأجوبة الخبير درولاس عنها:

□ ما هي النظرة الى أسعار النفط في السنتين القادمتين؟

- من المستبعد بصورة عامة ان ترتفع الأسعار كثيرا. ذلك أن هناك عدداً من العوامل التي تدعو الى التشاؤم بالنسبة الى أسعار النفط. فبالقيمة الإسمية للأسعار من المرجح أن تضعف لا ان تقوى. أما بالقيمة الحقيقية، فان أسعار النفط سوف تواصل الهبوط كما حدث منذ ١٩٩٠. فالإتجاه الى هبوط.

□ هل ما زال لمنظمة «أوبك» شأن؟

- نعم لها شأن. دعني أجيب عن ذلك بأن أسألك ان تتصور المملكة العربية السعودية تنتج مليون برميل في اليوم إضافة الى ما تنتجه الآن. عندئذ تنهار الأسعار. لكن «أوبك» الآن هي ناد يضم عدداً قليلاً من الأعضاء هم: السعودية والكويت وفنزويلا وإيران - وإن لم يكن لديها طاقة انتاج اضافية - ثم دولة الإمارات العربية المتحدة على الهامش. هذه البلدان لديها طاقة إنتاج إضافية لكنها لا تستخدمها. وفي غضون ذلك هبطت التكاليف. ولذا فان بقية العالم أخذ ينتج مزيداً من النفط بكلفة أقل. وسوف يعود الإتحاد السوفياتي السابق الى الأسواق. هناك نفط كثير، وهذا يعني أن السعر هو أعلى مما يفترض فيه أن يكون لولا ذلك. إن «أوبك»، أو على الأقل الدول الرئيسية فيها، ما زالت ذات شأن.

□ ما هو دور أسعار النفط في النهوض الإقتصادي الراهن؟

- كون أسعار النفط مخفوضة الآن أمر يساعد الإقتصاد العالمي قليلا. لكن أسعار النفط لم تعد تلعب الدور المهم الذي كان لها في السبعينات، لأن أهميتها باتت أقل في الإقتصاد العالمي. ذلك أن نصيب النفط من الطاقة الأولية في العالم هي الآن ٤٠٪ بينما كانت من قبل في السبعينات أكثر من ٤٥٪. وقد تكيفت الأوضاع الإقتصادية العالمية مع التضخم الناجم من النفط وباتت أقدر على تجاوز التقلبات في أسعار النفط. لكن علينا ألاَّ ننسى أن النفط ما زال يشكل القطاع الأكبر من قطاعات الطاقة، ولهذا يلعب دوراً رئيسياً في الإقتصاد العالمي.

□ كيف تكيفت الأوضاع الإقتصادية؟

- فلنعد الى الوراء الى الأزمتين النفطيتين في ١٩٧٣ و١٩٧٩. حينئذ لم تكن الحكومات تعرف كيف تتصرف ازاء ارتفاع أسعار النفط الى ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كانت عليه. فقد ارتفعت المستوردات النفطية ارتفاعاً هائلاً مما أوقع العديد من تلك البلدان في عجز في حسابها الجاري فجأة. ونتيجة لذلك هبطت أسعار صرف عملاتها، مما زاد من الطلب على منتجاتها. ففي ظروف كهذه، وفي غير إبطاء لعجلة الإقتصاد المحلي يحدث التضخم. وقتها لم تتحرك البلدان المعنية بسرعة لإبطاء حركة إقتصادها كما يجب، مما أدى الى مسلسل تصاعد الأسعار والأجور.

أما الآن فان السلطات النقدية تعرف مدى الضرر الناجم من التضخم، وهي بالتالي أكثر تنبهاً وإستعداداً لمقاومته. فأي اختلال في الأسعار مرده الى النفط سوف يؤدي الى إجراءات موازنة.

□ هل هناك ما يكفي من نفط وطاقة إنتاجية؟

- في الوقت الحاضر هناك فائض في الطاقة الإنتاجية نسبته ٨٪، بما في ذلك العراق، لكن باستثناء الإتحاد السوفياتي السابق. وهذا كاف تماماً. لكننا بحلول عام ١٩٩٧ سوف نحتاج الى النفط العراقي في حال إستمرار النهوض الإقتصادي.

ومما لا شك فيه ان العالم يملك الموارد الكافية لتغطية زيادة كبيرة في استهلاك النفط. والمقصود بذلك النفط في باطن الأرض. لكن المشكلة الكبرى هي التمويل اللازم لإستخراجه والحفاظ على مستوى الطاقة الإنتاجية وزيادتها في البلدان المنتجة الرئيسية في الشرق الأوسط مثلا. فاذا دعت الحاجة الى زيادة الطاقة الإنتاجية، فإنه يجب ان تتوفر أموال لهذا الغرض، أو تدعى الشركات الخاصة الى تطوير الموارد الإضافية اللازمة. فهل يتم ذلك؟ هذا هو السؤال الكبير. فاذا لم يحدث ذلك، فقد تنشأ مشكلة خطيرة مع دخولنا في القرن الواحد والعشرين. ليس في الدورة الإقتصادية الراهنة، إنما في الدورة الإقتصادية المقبلة.

□ هل اصبحت الهزات النفطية شيئاً من الماضي؟

- إنك تستطيع أن تستبعد الهزات النفطية. فالعالم الصناعي المتطور ما زال يعتمد أكثر فأكثر على نفط الشرق الأوسط. الولايات المتحدة وحدها تستورد من الشرق الأوسط ١١٪ من إستهلاكها، و٢٢٪ من مستورداتها النفطية. وأوروبا واليابان أكثر منها إعتمادا على النفط المستورد. فأوروبا تعتمد على الشرق الأوسط بما نسبته ٣٣٪ من استهلاكها و٤٣٪ من مستورداتها. واليابان تعتمد على الشرق الأوسط بما نسبته ٧٠٪ من استهلاكها و٧٢٪ من مستورداتها. وهذه الأرقام في تزايد.

إن الناحية الإستراتيجية المتعلقة بأمن الإمدادات هي في غاية الأهمية. ذلك أن كميات كبيرة جداً من النفط تأتي من منطقة غير مستقرة. فهناك نزاعات بين البلدان. وهناك عدم استقرار داخل تلك البلدان. وهناك مشكلات مالية وعجز متفاقم ونفقات متزايدة على التسلح. فالعناصر القائمة هذه كفيلة باحداث اي شيء. وأنت لا تستطيع ان تستثني من ذلك حدوث هزة خطيرة ومرعبة. فاذا حدث، مثلا، انقطاع كبير في امدادات النفط بسبب أحداث أمنية في بلد كبير الإنتاج كالمملكة العربية السعودية - كأن تندلع ثورة لا سمح الله - فإن ذلك بطبيعة الحال يشكل مشكلة عويصة للإقتصاد العالمي.

وما زال العراق يشكل خطراً طالما أن النظام الحالي قائم فيه. أما إيران فتعاني من مصاعب مالية، ومن مشكلات سياسية أيضاً، وحكومتها غير محبوبة لا في الداخل ولا في الخارج. والمملكة العربية السعودية تعاني من مشكلات مالية، ومن بعض المشاكل السياسية أيضاً.

والكويت ما زالت عرضة للخطر كما كانت من قبل. ومنطقة بحر قزوين الى الشمال هي أيضا تغلي بالنقمة.

دور أسهُم النفط في تنشيط أسواق المال

■ *عندما طرحت دعوتي الى بيع شركات النفط العربية للقطاع الخاص على خبراء نفطيين وديبلوماسيين ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، كانت اهم* الحجج التي أقامها بعض هؤلاء ضد هذه الدعوة، إن الفكرة في حد ذاتها طوباوية وأنها لن تتحقق عملياً لأن ملاك آبار النفط من ملوك وأمراء وشيوخ لن يسمحوا بحدوث ذلك. وأن بيع شركات النفط سيؤدي الى حرمان الدولة النفطية من مصدر دخلها الأساسي. وأثار البعض المخاوف من السيطرة الأجنبية. ودفعت بعض الآراء المعارضة بعدم أهلية القطاع الخاص العربي لإمتلاك شركات النفط، لا مالياً ولا إدارياً. وحذر البعض من أن إنهاء سيطرة الدولة على النفط ستعني عملياً إنهاء قدرة أوبك على تسعيره في السوق.

وقد أجبت ضمناً في مقالين سابقين في هذا المكان على بعض الحجج المعارضة. وفضلت أن أفرد لبعضها الآخر مكاناً أفسح هذه المرة. وسأتناول بصورة رئيسية طبيعية الفكرة والدعوة الى بيع شركات النفط العربية للقطاع الخاص وهل هي فكرة طوباوية أم واقعية. كما سأتناول عرض الحقائق التي تبين أهلية القطاع الخاص العربي مالياً وإدارياً لامتلاك شركات النفط العربية. على أنني بعد ذلك سأنتقل الى تحليل العلاقة بين تمليك شركات النفط العربية للقطاع الخاص وتحويل أسواق المال العربية الى أسواق عالمية.

أولا: هل هي فكرة طوباوية؟ جوابي هو بالنفي. لأن إرادة ملوك وأمراء وشيوخ النفط لا تقدر على وقف مسار التاريخ. لقد وجد هؤلاء أنفسهم وسط الطوفان في السبعينات ومدفوعين الى رفع أسعار النفط والى تأميم شركات النفط في بلدانهم. إن نقل ملكية أرامكو في السعودية مثلا الى الحكومة السعودية بالكامل لم يتم باختيار الحكومة السعودية ولكنه وقع تحت ضغط تطورات عالمية كانت كلها تسير في هذا الإتجاه. لقد فتح تأميم صناعة النفط في إيران في بداية الخمسينات، ثم سقوط مصدق، الباب لتيار عارم ظل يتعاظم ويتعاظم حتى تحول الى طوفان في السبعينات. فلم يكن امام الحكومات النفطية سوى السير في طريق امتلاك الصناعة النفطية بالكامل.

وحتى نستمر مع المثال السعودي فان ترتيبات نقل ملكية الشركة العربية الأميركية للزيت (ارامكو) الى الحكومة السعودية بدأت في السبعينات، ولكنها لم تكتمل الا في عام ١٩٩٠!

وفي اطار صيغة ارامكو فإن الملكية أصبحت من نصيب الدولة السعودية أما الإدارة فكانت من نصيب شركات النفط الأجنبية صاحبة الإمتيازات.

والإتجاه التاريخي الآن هو لمصلحة اشاعة العلاقات الرأسمالية وتحرير سبل امتلاك رأس المال بصوره المختلفة، وانهاء صور احتكار الملكية خصوصا في صورها العينية. ففي اطار سياسة التمليك الصناعي (Privatization) التي تجتاح العالم منذ منتصف الثمانينات تضعف كثيراً مبررات حبس الثروة النفطية عن التداول بين أيدي الناس في صورة تداول لأسهم شركاتها. وفي إطار سياسة التمليك الصناعي ايضا سيبدو الإقتصاد القائم على إحتكار الدولة وسيطرتها جزيرة شاذة ومعزولة في عالم العلاقات الإقتصادية الدولية.

إن عدداً من الدول النفطية في أوبك قد تحول من دول ذات فوائض مالية الى دول مدينة، ومثل ذلك اندونيسيا ونيجيريا والجزائر وفنزويلا. وهي دول كبيرة ولها وزنها داخل اوبيك. ومع تفاقم مديونية هذه الدول فان احد الحلول الإقتصادية للمساهمة في حل أزمة المديونية هو بيع أسهم شركات النفط للجمهور. وان من يعتقد باحتمال دوام «الإقتصاد الوردي» في الخليج العربي هو شخص واهم لأن هذا الإقتصاد الوردي في ذبول ظاهر.

الخطورة الوحيدة التي تهدد بيع أسهم الشركات النفطية للجمهور والقطاع الخاص العربي هو ان يركب بعض الحكام النفطيين «بعير العناد» ويحول دون تحقق ذلك سلميا وبطرق سليمة. وفي هذه الحالة ستتدهور أوضاع الدولة الإقتصادية وتقع الدولة في مواجهة مروعة مع القطاع الخاص الذي نما وكبر ويبحث عن حقوقه الشرعية ولم يعد يكتفي بمجرد عطايا يحصل عليها من الحاكم.

وهنا فإنني انتقل مباشرة الى مسألة أهلية القطاع الخاص ماليا وإداريا لامتلاك اسهم شركات النفط العربية. ولن اتحدث هنا عن القطاع الخاص في دولة عريقة مثل مصر نشأ فيه القطاع الخاص الرأسمالي بمفهومه الحديث في اعقاب الحرب العالمية الأولى، اي مضى على بدء تكوينه ثلاثة أجيال، ولكنني سأتحدث عن القطاع الخاص في الدولة النفطية العربية الأكبر وهي السعودية، وهو قطاع خاص لم يكتمل جيله الأول حتى الآن حيث بدأ في التشكل بالصورة الحديثة في منتصف السبعينات فقط.

لقد أتاحت الموارد النفطية في السعودية قدراً هائلاً من التدفقات المالية في السوق المحلية استفاد منها القطاع الخاص في إقامة إستثمارات في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وبلغت قيمة استثمارات القطاع الخاص السعودي في القطاع الصناعي فقط (باستثناء صناعات النفط والغاز والمنتجات النفطية والبتروكيماويات والتعدين) في عام ١٩٩٠ حوالى ١٠٢ مليار ريال سعودي. وتركز معظم هذه الإستثمارات في الصناعات الكيمياوية (٦٠٪) وصناعات مواد البناء (١٦٪) والصناعات المعدنية (١١٪) والصناعات الغذائية (٧٪).

ويحقق القطاع الخاص السعودي تقدماً كبيراً سواء في مجالات تنويع الإنتاج الداخلي أو في مجالات تنويع أسواق التصدير. إضافة الى استثمار قدر من قدره التمويلية في الدول العربية اما مباشرة او بالمشاركة مع شريك محلي. وفي الوقت الذي حصل فيه القطاع الخاص السعودي على رأس ماله الأول من عائدات تصدير النفط التي تحصل عليها الدولة، فانه محروم من إستثمار ارباح هذا الرأسمال الأولي في قطاع النفط ذاته. وهذه مفارقة عجيبة وحالها كحال أحد الرعاة يوزع من لبن بقرته على رعيته، ثم يحرم عليهم المشاركة في اطعام هذه البقرة من خبز او شعير جاء نتيجة استثمار لبن البقرة الحلوب!

إن تنمية وتطوير القطاع النفطي العربي تحتاج حتى نهاية القرن الحالي الى حوالى ٥٨ مليار دولار. فمن اين للحكومات النفطية وحدها بهذه الأموال وهي التي بدأت تفرض الضرائب على شعوبها، وتقترض من الخارج لتمويل مصاريفها الجارية! الحل مرة أخرى هو في يد القطاع الخاص العربي الذي يملك سيولة ضخمة، حتى في الدول المدينة مثل مصر والمغرب والأردن وتمكنه من المساهمة في ملكية وإدارة شركات النفط العربية.

على أن الأهم من هذا وذلك ان تمليك صناعة النفط العربية للقطاع الخاص سيسمح بفتح الطريق لعلاقات إقتصادية صحيحة في الداخل ومع العالم الخارجي. فاذا كانت الدول العربية تتصايح بضرورة أن تصبح مركزاً إقتصادياً ومالياً وعالمياً، فان شرط تحقيق ذلك هو تحرير سوق رأس المال بالكامل في العالم العربي. ولا يستقيم مثل هذا التحرير مع حبس جزء كبير من رأس المال العيني - الا وهو الثروة النفطية - عن التداول في السوق. وأسوال المال العربية - خصوصا أسواق الأسهم - فهو في أشد الحاجة اليوم الى بيع شركات النفط وإطلاق تداول أسهمها في السوق لأن هذا من شأنه أن يؤدي الى:

أولا: توفير أدوات إستثمار إضافية غير موجودة حالياً، بما يقضي على ظاهرة نقص أدوات وأوعية الإستثمار وانخفاض عدد الأوراق المالية المتداولة في السوق، ولكنه سيؤدي الى إضافة أسهم من نوع خاص:

فهي: أ - أسهم مضمونة مرتفعة الربحية والقيمة.

وهي: ب - أسهم يمكن تقويمها وتحديد قيمتها عالمياً ولا تخضع أسعارها لاعتبارات التداول المحلي.

وهي: ج - أسهم يمكن قيدها بسهولة في أسواق عربية وعالمية، مما يؤدي الى تحويلها الى مؤشر يوجه أسعار أسهم القطاعات الأخرى في أسواق المال العربية.

ثانيا: امتصاص قدر ضخم من السيولة المحلية والفوائض المالية التي تسير في اتجاهين، اما المضاربة التي لا تقوم على أسس إقتصادية محلياً، أو الإتجاه للإستثمار في الخارج بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر واضحة وجلية.

وعلى سبيل المثال فقد شهدت أسعار الأسهم في عدد من أسواق المال العربية (خصوصا في مصر والسعودية) ارتفاعات حادة خلال العام الماضي، ليس بسبب القيمة الإقتصادية للأسهم، ولكن بسبب وجود سيولة كثيرة جدا تطارد عددا من الأسهم قليل جدا. وهذه المفارقة أدت الى ارتفاعات غير مبررة لأسعار الأسهم. وهذه الظاهرة ستستمر ما لم يزدد بقوة عدد الأسهم والأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق. وهنا فان أسهم شركات النفط ستكون حجر الزاوية في توفير هذه الزيادة.

ولنا أن نتصور مثلاً أن أسواق مسقط وعمان والكويت والقاهرة وبيروت تبيع وتشتري أسهم شركات نفط السعودية والكويت والعراق والإمارات ومصر وسورية وغيرها. إن هذه الأسهم ستجذب قدراً كبيراً من السيولة المحلية. وفي هذا محاسن كثيرة، فهو يرفع معدل الإدخار والإستثمار. ويقلل معدلات نمو الإستهلاك، ومعدلات التضخم.

كما أن بيع أسهم شركات النفط سيؤدي الى جذب قدر كبير من الإستثمارات العربية في الخارج سواء المالية او العينية، وتقدر قيمة هذه الإستثمارات بحوالى ٧٠٠ مليار دولار، معظمها موظف في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. ويتعرض بعضها لخسائر بسبب تقلبات أسعار الفائدة أو تقلبات أسعار العملات. ان هذه الإستثمارات العربية في الخارج ستظل كما هي، ما لم تتوافر أطر جديدة وثورية للإستثمار في العالم العربي. ونظراً الى ان توسيع الطاقة الإستيعابية لقطاعي الزراعة والصناعة محكوم بزيادات الإستثمارات الحكومية المتوقع تحقيق توسعات كبيرة في الطاقة الإستيعابية بسبب عجز الدولة النفطية عن الإستثمار بالمعدلات المطلوبة. ولهذا فان فتح القطاع النفطي للإستثمار أمام القطاع الخاص هو السبيل المنطقي لتصحيح الإختلالات ومعالجة الإختناقات الإقتصادية.

ويقول قائل، وماذا سيبقى للدولة من مصدر للإيرادات بعد أن تتخلى عن ثروتها النفطية؟ والجواب على ذلك ان الدولة في بريطانيا والولايات المتحدة وفي غيرهما من دول العالم التي اتجهت أخيرا لبيع شركاتها النفطية للقطاع الخاص، تحصل على إيرادات من قطاع النفط من خلال الضرائب المفروضة على الإنتاج. فالحكومة البريطانية لا تقوم ببيع النفط والحصول على إيرادات التصدير. ولكن شركات النفط والغاز هي المسؤولة عن استخراج وتصنيع وبيع النفط ومنتجاته. هذه الشركات مثلها مثل الشركات الأخرى تدفع ضرائب للدولة عن كل برميل تستخرجه، او عن كل غالون من المنتجات النفطية تبيعه، إضافة الى ضرائب الأرباح التجارية والصناعية العادية.

ان الدولة النفطية في الخليج او في مصر او في العراق وغيرها ببيع أسهم شركات النفط للقطاع الخاص ستحصل على موارد مالية ضخمة من خلال قيام الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص بتمويل مشترياتهم من الأسهم. وبعد بيع شركات النفط سيظل للدولة حق الحصول على ايرادات نفطية. ليس بواسطة احتكار انتاج وبيع النفط، ولكن من خلال نظام ضريبي عادل يشجع الإستثمار ويراعي أحوال المستهلكين ودافعي الضرائب.

لقد أن الأوان ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين الى توسيع قاعدة الملكية الصناعية والمشاركة الإقتصادية في العالم العربي. أن الأوان الى تعظيم طاقات أسواق الأسهم وأسواق المال العربية. أن الأوان الى توفير أوعية استثمار ملائمة لجذب إستثمارات عربية في الخارج نحن احوج ما نكون اليه. أن الأوان للبدء في سياسة «انفتاح نفطي» من خلال فتح الباب امام القطاع الخاص لتملك صناعة النفط العربية. إن هذا هو بداية الطريق الحقيقي لإطلاق طاقات الإقتصاد العربي من القمقم التي هي محبوسة فيه حالياً.

إبراهيم نوّار (عن «القدس»)

يتزايد الطلب ولا ترتفع الأسعار

النفط الآتي من خارج «أوبك» يغرق الأسواق ويغير قواعد اللعبة!

■ الطلب العالمي على النفط آخذ في التزايد، لكن أسعار النفط لا ترتفع بالقياس. بل هي تنخفض من الناحية الفعلية بالنظر الى هبوط سعر صرف الدولار وارتفاع التضخم. والسبب في ذلك هذه المرة ليس خرق اعضاء منظمة «أويك» لحصصهم المقررة كما جرت العادة، بل نزول كميات كبيرة من النفط الى الأسواق من خارج الدول المنتجة في «أويك».

وهذا الإغراق النفطي من خارج «أويك» يشكل مفاجأة غير منتظرة في الأسواق، نظراً لأن الكميات النفطية المنتجة خارج «أويك» كانت قد بدأت بالهبوط منذ عام ١٩٨٨، ولذلك، فانه على الرغم من التزام دول «أويك» بحصصها دولة دولة وبسقف الإنتاج الإجمالي كمجموعة، وعلى الرغم من ارتفاع الطلب العالمي بصورة ملحوظة، ظلت أسعار النفط مخفوضة مما يشكل ضغطاً شديداً على الموارد المالية للدول النفطية الأساسية.

وتعود هذه الزيادة في الإنتاج خارج «أويك» الى عدد من العوامل منها:

١ - دخول لاعبين جدد على الساحة النفطية، وفتح مساحات كبيرة من الأراضي للمسح والتنقيب لم تطرق من قبل.

٢ - دخول تكنولوجيا جديدة ومتقدمة على أعمال التنقيب والحفر والإستخراج، مما جعل من الممكن القيام بأعمال حفر واسعة في البحار العميقة، وهو ما لم يكن ميسوراً من قبل إلا على السواحل الضحلة نسبياً.

٣ - تحسين طرق الإستخراج من الآبار القديمة وإعادة الإنتاج من آبار كانت في حكم الناضبة.

٤ - تحسن اداء الشركات النفطية سواء على الصعيد الإداري او على الصعيد الإنتاجي.

٥ - هبوط كلفة الإنتاج في الحقول الصعبة بفعل إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ومن المواقع الجديدة المطروقة حديثاً، وخاصة في الصين وفيتنام وروسيا، مساحات واسعة لم يكن مسموحاً للشركات الأجنبية أن تطرقها، وباتت الآن متاحة ويتقاطر عليها الخبراء الأجانب من كل حدب وصوب. أما تحسن الإنتاج القديم فيتمثل في الدرجة الأولى في المنحدر الشمالي لولاية الاسكا الأميركية، وفي بحر الشمال.

ففي الاسكا ظلت الابار القديمة تنتج بمعدلات أعلى كثيراً من توقعات الحكومة، وبنسبة وصلت الى الثلثين. وفي بحر الشمال حيث كان الإعتقاد السائد أن الآبار البحرية بلغت ذروتها بعد ٢٥ سنة من الإنتاج وأخذت بالإنحدار، عادت تلك الابار الى انتاج ما نسبته ٢٠ في المائة اكثر من السنة الماضية.

ويقدر لإنتاج الدول النفطية خارج «أويك» ان يصل في هذه السنة الى أكثر من ٣٩ مليون برميل في اليوم بزيادة ٦٠٠ الف برميل في اليوم عن السنة الماضية (وبزيادة ١٥ مليون برميل في اليوم عن انتاج «أويك» مجتمعة).

حتى أن الأمين العام السابق لمنظمة «أويك» الدكتور سويروتو (اندونيسي) قال تعليقا على ذلك: «إن الزيادة في الإنتاج من خارج «أويك» تغير قواعد اللعبة».

وقد قدرت وكالة الطاقة الدولية في باريس ان الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط للسنة المقبلة سوف تاتي غالبيتها من دول خارج «أويك». وقدرت الوكالة الزيادة المذكورة بحوالى ١,١ مليون برميل في اليوم.

ومن معالم تغير قواعد اللعبة ان الأسعار الراهنة خالفت توقعات الخبراء في مطلع التسعينات حين بلغت ذروة مقدارها ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد، وكان الإعتقاد السائد بأنها سوف تصل الى ٣٠ دولاراً في ١٩٩٥ بفعل ارتفاع الطلب وتباطؤ الإنتاج.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية الى ان امدادات «أويك» لهذه السنة لن تتجاوز ٢٥ مليون برميل في اليوم، بما في ذلك الكميات اللازمة للمخزونات، اي ان انتاج «أويك» في هذه السنة سوف يبقى على حاله. كذلك توقعت ان ترتفع الصادرات الروسية من النفط خلال السنة الجارية بما معدله ٢٠٠ الف برميل في اليوم، لتصل الى ٢,٤ مليون برميل في اليوم للسنة بكاملها. وربما كان من المحتمل ان ترتفع الصادرات الروسية الى اكثر من هذا المستوى بعد الغاء الكوتا على التصدير.

من جهة ثانية، ذكرت مصادر في «منظمة الخليج للإستشارات الصناعية» ان دول مجلس التعاون الخليجي سوف تنفق ٢٠ ملياراً من الدولارات لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط الخام، بالإضافة الى ١٠ مليارات أخرى على مشاريع التنويع الصناعي لتخفيف الإعتماد على العائدات النفطية.

والدول الخليجية الوحيدة التي تستثمر الآن في زيادة طاقتها الإنتاجية هي المملكة العربية السعودية التي رفعت هذه الطاقة من ٩,٦ مليون برميل في اليوم الى ١٠ ملايين برميل، وتعمل على زيادتها الى ١٢ مليوناً بحلول العام ٢٠٠٠.

توتر في «اوبك» والغابون تهدد بالانسحاب

■ قالت وكالة الطاقة العالمية في احدث تقاريرها الشهرية عن سوق النفط ان الصادرات من الإتحاد السوفياتي السابق، التي تشكل الصادرات الروسية ٩٠ في المائة منها، سترتفع الى ٢,٦ مليون برميل يوميا في الربعين الثاني والثالث من السنة الجارية.

وأفادت الوكالة «ان تقديرات صادرات الإتحاد السوفياتي السابق الصافية للسنة ١٩٩٥ يجري رفعها لكي تعكس فرص التصدير المتزايدة بعد أن تأخذ في الإعتبار التغيرات القانونية الحديثة التي تلغي نظام تصدير النفط الخام».

وتعني توقعات الوكالة زيادة تصل هذه السنة الى ٧٠٠ الف برميل يوميا عن تقديرات المحللين لعام ١٩٩٤ التي بلغت ١,٩ مليون برميل يومياً.

لكن كثيرين من محللي هذه الصناعة اختلفوا في الرأي وقالوا ان القيود المفروضة على خطوط الأنابيب وقدرات الموانىء تجعل من المستحيل على روسيا ان تصدر هذه الكمية. وقال احد المحللين: «أعتقد ان المستوى هذه السنة سيكون مساويا تقريباً لمستوى العام الماضي». وشكك اخرون في ما اذا كانت الحكومة ستحرر فعلا الصادرات بالقدر الذي يزعمه تشيرنوميردين.

وذكر بيان صدر في نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي عن وزارة العلاقات الإقتصادية انه يتعين على المنتجين ان يوجهوا ٦٠ في المائة مما يعرضون للمستهلكين المحليين وفقا لما ذكره ديفيد ويلسون رئيس تحرير «ايسترن بلوك اينرجي». غير انه قال ان «الحصص اسقطت من النص في المرسوم الأخير. ويشير هذا على اقل تقدير الى وجود مرسوم غير عادي يشجع على الفوضى».

ومن جهة أخرى يقول خبراء في شؤون النفط أن سنة أخرى من وفرة الإنتاج النفطي تنذر مجددا بافساد امال منظمة «أويك» بعودة اسعار النفط الى الإرتفاع نتيجة زيادة الطلب سنة ١٩٩٥.

وبفضل تطوير تكنولوجيا جديدة سيتمكن منتجو النفط من خارج منظمة «أويك» من زيادة انتاجهم السنة الجارية مفسدين اثر الطلب المتزايد بسرعة ليحدوا من أي تحسن لأسعار النفط الضعيفة. وقال مهدي فرضي المحلل في مؤسسة «كينوورث بنسون» عن الزيادة السريعة غير المتوقعة في المعروض النفطي من منتجين خارج «أويك» أنها ترجع أساسا الى التحسينات الكثيرة في التكنولوجيا في الأعوام الخمسة او الستة الماضية.

وذكرت وكالة الطاقة الدولية انه «من المتوقع ان يؤدي النمو الإقتصادي الى زيادة قدرها ١,١ مليون برميل في اليوم للطلب على النفط هذه السنة ليصل الى نحو ٦٩ مليون برميل في اليوم في تكرار لزيادة مماثلة في الإستهلاك عام ١٩٩٤».

غير ان الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً لها أضافت ان «المعروض من المنتجين خارج أويك سيرتفع ايضا بسرعة هذه السنة عقب زيادته العام الماضي». ومن المتوقع ان يعادل مجمل المعروض العالمي من النفط سنة ١٩٩٥ الطلب بواقع ٦٩,٢ مليون برميل يوميا ارتفاعاً من ٦٨,٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٤.

وبلغ سعر خام القياس العالمي مزيج برنت في المتوسط ١٥,٨٠ دولار للبرميل العام الماضي نزولا من ١٧ دولاراً عام ١٩٩٣ و١٩,٣٠ دولارالعام السابق مما جعل كثيرا من اعضاء «أويك» يعانون عجزاً كبيراً في موازناتهم.

وفي احدث علامة على التوتر داخل «أويك»، قالت الغابون أصغر اعضاء «اويك» انها ستدرس الإنسحاب اذا لم يتم تخفيض رسوم العضوية للمنتجين الصغار.

وقال مسؤول غابوني ان التهديد بالإنسحاب يرجع في جانب منه الى خفض نسبته مائة في المائة في قيمة العملة المحلية العام الماضي مما ضاعف في الواقع من مساهمتها السنوية في موازنة «أويك».

وحتى المملكة العربية السعودية اكبر مصدر للنفط في العالم بدأت تشعر بوطأة تراجع أسعار النفط وقالت إنها تريد تحقيق موازنة متوازنة.

وذكر فرضي: «نحن الأن في العام الثاني من الإنتعاش الإقتصادي. ولم يكن هناك تأثير يذكر على الأسعار من ازدياد الطلب». واضاف ان «انتعاش اسعار النفط يتأخر اكثر فاكثر بسبب المعروض من المنتجين من خارج أويك». وكانت «أويك» قررت في تشرين الثاني (نوفمبر) ان تبقي حصص الإنتاج من دون تغيير حتى نهاية ١٩٩٥ معتمدة على أن الإنتعاش الإقتصادي سيرفع أسعار النفط.

من جهته، قال مركز دراسات الطاقة العالمية الذي يتخذ من لندن مقراً له في دراسة حول «انتاج الدول غير الأعضاء في أويك خلال ١٩٩٥ واحتمالات انعكاس اتجاهه التصاعدي»:ان امدادات المنتجين المستقلين أصبحت العامل الأكثر تاثيرا في ميزان العرض والطلب، غير ان تقديرها بات يمثل المسألة الأكثر صعوبة.

وتوقع المركز ان تعتمد الزيادة في انتاج أويك على الحجم الفعلي لامدادات المستقلين، وعلى معدل النمو في الطلب العالمي. وأشار المركز الى انه بالإضافة الى الشكوك بشأن امدادات المستقلين فان الشكوك بشأن حجم الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي، تزيد صعوبة توقع الطلب على انتاج أويك.

وقدر المركز ان يصل انتاج الدول غير الأعضاء في أويك خلال ١٩٩٥ الى نحو ٣٩,٧٩ مليون برميل يوميا مقابل ٣٨,٨١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٤ ونحو ٣٨,٥٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٣.

وستنجم هذه الزيادة عن نمو متوقع قدره ٤٠٠ الف برميل يوميا في انتاج دول اوروبا الغربية الى ٦,٤٥ مليون برميل يوميا مقابل ٦,٠٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٤ ونحو ٥,١٠ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٣.

كما يتوقع ارتفاع انتاج الدول العربية غير الأعضاء في أويك الى ١,٨٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٥ مقابل ١,٧٨ مليون برميل يومياً في ١٩٩٤ ونحو ١,٦٣ مليون برميل يوميا في ١٩٩٣.

حيث يرجح ارتفاع انتاج اليمن الى ٣٧٥ الف برميل يوميا من ٣٤٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٩٤. بينما يتوقع ارتفاع انتاج سوريا الى ٦١٠ الاف من ٥٨٠ الف برميل، وسيستقر انتاج الدول الأخرى في الشرق الأوسط عند ٥٥ الف برميل يوميا. ويتوقع مركز دراسات الطاقة العالمية ان يرتفع انتاج اميركا الشمالية الى ١٠,٧٥ مليون برميل يوميا من ١٠,٦٨ مليون برميل يوميا، وانتاج اميركا اللاتينية الى ٥,٩٩ مليون برميل يوميا من ٥,٧٣ مليون برميل يوميا، بينما يتوقع تراجع انتاج دول وسط أوروبا وكومنولث الدول المستقلة الى ٧,٠٨ مليون برميل يوميا من ٧,٢٢ مليون برميل يومياً.

تقرير دولي عن أنواع الوقود الحيوي

الحطب أفضل وأرخص طاقة بديلة للنفط

■ جاء في تقرير حول التطورات في مجال الطاقة الحيوية Biofuel في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي تضم عشرين من الدول الصناعية المتقدمة OECD، أن الحطب يقدم أكبر قدر من الطاقة وانفعها بيئياً من بين كافة المحاصيل الزراعية، وهو أرخصها على الإطلاق.

ويقول التقرير الذي أصدرته «وكالة الطاقة الدولية» أخيراً، وكانت «الميزان» أول من نشر خبراً عنه قبل صدوره (راجع العدد الثالث، المجلد الثاني، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، أن الوقود من محاصيل كالذرة وزيت اللفت يمكن أن تخفف من الإعتماد على النفط.

ملاحظة، يمكن الحصول على التقرير BIOFUELS عن طريق منشورات OECD PUBLICATIONS على العنوان التالي:

2 RUE ANDRE PASCAL
5775 PARIS CEDEX 16
FRANCE

و الأهم من ذلك، كما ورد في التقرير، ان الحطب يشكل نوعاً متجدداً من الوقود فلا يكون عرضة للإنقطاع. ومن مزاياه الإيجابية أيضا أنه يحد من نفث الغازات الضارة بالبيئة ويبقي المزارع عاملة باستمرار. غير أن هناك سلبيات معينة منها على وجه الخصوص الكلفة العالية لتحقيق غرض استراتيجي من هذا النوع.

ويقدر التقرير أن الوقود الحيوي يصبح بديلا أرخص من النفط في حال ارتفاع اسعار النفط الى قرابة ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد. ويقول: «وحتى لو أعفي هذا الوقود من الضرائب المفروضة الآن، فانه يبقى أغلى من أنواع الوقود التي سيحل محلها. وإذا كان لا بد من تسويقها فسوف يجري ذلك على أنه من المنتجات «الخضراء» أو «الصديقة للبيئة».

وجاء في التقرير ان إنتاج الإيثانول من قصب السكر الذي ينتج أكبر كمية من وقود النقل في الهكتار الواحد، يمكن أن يرفع الى الحد الأقصى الكمية التي سيعتاض عنها من النفط. لكن هذه المادة أيضا تعتبر تكاليفها عالية جداً بين المحاصيل الزراعية. وقال التقرير: «إن الوقود الحيوي السائل الوحيد الذي يعطي حصيلة مماثلة هو الميثانول المنتج من الحطب الذي هو أيضا أرخص أنواع الوقود الحيوي السائل، لكن التكنولوجيا اللازمة لهذه العملية لم تجرب بعد.

وأبدت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها هذا ضرورة القيام بالمزيد من البحوث في هذا المجال، لأنها ترى ان تطوير المحاصيل الزراعية والتكنولوجيا اللازمة لتكريرها من شأنها أن تخفض كثيرا من كلفة الوقود الحيوي.

أما في المدى القصير فان الوكالة ترى أن انتاج الكهرباء باستخدام الحطب يقدم اسهاما في معظم أهداف السياسة المتعلقة بتوفير الوقود اكبر من سوائل الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية، وأن كان هذا لا يخفف كثيرا من الإعتماد على النفط.

ويخلص التقرر الى القول ان كلفة دعم استخدام الأراضي الزراعية لانتاج الحطب من أجل توليد الكهرباء قد تكون أقل من كلفة الدعم الزراعي الراهنة، وأقل بكثير من كلفة دعم انتاج سوائل الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية.

وأثار التقرير نقطة مهمة تتعلق بالسياسة الزراعية اكثر منها بالسياسة النفطية، وهي أن انتاج الحطب له فوائد كثيرة تفوق انتاج المواد الغذائية، اذا كان الهدف التحول عن الزراعة المكثفة أو حمل المزارعين على خفض الإنتاج الزراعي بسبب كثرة المحاصيل المتوفرة في الأسواق.

ذلك ان الأحراج والغابات لأغراض الطاقة تتطلب عناصر أقل من الأسمدة والمواد الكيمياوية للزراعة مما يتطلبه انتاج المحاصيل الزراعية الغذائية، فضلا عن أنها أقل عرضة لعوامل تعرية التربة، والتلوث بالنيترات، واعتراض مجاري الأنهار ومصادر المياه وغير ذلك من التاثيرات المرافقة للزراعة المكثفة.

الكويت لا تقترض لسداد ديون الحرب

بنك الخليج أول بنك كويتي يحصل على ترتيب من وكالة الإئتمان الدولية

■ قال رئيس هيئة الإستثمارات الكويتية الرسمية، ان بلاده لن تقترض في الوقت الحاضر لسداد قرض قدره ٥,٥ مليار دولار استدانته بعد حرب الخليج مباشرة قبل أربع سنوات. لكنه لم يستبعد أن تلجأ الكويت الى الإقتراض الخارجي من جديد.

والمعروف ان القسط الأول من القرض المذكور يستحق في نهاية شهر حزيران/يونيو الماضي، وهو قرض نسقته شركة «جي بي مورغان للأوراق المالية» في نهاية عام ١٩٩١ . وقد كشف البدر ان عددا من البنوك العالمية أبدى استعداده لتقديم قروض جديدة الى الكويت.

وأعلن بنك الخليج، وهو ثاني اكبر بنك تجاري في الكويت، (انظر «الميزان»، العدد الرابع، المجلد الثاني، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥)، أن صافي أرباحه لعام ١٩٩٤ ارتفع ٢١ في المائة الى ٢٢,١ مليون دينار (٧٣,٩ مليون دولار) من ١٨,٢ مليون (٦٠,٨ مليون دولار) عام ١٩٩٣.

وبلغ اجمالي اصول البنك ١,٣٩٠ مليار دينار (٤,٦ مليار دولار) بزيادة ١١ في المائة عن نهاية عام ١٩٩٣ حيث بلغت ١,٢٤٩ مليار دينار (٤,٢ مليار دولار).

وارتفعت العوائد على الأصول الى ١,٦ في المائة مقارنة مع ١,٥١ في المائة في عام ١٩٩٣، وارتفع العائد على حصص المساهمين الى ١٤,٥٣٪ من ١٢,٦٤٪ ويلغ اجمالي حقوق المساهمين ١٥٣,٩ مليون دينار (٥١٥ مليون دولار) مقارنة مع ١٥٠,٤ مليون دينار (٥٠٣ ملايين دولار) عام ١٩٩٣ .

وقال البنك، ان نسبة الإقراض مقارنة الى الأصول وفق مصرف التسويات الدولية بلغت ٣٦٪ مقارنة مع ٣١ / عام ١٩٩٣.

وأضاف أنه حصل على ترتيب بدرجة بي - سي من وكالة الإئتمان المصرفي الدولية في نهاية عام ١٩٩٤، مشيرا الى انه كان اول بنك كويتي يحصل على ترتيب من الوكالة.

أما عن الوضع الإقتصادي العام في الكويت فقد قال مكتب «الشال» للإستشارات الإقتصادية، ان حكومة الشيخ سعد العبد الله بدت أخيرا جادة في خفض عجز الميزانية، الا ان العقبات السياسية قد تصعب الطريق امام الجهود الرامية الى زيادة الإيرادات وخفض الإنفاق.

وقال الشال في تقريره الأسبوعي: «قد تكون فرص النجاح هذه المرة أفضل وذلك لسبق السعودية باتخاذ اجراءات مماثلة مما قد يشجع الكويت على اتباع النهج ذاته نتيجة التأثير المتبادل ما بين دول الخليج على بعضها في الإتجاهين».

وقال التقرير: «نعتقد ان هناك شعورا مسؤولا ضمن الجهاز الفني لوزارة المالية وهناك محاولات جادة لمواجهة مشكلة العجز».

وكان تقرير الشـال قد حذر من نفاد الإحتياط المالي الكويتي المعروف بصندوق الأجيال المقبلة في غضون خمس سنوات، مما سيدفع الحكومة الكويتية الى خفض قيمة الدينار الكويتي. وعرض التقرير توصيات البنك الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية المطلوبة للكويت (كان فريق من البنك الدولي قد زار الكويت في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٤ ووضع تقريره في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي بتكليف من الحكومة)، وأشار الى ان البنك يعتقد بأن الإبقاء على الوضع الحاضر، اي فعل لا شيء»، سيكون خطراً ومكلفاً، والى أنه لا مناص من أن يغير بعض الكويتيين قناعاتهم.

وفي مشكلة الوضع المالي يعتقد فريق البنك الدولي ان تغييرا جوهرياً سلبياً حدث. فبينما كانت الكويت تتمتع بفائض مالي بحدود ١٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في الثمانينات، أصبحت تعاني من عجز مالي بحدود ١٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي منذ التحرير.

و يعتقد الفريق ان عجزا بهذا الحجم لا يمكن احتماله والى جانب مخاطر أخرى فقد يضع سياسات مثل دعم استقرار سعر الصرف الدينار وحرية حركة رؤوس الأموال في خطر. ويؤكد انها المشكلة الأخطر والأقرب الى اثارة انعكاسات سلبية ما لم تتم مواجهتها.

الخلافات السياسية والمشاكل الإقتصادية تضع الوحدة النقدية الأوروبية على الرف

■ يعتقد محللون وخبراء اقتصاديون ان الآمال بتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية خلال الفترة بين ١٩٩٧ و١٩٩٩، كما هو مقرر في معاهدة ماستريخت، تلقت ضربة قوية بانسحاب اثنين من اقوى المؤيدين للوحدة الأوروبية من الساحة السياسية.

فمع انتهاء فترة رئاسة جاك ديلور للمفوضية الأوروبية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي واعلانه عدم ترشيح نفسه للإنتخابات الفرنسية المقبلة، وكذلك مع قرب انتهاء فترة رئاسة فرنسوا ميتران لسدة الحكم في فرنسا في ايار (مايو) المقبل يفقد الإتحاد الأوروبي اثنين من أهم الشخصيات المؤثرة في مسيرة الوحدة في القارة.

ويشير تقرير نشرته «الفاينتشال تايمز» الى أنه على الرغم من أن تحقيق الوحدة النقدية واصدار عملة موحدة، ما زال يبدو قابلا للتطبيق، إلا أن تحقيقه ضمن الموعد الزمني المحدد في ماستريخت قد يكون في الواقع «طموحاً غير واقعي» لأكثر من سبب.

فالمؤشرات المتاحة تؤكد أن تحقيق المرحلة الثالثة من الوحدة النقدية (والتي يتم بموجبها تثبيت اسعار صرف عملات الدول الاعضاء عند مستويات محددة لا رجعة فيها) بحلول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧ يبدو مستحيلا تقريبا، وطموحات المفوضية الأوروبية بتحقيق الوحدة النقدية بحلول ذلك العام تحمل في طياتها «تفاؤلاً مبالغاً به».

كما ان تحقيق تلك الأهداف في الموعد النهائي المحدد لذلك (في عام ١٩٩٩) يبدو مشكوكا به بشكل كبير ايضاً.

فلتحقيق الوحدة النقدية في هذا العقد، حتى على مستوى عدد محدود من دول الإتحاد الأوروبي، يتطلب من عدة دول أعضاء تطبيق سياسات مالية متشددة لا تحظى بالشعبية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وتشمل قائمة الدول التي يتعين عليها اتخاذ مثل تلك السياسات كلا من فرنسا وبلجيكا وهولندا، وهي دول تمثل الى جانب ألمانيا ولكسمبورغ الدول المرشحة لأن تكون البادئة في تطبيق معايير الوحدة النقدية الأوروبية، وذلك طبقا للتصورات التي قدمها المستشار الألماني هيلموت كول في ايلول (سبتمبر) الماضي حول تعزيز التكامل الأوروبي، وهي التوصيات التي حظيت بتغطية اعلامية وجدل واسع في دول المجموعة.

وسيؤدي الفشل في الإلتزام بجدول الوحدة النقدية والإقتصادية الى عواقب سياسية واقتصادية، فالوحدة النقدية والإقتصادية تمثل أساس خطة وضعت في اعقاب الوحدة بين شطري المانيا لاستيعاب واحتواء المانيا الموحدة ضمن الإطار الأوروبي، وذلك في اعقاب انتهاء الحرب الباردة. ومن الواضح ان فرنسا التي تعد من أبرز مؤيدي هذا الهدف، تواجه ازمة حاليا. فالوحدة النقدية لن تكون ممكنة بدون الام سياسية واقتصادية، في حين أن فشل جهود تحقيق الوحدة النقدية يعني انهيار استراتيجيتها الأوروبية.

وكان إدوار بالادور رئيس الوزراء الحالي والمرشح للإنتخابات الرئاسية المقبلة في فرنسا قد لخص استراتيجية بلاده في أوروبا، واهتمامها بتحقيق الوحدة النقدية والإقتصادية، وذلك في مقال نشرته صحيفة «لوموند» قبل الإستفتاء على معاهدة «ماستريخت» الذي أجري في (ايلول) سبتمبر ١٩٩٢ حيث قال: «بدون ان يتم ربط المانيا بماستريخت فانها ستتصرف كما يحلو لها في أوروبا، بدون ان تلقي بالاً لجيرانها او لشركائها، وبدون ان تتقيد بأي قوانين محددة في المجالات العسكرية والإقتصادية والمالية والنقدية ضمن القارة الأوروبية».

فبعد مرور نحو ثلاث سنوات على سريان معاهدة ماستريخت، بات الإجماع السياسي بشأن الوحدة النقدية والإقتصادية يتسم بالهشاشة، فعندما عقدت قمة ماستريخت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ كان المستشار الألماني هيلموت كول واثقا بدرجة كبيرة بشأن تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية في عام ١٩٩٧، غير ان حماسه بهذا الشأن في العامين الماضيين مال الى الخفوت، كما ان تحذيراته من محاولات بعض الدول الاعضاء لاضعاف مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية لم تعزز الحماس للوحدة الأوروبية لدى الناخبين الألمان، الذين تشير أحدث استطلاعات للرأي استمرار معارضتهم لتلك الوحدة بأغلبية كبيرة.

وبالإضافة الى المعارضة الشعبية الألمانية، فان هناك خلافات سياسية بين فرنسا والمانيا بشأن الموازنة بين تعزيز الوحدة بين دول غرب أوروبا والإمتداد شرقا من خلال توسيع عضوية الإتحاد الأوروبي. كما أن ألمانيا تعرف حقيقة المخاوف الفرنسية بشأن هيمنة المانيا على الإتحاد الأوروبي مع توسعه شرقاً.

فقد أكدت وثيقة للحزب الديموقراطي الألماني حول الوحدة الأوروبية ونشرت في ايلول (سبتمبر) الماضي أن «هناك مخاوف في فرنسا من ان تؤدي عملية توسيع الإتحاد الأوروبي الى تحويل الاتحاد الى تجمع فضفاض لتجمع من الدول تلعب فيه المانيا دورا اكثر قوة، يتيح لها مركزا مهيمنا، ولهذا فان تعزيز الوحدة النقدية والإقتصادية الأوروبية قبل توسيع عضوية الإتحاد يمثل مسألة حيوية بالنسبة لفرنسا». وتضيف «الفاينتشال تايمز» في تقريرها: من الملاحظ ان فرص تحقق اتفاق فرنسي الماني بهذا الشأن أخذت في الإنحسار، فالمانيا تضغط لاتخاذ قرارات لتعزيز الوحدة السياسية في الإتحاد الأوروبي تعتبرها فرنسا غير مقبولة، حتى ان بالادور رفض اقتراحا دعمه هيلموت كول للوصول الى مفهوم «الفيدرالية» في أوروبا.

كما ان محافظ البنك المركزي الألماني هانز تيتماير اعلن مرارا انه لا يمكن تحقيق الوحدة النقدية بدون تحقيق وحدة سياسية، لأن ذلك سيحول دون وجود هيكل مؤسساتي يشرف على ضمان تحقيق نمو اقتصادي غير تضخمي ضمن منطقة العملة الموحدة.

وفي هذا الإطار ايضا يقول وليام شونفيلد وهو أحد أبرز أعضاء الوفد الألماني الذي شارك في مفاوضات ماستريخت انه «يتعين قطع خطوات كبيرة باتجاه التكامل السياسي في المباحثات بين حكومات الإتحاد الأوروبي في السنة المقبلة عند مراجعة معاهدة ماستريخت، وإلا فان البرلمان الألماني لن يوافق على المرحلة الأخيرة من الوحدة النقدية والإقتصادية». ويعترف احد مساعدي هيلموت كول ان «الخلافات بين المانيا وفرنسا قد تؤدي الى وصول مؤتمر الإتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٦ الى طريق مسدود، الأمر الذي سيقود بالتالي الى تعطيل تقدم مسيرة الوحدة النقدية والإقتصادية، وكذلك إجراءات توسيع الإتحاد الأوروبي وهناك ايضا خلافات اقتصادية، من أبرزها سياسات الإنفاق العام في الدول الأعضاء، وهي احدى القضايا الرئيسية التي وضعت معاهدة ماستريخت معايير بشأنها يتعين الإلتزام بها.

ففي حين ان وضع الميزانية الألمانية يبدو أفضل مما كان يبدو قبل سنتين فان الوضع في فرنسا يعد أسوأ مما كان متوقعا. حيث ان النمو الإقتصادي الضعيف والبطالة العالية والضغوط الكبيرة التي تعرض لها الفرنك الفرنسي ضمن النظام النقدي الأوروبي خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، كلها عوامل ادت الى تفاقم عجز الميزانية الفرنسية في العام الماضي، بحيث بات يعادل ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع نسبة ٢,٧٪ في المانيا. وذلك طبقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية «أويسيد».

وبالنسبة لعام ١٩٩٥ فان المنظمة تتوقع بلوغ عجز الميزانية الفرنسية نحو ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٢,٤٪ في المانيا، وتقدر ايضا ان تبلغ النسبتان في عام ١٩٩٦ نحو ٤٪ و١,٨٪ على التوالي وذلك مقابل حد اقصى حددته معاهدة ماستريخت بنسبة ٣٪.

كما ان معاهدة ماستريخت تضع معايير أخرى يتعين الإلتزام بها منها أن لا يزيد الدين العام لأي دولة عضو عن نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأن لا يزيد معدل التضخم باكثر من ١,٥ نقطة مئوية عن متوسط ثلاثة ادنى معدلات للتضخم في دول الإتحاد. في حين يتعين ان لا تزيد اسعار الفائدة طويلة الأجل في أي دولة عضو باكثر من نقطتين مئويتين عن متوسط ادنى ثلاثة معدلات للفائدة في دول الإتحاد.

وطبقا لمعاهدة ماستريخت يمكن تحقيق الوحدة النقدية في عام ١٩٩٧، اذا كانت معظم دول الإتحاد قد لبت المعايير المحددة في المعاهدة بحلول نهاية عام ١٩٩٦ واذا لم تتحقق هذه الأغلبية بحلول عام ١٩٩٧ فان الوصول الى الوحدة النقدية والإقتصادية يمكن ان يتم في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٩٩ مع التزام كل الدول الاعضاء حينذاك بالمعايير المحددة في المعاهدة.

ومن غير المتوقع ان تواجه ألمانيا او فرنسا صعوبات تذكر في تطبيق تلك المعايير سواء في عام ١٩٩٧ او في ١٩٩٩، غير انه فيما يتعلق ببقية دول الإتحاد فان قدراتها على تلبية معايير ماستريخت الصارمة تضررت بشدة بسبب الركود الذي هيمن على اقتصادياتها في السنوات الماضية. فعلى الرغم من انتهاء الركود فان تقديرات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية «أويسيد» تشير الى أنه بحلول عام ١٩٩٦ ستتمكن ٥ من دول الإتحاد الأوروبي فقط (وعددها ١٥ دولة) من تحقيق المعايير المتعلقة بعجز الميزانية. وهذه الدول هي (المانيا ولكسمبورغ وايرلندا والدنمارك وهولندا) في حين أن ٤ دول فقط (المانيا وفرنسا وبريطانيا ولكسمبورغ) ستتمكن في العام المقبل من تحقيق المعيار المتعلق بالدين العام، وذلك مقابل ٨ دول كانت مؤهلة لتلبية ذلك المعيار في عام ١٩٩١.

أرباح «بنك دبي التجاري» تمثل التقدم الإقتصادي في الإمارات

■ ارتفعت ارباح «بنك دبي التجاري» حتى نهاية ١٩٩٤ بما معدله ١٩٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ . وزادت أرباحه من ٦٥,٦ مليون درهم (١٧,٨ مليون دولار) الى ٧٨,١ مليون درهم (٢١,٢ مليون دولار). وقال احمد حميد الطاير وزير الدولة لشؤون المال والصناعة ورئيس مجلس الإدارة، ان الجمعية العمومية للبنك وافقت على توزيع ٥٩٪ من الأرباح الصافية على المساهمين بما يعادل ١٥٪ من راس المال المدفوع وقدره ٣٠٨ ملايين درهم (٨٤ مليون دولار).

ووافقت الجمعية على تحويل ٣٠ مليون درهم من الأرباح (٨,١ مليون دولار) الى الإحتياطات العامة، وحول الباقي الى الإحتياطات القانونية التي اصبحت تزيد على النسبة المحددة من المصرف المركزي في الإمارات البالغة ٥٠ في المئة من راس المال المدفوع. وأشار الى ان الإحتياطات القانونية لدى المصرف زادت العام الماضي الى ١٦٧ مليون درهم (٤٥,٥ مليون دولار).

وأظهرت الموازنة السنوية للمصرف ارتفاع نسبة الملاءة الى ٣٤ في المائة في مقابل عشرة في المائة وهي النسبة المحددة من السلطات المالية في الإمارات، وبلغ عائد صافي الربح الى رأس المال ٢٥ في المائة، والى صافي حقوق المساهمين ١٣ في المائة.

وأشارت موازنة المصرف، الذي تملك حكومة دبي ٢٠ في المائة من أسهمه، الى ارتفاع مجموع موازنة العام الماضي بنسبة ١١٪ من ٢,٣ مليار درهم الى ٢,٦٤ مليار درهم (٧٢٠ مليون دولار) في حين زاد اجمالي حقوق المساهمين الى ٦٠٣ ملايين درهم (١٦٥ مليون دولار) مقابل ٣٧٨ مليون درهم عام ١٩٩٣، بما يعادل نسبة زيادة قدرها ٦٠٪.

وأظهرت موازنة المصرف اتجاه ادارته العام الماضي الى توسع حجم عملياتها الإقراضية في السوق الإماراتية بنسبة ٢٥ في المائة الى ١,٤٣ مليار درهم (٣٩٠ مليون دولار)، بينما استقرت ودائعه في حدود ١,٧٣ مليار درهم (٤٧٢ مليون دولار)، وبلغت نسبة القروض الى الودائع ٨٣٪ وهي اقل من النسبة التي طلبت السلطات المالية في الإمارات من المصارف عدم تجاوزها وهي ١٠٠ الى ١٠٠ .

وكان «بنك دبي التجاري» زاد العام الماضي رأس ماله المدفوع مرتين، الأولى عندما وزع في بداية العام أسهم منحة بنسبة عشرة في المائة على المساهمين بواقع ٢٠ مليون درهم.

والثانية في الربع الأخير من العام عندما زاد رأس ماله بنسبة ٤٠٪ عبر اصدار اسهم مدفوعة القيمة. ويؤكد هذا التقدم المصرفي تحسن الوضع الإقتصادي في دبي ودولة الإمارات مواصلاً زخمه خلال السنوات القليلة المقبلة.

بالإشتراك بين غرفة تجارة أبوظبي وهيئة معارض بروكسل الدولية

«أديف ٩٥» يشمل كل شيء ماعدا المعدات العسكرية

■ معرض أبو ظبي الدولي الثالث «أديف ٩٥» الذي تنظمه غرفة تجارة أبوظبي بالاشتراك مع هيئة معارض بروكسل البلجيكية الدولية، يفتح أبوابه يوم ٢٢ نيسان/ ابريل المقبل ويقفلها يوم ٢٩ منه.

وكانت الدورة السابقة للمعرض «أديف ٩٣» قد ضمت ٥٩٧ شركة من ٤٠ دولة، واقيم المعرض على أرض مساحتها ٣٠ الف متر مربع، واستقطب اكثر من ١٠٠ الف زائر من الإمارات والدول المجاورة خلال الأيام العشرة للمعرض. لكنه من المنتظر ان يكون الإقبال أشد على الدورة الجديدة للمعرض.

ويهدف المعرض، كما تقول مؤسسة معارض أبوظبي الدولية، الى «تعزيز الروابط التجارية بين العارضين ورجال الأعمال وصانعي القرار والمسؤولين في الدولة ومنطقة الخليج والدول العربية بشكل عام بالإضافة الى التجار القادمين من دول جنوب غرب اسيا وشرق افريقيا، مما يجعل المعرض يشكل تظاهرة إقتصادية كبرى وسوقا شرائية عالمية تتطلب وجود مختلف المنتوجات والخدمات».

وقال بيان لمعارض ابوظبي الدولية: «ان العارضين في «أديف ٩٥» سيجدون فرصة للدخول الى اسواق عريضة وعينية حيث يخدم المعرض أسواقاً منتشرة على عدة مستويات اولها السوق المباشرة لإمارة ابوظبي التي توفر للعارضين فرصة لدخول الإمارات، وثانيها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتيح للعارضين من خلال مشاركتهم في «اديف ٩٥» الوصول الى دول الخليج الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون».

وأوضح البيان: «أنه باستثناء المعدات والبضائع ذات الطبيعة العسكرية والدفاعية فان «اديف ٩٥» يرحب بعرض اي نوع من البضائع والمعدات والخدمات من جميع أنحاء العالم حيث تشمل المعروضات البضائع الإستهلاكية والمستلزمات المنزلية والأعمال الفنية والديكورات والمواد الغذائية والملبوسات والأزياء والمجوهرات والأثاث والمفروشات والمواد الإستهلاكية والمستلزمات الرياضية والترفيهية والإلكترونيات والأدوات المنزلية والمعدات الضوئية والتلفزيونات والفيديوهات ومعدات التصوير ومكيفات الهواء..».

وبالنسبة لوسائل المواصلات ستشتمل المعروضات على سيارات ودراجات وقوارب وشاحنات وحافلات ووسائل نقل عمومية. وبالنسبة لمعدات التقنية المتطورة سيشمل المعرض وسائل اتصالات متطورة وحاسبات (كومبيوتر) وبرمجيات للحاسبات ومعدات للقياس ونظماً معلوماتية ووسائل تحكم، بالإضافة للخدمات الطبية والأدوية ومعدات تحلية المياه والبصريات والتخزين والشحن والتفريغ ومعدات البناء والزراعة والري والإسكان والأشغال العامة والكيمياويات والصناعات التحويلية والمعدات الصناعية ومعدات البناء والمعدات الزراعية ومعدات الورش.

أول معرض من نوعه للقطاع الخاص في دمشق

تطوير مجالات للتخصص ملائمة للصناعات المحلية

■ في شهر نيسان/ ابريل المقبل تشهد العاصمة السورية، دمشق، على ارض معرض دمشق الدولي، معرضا من نوع جديد لغاية جديدة. وهذا المعرض، الذي أطلق عليه اسم «المعرض السوري العالمي» SIFA. سوف يكون أكبر وأهم معرض تجاري يقام في الشرق الأوسط، وتشرف عليه «هيئة المعارض التجارية للشرق الأوسط في مدينة دمشق». وتنطلق فكرة المعرض من أن منطقة الشرق الأوسط سوف تكون لعقود عديدة مقبلة مسرحا لتطورات قوية في شتى مجالات الأعمال، كما ستشهد تحديات إقتصادية عالمية. هذه التحديات، كما يقول أصحاب الفكرة، قامت SIFA لمواجهتها.

فما هي «سيفا»؟

يقول مؤسسوها انها أقيمت لتكون بغير جدال المركز التجاري الأول في الشرق الأوسط. ولهذا، فان البنية التحتية التي انشأتها للغاية المذكورة تمثل أجود ما في المنطقة، وهي تشمل شبكات للتوزيع، وأنظمة بيانية، ومطاعم، ومركز تجارب، وأجهزة لارشاد الزائرين.

وسيقام المعرض على أرض مساحتها ٧٠ ألف متر مربع، منها ٣٧ ألفاً لأجنحة العرض وقاعات المؤتمرات.

ما هي غاية «سيفا»؟

من أهداف «سيفا» المستقبلية تطوير مجالات التخصص وفقا لمتطلبات الصناعة المحلية في الشرق الأوسط، وهي صناعات تنمو نموا متواصلاً بالنظر الى ما في المنطقة من موارد مادية وبشرية وقوة مالية، وبالنظر الى موقعها الإستراتيجي في العالم.

لماذا دمشق؟

لأن دمشق هي الموقع الأهم في الشرق الأوسط، وهي كذلك بالنسبة الى انحاء عديدة في العالم، من حيث إقامة مراكز الأعمال والصناعات ووكالات التجارة والتوزيع، فقد اختارتها «سيفا» لأنها تريد أن تكون الوسيلة والجواب لكل شركة ترغب في ادخال منتوجاتها الى المنطقة لبيعها، او لايجاد ممثلين لها، او لتعزيز صورتها ازاء بقية الشركات.

وعلى هذا المسعى علق الدكتور راتب الشلاح رئيس غرفة تجارة دمشق واتحاد الغرف السورية بقوله في رسالة بعث بها الى المدير العام لمعارض الشرق الأوسط:

«انه من دواعي سرورنا ان نرحب بهذا التجمع العالمي التجاري والصناعي والتكنولوجي في «سيفا»، كما نرحب بجميع المشاركين في هذا التجمع ونتمنى لهم نجاحاً حقيقياً في مدينتهم، دمشق الخالدة، حيث يلتقي الماضي المجيد بالحاضر الواعد والمشرق في صورة فريدة تجمع التراث الغني بانجازات الحاضر».

معرض «المانيا والصناعة الخليجية»

شركات جديدة تبحث عن وكلاء وشركاء

■ تقيم المانيا أول معرض منفرد لها في دبي عنوانه «المانيا والصناعة الخليجية». وسوف يفتتح المعرض المذكور في المركز التجاري العالمي في دبي في شهر ايار/مايو المقبل.

وسوف يركز المعرض على المعدات والآلات الثقيلة، وتكنولوجيا البيئة، وصناعات الماء والكهرباء، والمنتجات الخاصة بالتبريد وبمكيفات الهواء، وصناعات النقل والشحن والهندسة والبناء.

وأشار منظمو المعرض الى أنه على الرغم من وجود أسماء شركات المانية كبيرة ومشهورة في المعرض، فان اكثر من ٨٠ في المائة من العارضين يمثلون شركات جديدة على الخليج تبحث عن وكلاء وممثلين وشركاء في الدول الخليجية.

وسوف تشارك في المعرض ١٢٠ شركة تلقت دعماً من ثلاث ولايات المانية هي تورينجن، ومالكبرغ - فوربومن، وبادن - وارتمبرغ المشهورة بانتاج التكنولوجيا المتقدمة وينتظر أن توفد بعثة تضم ١٦ شركة.

ومن الشركات الكبرى التي قررت الحضور شركة الكهربائيات المعروفة AEG، وديملر - بنز، وGTZ، ومانيسمان، ومرسيدس - بنز، وفاف، وسيمنز، وغيرها.

وكانت غرفة تجارة دبي قد أوفدت في صيف ١٩٩٣ بعثة الى المانيا لاقناع الشركات المتوسطة والصغيرة لإقامة معرض في دبي يجتذب شركات ألمانية باتجاه إقامة مشاريع مشتركة مع شركات محلية في المنطقة.

والمعروف ان دولة الإمارات كانت ثانية اكبر الدول الخليجية استيرادا من المانيا في عام ١٩٩٤، اذ زادت صادراتها اليها على المليار درهم.

معرض الربيع الدولي

■ وفي مركز دبي التجاري يقام ايضا معرض الربيع الدولي العشرون يوم ١٨ آذار/مارس الى ٢٤ منه. وينتظر أن يكون المعرض أكبر من سابقه بنسبة ٦٥٪، وسوف يضم ٤٠٠ عارض من أكثر من ثلاثين بلداً. وسوف تعرض في المعرض منتجات جديدة غير معروفة في الشرق الأوسط من قبل. ومن الدول العربية المشاركة فيه سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية..

معرض المختبرات والتجهيزات

■ في اكبر معرض من نوعه شهدته دبي حول المختبرات والتجهيزات المخبرية لعام ١٩٩٥، حضر اكثر من خمسة آلاف زائر ومشارك. وقد تمثل في المعرض المذكور الذي دام أربعة أيام خلال النصف الأخير من شهر كانون الثاني/يناير الماضي اكثر من ١٠٠ شركة متخصصة في معدات المختبرات وشركات صانعة للأجهزة المخبرية.

وسوف يقام المعرض المقبل من ٢٤ الى ٢٧ شباط/ فبراير عام ١٩٩٧، حيث ينتظر له ان يستقطب المهتمين في منطقة الشرق الأوسط بكاملها وليس فقط في منطقة الخليج فقط.

المعرض الصحي العربي في دبي

أجنحة لطبابة الأسنان وطبابة العيون

■ اجتذب المعرض الصحي العربي الذي اقيم في المركز التجاري العالمي في دبي يوم ٢٤ كانون الثاني/ يناير الماضي اكثر من ٥٠٠ شركة متخصصة في ٣٧ بلداً، بينها بعثات رسمية من النمسا والمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية واليونان وايطاليا وفرنسا وجنوب افريقيا والدنمارك وهولندا.

ومع ان البعثة الطبية البريطانية التي شاركت في المعرض العربي هي اكبر بعثة توفدها بريطانيا الى الخارج حتى الآن، فقد جاءت في المرتبة الثانية بعد البعثة الألمانية. فقد مثلت البعثة البريطانية المدعومة من وزارة التجارة والصناعة ٦٠ شركة (بزيادة ٣٠٪ عن ١٩٩٣). وبالإضافة الى هذه البعثة الرسمية اشترك في المعرض حوالى ٣٠ شركة أخرى على حسابها الخاص.

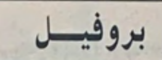
ويشمل المعرض الصحي العربي أجنحة لطبابة الأسنان وطبابة العيون.

«مانكا ١٩٩٥»

■ شارك مجلس ترويج التجارة والسياحة في دبي في معرض السفر الدولي الفنلندي «مانكا ٩٥» الذي أقيم في هلسنكي بين ١٩ و٢٢ كانون الثاني/ يناير الماضي، بوفد من تسعة أعضاء.

ويجتذب المعرض المذكور العاملين في صناعة السفر في فنلندا وبلدان أوروبا الشمالية ودول البلطيق وروسيا والدول المجاورة. ووزعت بعثة دبي مطبوعات باللغة الفنلندية في المعرض تتضمن المعالم والإغراءات السياحية في بلادها.

وتنظم معرض «مانكا» مؤسسة المعارض الفنلندية لحساب رابطة وكلاء السفر الفنلنديين.



الشيخ محمد...

■ شيء لا يختلف عليه اثنان من العرب، وهو أن أهل دبي وشيوخهم لهم نكهة خاصة بين أهل الخليج وشيوخه. ولهذا تميزت إمارة دبي بمركز خاص اعطاها ازدهارا سريعا وملحوظا حتى من قبل أن يكون في البلاد نفط وغاز، بل قبل أن يكون في جوارها.

ولهذا قلنا في الملحق الخاص بمعرض دبي للطيران في أواخر عام ١٩٩٣ (راجع «الميزان» العدد الثاني، المجلد الأول، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) إن البلدان الصغيرة تكبر برجالها. وكان ذلك إشارة الى حاكم دبي الشيخ مكتوم المكتوم وولي عهده وزير دفاع دولة الإمارات الشيخ محمد المكتوم.

فالشيخ محمد ليس رجلاً عسكرياً ولن يكون ولو أطلقوا عليه لقب «الفريق أول» بصفته وزيراً للدفاع. ليست العسكرية موهبته ولو انها اختصاصه. لكن ازدهار دبي وتألقها يشهد لموهبته الإقتصادية. ذلك ان اسم الشيخ محمد في السنوات القليلة التي سبقت رحيل والده الشيخ راشد بن سعيد قد حجب اسماء كبيرة في دبي ارتبطت بمرحلة البدايات. ومن تلك الأسماء الكبيرة اسم مهدي التاجر، والكالاداري، والغرير وغيرهم. فالكبير الوحيد في دبي الآن هو الإزدهار الذي يقوده الشيخ محمد.

ففي أيام التخبط العربي بعد التأميمات الواسعة في الستينات في بعض الدول العربية الرئيسية، قال لنا أحد الخبراء الإقتصاديين في لبنان إن الأمة العربية بحاجة الى حاكم مثل الشيخ راشد المكتوم لتعود الى عز لم تشهد له نظيراً في تاريخها الحديث. الرجل الذي يعلم الناس بالبديهة كيف يمكن أن يصنعوا الثروة من غير امكانيات تذكر، وكيف يحافظون عليها. ولعل هذه البديهة قد انتقلت بالوراثة الى ذريته.

وبهذا المعنى قال الشيخ محمد في أول لقاء صحافي له في الشهر الماضي (١٩٩٥/١/١٠) بعد تعيينه ولياً للعهد، وفي معرض جواب عن سؤال حول مؤتمر كان منعقدا في دبي بعنوان «التحديات الإقتصادية في العالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية»: «ان العرب قادرون بإمكاناتهم الذاتية أن يشكلوا تجمعاً إقتصادياً تستفيد منه الأمة العربية وتستطيع من خلاله مواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية بقوة وثقة».

ومع أن الأفكار الإقتصادية التي يطلقها الشيخ محمد ومن قبله والده الشيخ راشد تبدو افكاراً بسيطة، إلا أن كونها نابعة من تجربة عملية ورائدة يمحضها وزناً استثنائياً لا يمكن تجاهله.

ولذلك لم نستغرب، كما استغرب بعض القائلين بأن الشيخ محمد لا يهتم بالسياسة ولا يحكي بالسياسة، عندما ظهر ابن راشد المكتوم كأول مسؤول عربي يدعو الى المصالحة العربية، وخاصة مصالحة العراق، بلغة قومية كدنا نعتقد بأنها انقرضت في الخليج.

والواقع ان في دولة الإمارات العربية خاصة من يقول ان «الأمراض السارية» في الخليج الآن نشأت أصلاً في الكويت وانتقلت بالعدوى. فقد قال الشيخ سلطان القاسمي حاكم إمارة الشارقة مرة في مقر اتحاد الأدباء، عام ١٩٨٠، ان بلادنا لم تعرف أبداً هذا الحاجز من التعالي بين أهلها وبقية العرب. لكن هذا «الأبارتيد» الذي نشهده اليوم في الخليج وافد الينا من الكويت!

مثل هذا التأنيب اللطيف للكويت قاله الشيخ محمد في لقائه الصحافي الأخير بصيغة الإستغراب. فقد قال: «طالما أن العراق اعترف بحدود الكويت وبسيادة الكويت، فلماذا لا يمد شعب الكويت وقيادة الكويت جسور المحبة والمودة والتواصل مع الشعب العراقي؟ إن قدر الكويت وقدر العراق أن يكونا جارين وشقيقين ولا بد من أن يتعامل شعباهما مع بعضهما البعض رغم كل المآسي التي مرت عليهما في حرب تحرير الكويت».

أما اللغة القومية التي لا لبس فيها ولا أثر للإنقراض فقد وردت على لسان الشيخ محمد وفيها نبض كنبض خيوله الأصيلة الراكضة في ميادين السباق، فتحار أهو مجرد قول عابر أم هو نشيد يطرق الأسماع التي أصمتها الأحقاد. فهو يقول منشداً ومناشداً: «إن دولة الإمارات ودولاً عربية أخرى وقفت الى جانب الكويت وشعبها وقاتلت الى جانب شعب الكويت لاعادة الحق الى أصحابه، وعادت الكويت بعد معاناة شعبها والامه. والآن شعب العراق يعاني من الحصار والجوع والمرض فلماذا لا نقف الى جانبه ونساعده في معاناته؟ هل يمكن للعربي ان يتخلى او يتنكر لأخيه العربي؟ وهل يسمح لنا ضميرنا العربي وأخلاقنا وقيمنا العربية وديننا الإسلامي ان نترك شعب العراق يعاني ويتألم؟ لا اعتقد أنني كعربي ولدت من اب عربي وأم عربية ورضعت حليب العروبة منذ طفولتي وترعرعت في دوحتها، ان اسمح بأن يستمر الشعب العراقي يعاني من الجوع والفقر والمرض من جراء الحصار المفروض عليه. فكيف ننسى المعتصم والمأمون والمتنبي وغيرهم الكثير ممن نبتوا من ارض العراق بلد الحضارة العربية والتاريخ العربي الأصيل والثقافة العربية؟ إن الوضع العربي الراهن غير طبيعي وليس قاعدة. القاعدة الحقيقية ان نعود الى وضعنا الطبيعي لأننا أمة عربية واحدة. آمالها وطموحاتها ومصيرها واحد. عاداتها وحضارتها وتقاليدها واحدة. فلا يمكن أن تبقى هذه الأمة مشتتة متفرقة. فعلينا الآن اعادة العراق وشعب العراق الى الأمة العربية وعدم التخلي عنه او التنكر له».

بل ان الشيخ محمد وصف دوحة الأمة العربية شعرا بقوله:

إن الحديقة لا خيار لها
إن اينعت شوكاً واغصاناً

ومع أن الشيخ محمد قليل الحديث الى الصحافة والصحافيين وقليل التعاطي معهم (ومنهم من يقول قليل العطاء أيضاً) فقد اكتسب بهذا اللقاء النادر احترام الصحافة العربية ومحبة الصحافيين الذين يظنون ان بعد الشيخ محمد عنهم مرده الى «حاجز» نصبه واحد منهم لابعاد البقية، وهذا الواحد يصفه البعض بأنه «حصان خارج الاسطبل».

لكن الشيخ محمد أثبت بكلمات قليلة لكنها نافذة ومؤثرة، ان المواقف هي مفتاح العقول والقلوب لا العلاقات الشخصية الجانبية التي لا تفتح سوى الجيوب، هذا إن فتحت شيئاً. لكن حديقة الصحافة مثل حديقة العروبة التي وصفها الشيخ محمد في الشعر الذي استشهد به، فهي ايضا لا خيار لها إن اينعت شوكاً وأغصاناً.

فالموقف من العراق عليه تحفظات عند كثيرين من العرب من قبل الكويت ومن بعدها، لانه ليس لهم فيه ولا للعراقيين أنفسهم خيار. فالعراق كما هو معروف في التاريخ القديم والحديث، ليله طويل، اما وقد ذكر الشيخ محمد ان المتنبي هو من نبت العراق. فانه هو القائل:

أرى العراق طويل الليل...

وفي ذلك قال مهيار الديلمي:

أسدّوا مسارب ليل العراق
أم صبغوا فجره أسودا

ويقول ابن ابي عاصية:

تطاول ليلي بالعراق ولم يكن
علي بانقاب الحجاز يطول

وسوف يسجل للشيخ محمد المكتوم في الكتب، كما نسجل له في هذه الزاوية، أنه أول من تحرك لفتح مسارب ليل العراق الطويل.

الضيف

اشترى وباع وكسر بورصة البرازيل ودفع الغرامة نقداً

ناجي النحاس يترسمل بصداقة عمر الشريف!

■ في الوقت الذي كان فيه الممثل المعروف عمر الشريف يؤدي مناسك العمرة في مكة المكرمة في الشهر الماضي، كان صديقه رجل الأعمال ناجي النحاس، يقف أمام المحكمة يستمع الى الحكم عليه بغرامة قدرها ١٣ مليون دولار بسبب مخالفات تجارية ذات طبيعة احتيالية.

وقد ارتبط ناجي النحاس بصداقة قديمة مع عمر الشريف تعود الى أيام الطفولة. فكلاهما مصريان مسيحيان من أصل لبناني، لكن ميشال شلهوب اعتنق الإسلام ليتزوج من الممثلة فاتن حمامة وأطلق على نفسه اسم عمر الشريف وهو الإسم الذي عرف به عالميا، بينما احترف النحاس التجارة في البورصة.

ومن غرائب الامور ان اسم «النحاس» وهو الإسم الذي يطلق على العاملين في الصناعات النحاسية، اعطى صاحبه ناجي ميلاً طبيعياً الى المعادن نفيسها وخسيسها. فتاجر بالفضة، وبعد الإنهيار الكبير في أواخر السبعينات انتقل الى الحديد. ويبدو انه يمهد الآن للإنتقال الى الذهب بعدما ظن انه أصبح على «الحديد».

وقف النحاس أمام المحكمة في ساو باولو ليجيب عن اتهامات حول عمليات مشبوهة قام بها وهزت الأسواق البرازيلية. وعندما صدر عليه الحكم بدفع غرامة مقدارها ١٣ مليون دولار، ابتسم وتوجه الى قلم المحكمة حاملاً دفتر شيكاته بيده، وكتب شيكا بالمبلغ كاملاً، وأودع الدفتر في جيبه ومشى.

والشائع في ساو باولو الآن، ان صديقه القديم عمر الشريف، هو الآن شريكه بالإضافة الى شركاء سابقين من رجال أعمال لبنانيين وسعوديين.

ويقال إن ناجي النحاس (٥٥ سنة) نشأ في عائلة ميسورة الى أن أمم جمال عبد الناصر أملاك والده في القرارات الإشتراكية الصادرة في مطلع الستينات. وهكذا هاجر النحاس الى الولايات المتحدة قاعدة الرأسمالية العالمية. وقد زعم مرة أن ناجي النحاس أخذ معه الى الولايات المتحدة في ذلك الوقت ٥٠٠ ألف دولار هربها من مصر.

قضى النحاس في أحضان الرأسمالية الأميركية عشر سنوات الى ان انفجرت قضية الفضة التي قيل انها شملت فضيحة قدرت بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أدت الى مقاضاته فهرب من بلاد الرأسمالية المنظمة الى البرازيل بلاد الرأسمالية الفالتة.

وقد لفت النظر أثناء وجوده في الولايات المتحدة أمران: مهارته في بيع وشراء الأسهم والعقود، وتحقيق الربح السريع على قاعدة «اضرب واهرب»!

وفي منفاه الثاني البرازيل، مارس النحاس العمل ذاته الذي كان يمارسه في الولايات المتحدة مع شيء من التنويع. والتنويع في هذه الحالة افتتاحه اشهر ناد ليلي في العالم أطلق عليه اسم شريكته الفرنسية «ريجين»، لكن هذا النادي أفلس بعد سنتين فتحول الى مطعم فقط، ثم الى فندق صغير، ثم بيع الى شركة عقارية بالمبادلة مع عقار اخر. لكن ما حدث في بورصة البرازيل كان شيئاً مذهلاً بحيث اطلق عليه البرازيليون «غزو النورماندي». فقد غزا النحاس بورصة ساو باولو، كما غزت جيوش الحلفاء شواطئ فرنسا في الحرب العالمية الثانية.

فكيف كان ذلك؟

في قانون البورصة البرازيلي ثغرة، ربما كانت مقصودة كنوع من التسهيل، وتقضي بأن يسمح لمشتري الأسهم تسديد ثمنها المتعاقد عليه بعد خمسة أيام من إتمام الشراء. فكان النحاس يشتري الأسهم ويدفع شيكات لقاءها بعد خمسة أيام، (وهي عملياً سبعة أيام مع عطلة المصارف يومي السبت والأحد).

خلال الأيام الخمسة الفاصلة بين الشراء والسداد كانت تتم عملية «غزو النورماندي»، حيث كان النحاس يحشد المئات من أصدقائه ومعارفه لشراء الأسهم ذاتها التي اشتراها بغية رفع سعرها. وكان هو يمول عمليات الشراء لهؤلاء الأصدقاء والمعارف. وما أن يحل اليوم السابع لدفع المبالغ المطلوبة، يكون النحاس قد سدد المطلوب من الأرباح التي حققها في عمليات الشراء الوهمية هذه وتتراوح نسبتها عادة بين ١٥ و٢٠ في المائة.

لكن حظ النحاس كان عاثراً مع الحديد. ففي عام ١٩٨٨ ركز ناجي «نشاطاته النورماندية» على أسهم شركة لديها أكبر مجمع لإستخراج خامات الحديد في العالم واسمها «فالي دي ريو دوسي» أي بالبرتغالية «وادي النهر العذب».

وظل طوال عام كامل يتبع الأسلوب ذاته الذي دفعه الى الهرب من الولايات المتحدة ثم الى التخفي في البرازيل.

غير أن البنك الذي كان النحاس يتعامل معه أبلغ المتعاملين في البورصة عام ١٩٨٩ انه لم يعد يستطيع ضمان شيكات النحاس التي بلغ اقل واحد منها ٤٠ مليون دولار، وذلك لأن النحاس لم يعد بدوره قادراً على تقديم اي ضمانات جديدة للبنك غير قيمة الأسهم التي يحملها، والتي أصبح البنك يعرف أنها وهمية.

وهكذا انهارت الثقة المصرفية بالنحاس وبالأسهم التي يحملها في شركة الحديد، مما أدى الى هبوط أسعار أسهمها بنسبة ٨٤ في المائة في يوم واحد.

وهرب النحاس متخفيا بعدما راحت الشرطة تبحث عنه، فيما كانت بورصة ساو باولو تشهد خسارة في قيمة أسهمها بلغت اكثر من نصف مليار دولار (٥٠٠ مليون دولار) في اسبوع واحد، مما خلخل الثقة العامة بالأسواق المالية.

وبقي النحاس مختفيا عن الأنظار ستة أشهر الى أن تم اتفاق بين محاميه ودائرة الشرطة يقضي بتسليم النحاس وسجنه لكن بوضعية خاصة تشبه الإقامة الجبرية مع ضمان أمنه وسلامته ريثما تتم محاكمته فلا يغادر البلد أثناء المحاكمة.

وهكذا كان واستمرت المحاكمة خمس سنوات الى أن صدر الحكم المشار اليه في البداية بتغريمه مبلغ ١٣ مليون دولار.

الآن عاد النحاس الى ممارسة نشاطاته المصرفية في ساو باولو من جديد عبر بنك يملكه اسمه «سوجيرال». والناس في البرازيل اليوم يدها على قلبها ولسان حالها يقول: «الله يستر».

فالرجل الذي أوصل اكثر البورصات اللاتينية ازدهارا لتصير على الحديد، بفعل هواياته المعدنية، (من حقل النحاس الى حقل الفضة فالى حقل الحديد)، يقول عنه العارفون انه خرج من مغامرته الحديدية وفي نفسه حب شبق للذهب والمجوهرات.. فهل ينتقل الآن الى الأصفر الرنّان؟

النــاس

● باولو معلوف، المرشح اللبناني الدائم للرئاسة البرازيلية، وصل من ساو باولو لممارسة هواية الصيد في موسمه الإنكليزي. الذين عرفوا بالخبر في لندن كانوا قلّة، والذين رافقوه كانوا أقل.

● ادريس البصري وزير الداخلية والإعلام في المغرب، كان ضيف الشرف في حفلة عشاء، أقامها على شرفه السفير المغربي في لندن خليل حداوي، وكان المحتفى به قد قام بزيارة سريعة للعاصمة البريطانية استغرقت يوماً واحداً، وقابل خلالها وزير الخارجية دوغلاس هيرد، ووزير الداخلية مايكل هوارد، وعدداً من نواب مجلس العموم.

● حبيب لطيف رئيس مجلس إدارة كازينو لبنان، عاد الى بيروت من لندن بعد سلسلة لقاءات اجراها في اطار مشروع اعادة اطلاق العمل في الكازينو.

● الشاعر محمود درويش أحيى أمسية في لندن كان في مقدمة جمهورها الشاعر نزار قباني، تحيط به شلة من مليحات العرب في العاصمة البريطانية. وتخللت القصائد فواصل موسيقية من تراث الأندلس.

● الزميل فؤاد مطر جمع عدداً من الصحافيين حول فنجان شاي في «الهايد بارك اوتيل» في لندن. ضيف الجلسة كان الزميل رياض نجيب الريس، وموضوعها دار حول قرار الأمن العام اللبناني، مصادرة كتب الصادق النيهوم، الصادرة من منشوراته، وعددها ثلاثة.

● الزميل كابي طبراني، ما كاد ينهي رحلته الى الولايات المتحدة، حتى عاد الى لندن، ليطير الى تونس في مهمة مماثلة تتعلق بنشاطاته السياحية، ومشاريع شركة «كليوباترا» للفنادق التي يشرف على إدارة أعمالها.

● زياد بابيل امضى أياماً في لندن، وهو في طريق عودته من الولايات المتحدة وكندا، الى قبرص، مقر إقامته وعمله.

● وفد سويدي ضم مسؤولين حكوميين ورجال أعمال، زار لبنان بدعوة من دار الهندسة... لدرس المشاركة في اعادة اعمار ما دمرته الحرب.

● الصحافي تيم ليويلن، المراسل السابق لـ «البي بي سي» في لبنان، كتب تحقيقاً على صفحتين في «الصنداي تايمز» عن رحلة العودة الى بيروت.. «هذه المدينة القديمة التي فقدت ذاكرتها بعدما دمرت جرافات السلام، ما عجزت مدافع الحرب عن تدميره».

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (0171) 837 0154
FAX: (0171) 837 0165

برج السادات الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٨١٥٦ / ٨٦٨
ص.ب: ١٣/٥٤١٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات
بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠
كوبك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات:
PROXIMA
Rosebery House
70 Rosebery Avenue
London EC1R 4RR
TEL: 0171 8370154
FAX: 0171 8370165

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM   PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET   ISSN : 1352-7738